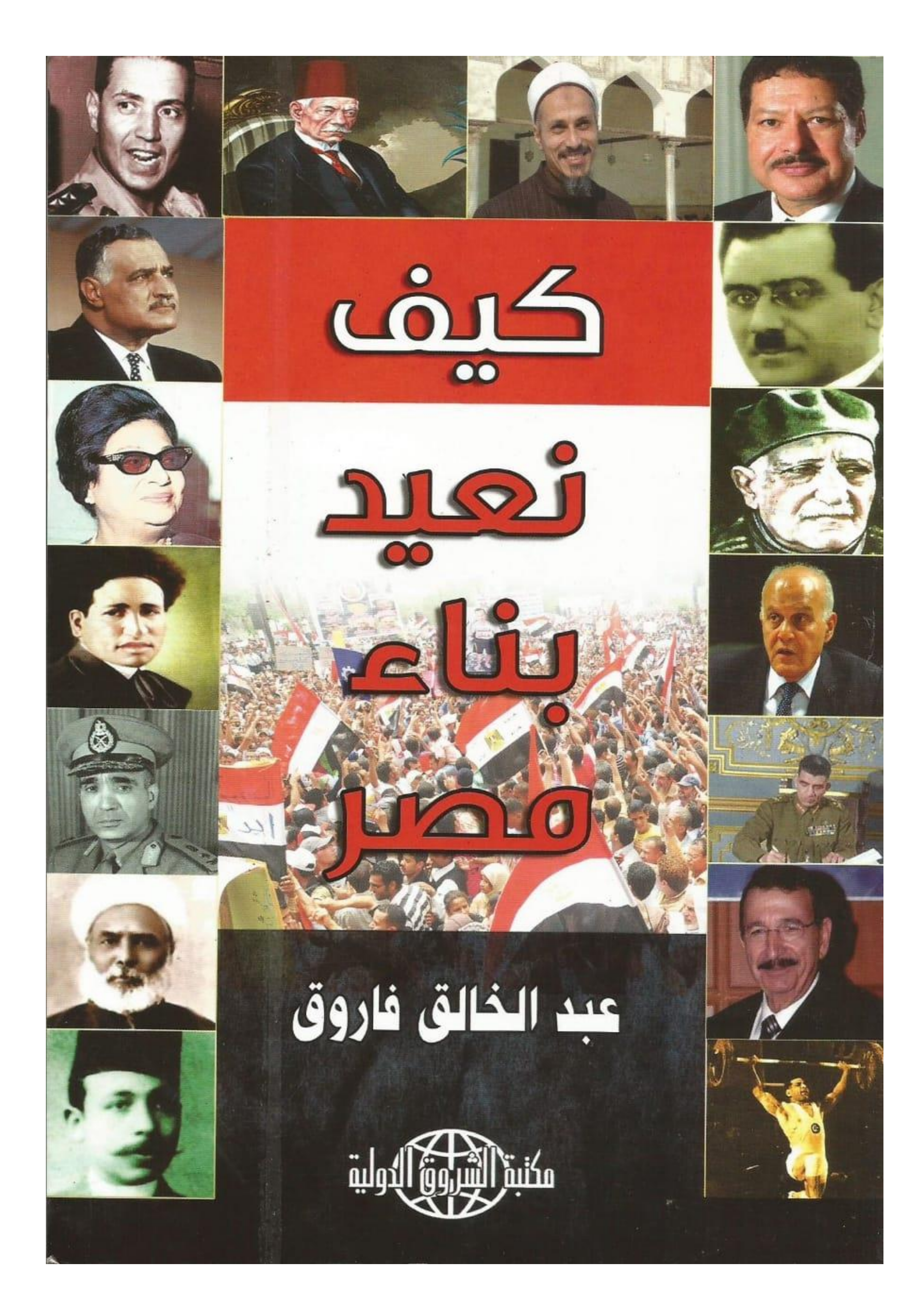

كيف
نعيد
بناء
مصر
عبد الخالق فاروق
مكتبة الشروق الدولية

كيف نعيد بناء مصر

بقلم / عبد الخالق فاروق
الخبير فى الشئون الاقتصادية و الاستراتيجية
والحائز على جائزتى الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية
عامى ٢٠٠٣ و ٢٠١٠

المحتويات

الإهداء ..

إلى شباب ثورة ٢٥ يناير ..

إلى شهدائها .. وإلى مصابيها ..

إلى إمهاتهم الثكالى .. وإلى زوجاتهم الأرامل .. وإلى أبنائهم اليتامى ..

وعد .. وعهد .. لن نفرط

حتى تنتصر ثورتكم

عبد الخالق فاروق

مقدمة :

كنت قد شرعت فى أعقاب نجاح المرحلة الأولى من الثورة المصرية المجيدة فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، وتنحى الرئيس حسنى مبارك ، فى نشر سلسلة من المقالات فى الصحف الوطنية المصرية ، تحت عنوان " كيف نعيد بناء الدولة الجديدة " ، فى محاولة لوضع الخطوط العريضة لرؤية يرتكز عليها النظام السياسى والإدارى المصرى فى عهده الذى نطمح فيه كمصريين ، بعد عقود طويلة من الأستبداد والقهر السياسى والبوليسى ، والفساد المالى والإدارى .

وبرغم أستحسان الكثيرين من المثقفين والثوار لهذه الأفكار ، فأن القائمين على الأمر السياسى وإدارة شئون الدولة بعد الحادى عشر من فبراير ، لم يكونوا على دراية كافية بما ينبغى أن يكون ، ربما بسبب ضخامة المهمة التى سقطت بين أيديهم دون سابق إنذار وإعداد ، أوبسبب حجم ما تبين من دمار وفساد نتج عن حكم الرئيس المخلوع وأسرته وأركان نظامه فجرف التربة ونهب الثروة ، وأبقى على البلد حوائط حاملة تخفى بأكثر ما تستر .

لذا فقد رحبت كثيرا حينما طلب منى المهندس عادل المعلم ، صاحب دار النشر العريقة " الشروق الدولية " أن أجمع شتات هذه المقالات التى نشرت على مدار عدة أسابيع لتقديمها إلى القراء – وربما المسئولين – فى صورة كاملة متكاملة ، علها تجد حظها من العناية ، وعلها تحفظ للزمن والتاريخ حقوق أصحابها فى الإجتهاد فى وقت كان الغموض هو سيد المواقف وكان الإرتباك هو سمة التصرف .

أننى هنا لا أبغى من النشر سوى التسجيل للأجيال القادمة وللثوار الذين دفعوا ثمنا غاليا من حياتهم وأرواحهم أننا لم نقصر فى حق المستقبل ، وبقدر ما كنا معهم وفى مقدمة الصفوف فى الميدان ووسط لهيب النار ، كنا أيضا حريصون على تقديم الأفكار والتصورات لنقل مصر إلى الأمام إذا ما توافرت لها قيادة سياسية واعية ومستوعبة لحقائق اللحظة ، وهو ما لم يتحقق للأسف طوال الشهور الستة التى مضت من عمر الثورة ، فلم تكن القيادة التى تصدرت الموقف على دراية وخبرة ، بل أنها قد قطعت الطريق على نفسها حينما أختارت من هم دون المستوى فى الوعى والخبرة فكانوا هم المستشارين والوزراء والمحافظين ، فتسربت اللحظة من بين أيدينا وضاعت على مصر وشعبها فرصة تاريخية لبناء جديد ربما ستحتاج إلى سنوات طويلة قادمة حتى نصل إليه .

والله والوطن من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول
الإجراءات العاجلة

(١) " كيف نفكك دولة الفساد ؟ " **

هذا هو السؤال المحورى الآن ؛ ذلك أن النظام السياسى المصرى منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية حكم الطاغية الفاسد حسنى مبارك كان قد أسس دعائم وركائز متكاملة لدولة الفساد بقدر ما أسس دعائم دولة الاستبداد السياسى ؛ يكفى أن نشير إلى أن حجم أموال الفساد فى الاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٥ قد قدرت بنحو ٥٨ مليار جنيه إلى ٧٠ مليار جنيه ، أى بما يعادل ٢٠٪ من الدخل القومى ذلك العام وهو معدل مستمر سنوياً منذ ذلك العام حتى نهاية عام ٢٠١٠ أى أن ما خسرته مصر واقتصادها خلال ست سنوات فقط يتراوح بين ٣٠٠ مليار جنيه إلى ٤٢٠ مليار جنيه مصرى (أى ما يعادل ٦٠ الى ٨٠ مليار دولار).

وبادئ ذى بدأ ينبغى أن نتعرف على كيفية بناء نظام الفساد الممنهج هذا والذى يرتكز دعائمه على العناصر التالية :

أولاً : إلحاق السلطة التشريعية (البرلمان) فعلياً ودستورياً بالسلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية سواء بدءاً من عهد الرئيس السادات (بصدور القرار الجمهورى بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ وتعديل المادة ٣٧١ من لائحة المجلس عام ١٩٧٩) حتى الرئيس المخلوع حسنى مبارك.

ثانياً : اختراق المؤسسة القضائية عبر مجموعة من السياسات والإجراءات بحيث تحول شعار استقلال القضاء إلى مجرد استقلال بعض القضاة وليس المؤسسة القضائية.

ثالثاً : علاقة زنا بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ورجال المال والأعمال امتد منها إلى توظيف المؤسسة الأمنية لخدمة طبقة رجال المال والأعمال وضمان هيمنتهم على كافة ربوع الوطن

رابعاً : اختطاف " لجنة السياسات " والحزب الوطنى للجهاز الإدارى والتنفيذى وتبعية عشرات الآلالف (حوالى ٤٥ ألف مستشار ومسئول إدارى ومصرفى) فى كافة الأجهزة والهيئات الحكومية والبنوك والمصارف من أعضاء هذه العصابة الحزبية ومن أقربائهم وفى مواقع قياديه وحساسة بمرتبات هائلة خارج نطاق قوانين العاملين فى هذه الأجهزة والمؤسسات وإجراء ما يشبه " تحزيب " الوظيفة الحكومية بحيث أصبح الحزب الوطنى هو النافذة الخلفية للتعيين (غالباً بعقود) فى كافة الأجهزة والمصالح الحكومية ، ويقدر حجم المكافآت والمرتبات المبالغ فيها التى حصل عليها هؤلاء نتيجة علاقات الفساد وليس الخبرة والكفاءة بحوالى ٦.٠ مليارات جنيه خلال السنوات الثمانى الماضية (٢٠٠٢-٢٠١٠) التى هيمنت فيها شلة جمال مبارك على الحزب ولجنة السياسات وهو ما سنعود لتناوله تفصيلاً فى المقال القادم من هذه السلسلة من المقالات.

خامساً : تشكيل ما يشبه " ميلشيا سرية مسلحة " مكونة من :

- قيادات وعناصر من الحزب الحاكم.
- جماعات كبيرة من البلطجية وذوى السوابق والمجرمين.

** **نشرت بجريدة العربى الناصرى بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠**
–قيادات من الأجهزة الأمنية ومن مباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية وعدد كبير من أفراد الأمن (أمناء . مندوبين . مجندين بالأمن المركزى).

كل هؤلاء خارج نطاق القانون ومن المقدر أن عدد هذه الميليشيا حوالى ٢٠ ألف إلى ٣٠ ألف شخص فى كافة المحافظات يستدعى بعضهم بين الحين والآخر ومن المتصور أن تجرى عمليات تصفية لبعض قيادات الثورة الشعبية خلال الأسابيع القادمة فى إطار محاولة تصفية الحسابات أو الثأر لذا ينبغى أن تنتبه القيادات الشابة إلى ما قد يجرى خلال الأسابيع القادمة.

سادساً : القطاع المصرفى الذى لعب دوراً خطيراً منذ عام ١٩٧٥ فى تعزيز وجود هذه الطبقة الهجينة ثم فى تنظيم مسارات مصرفية سرية وبعضها " قانونى " مثل حسابات المراسلين لتهريب أموال رجال المال والأعمال بصورة مستمرة سواء من خلال " المصرف العربى الدولى " الذى يترأس مجلس إدارته أحد أكبر رموز الفساد فى مصر " د. عاطف عبيد " أو من خلال غيره من البنوك والمصارف وعبر ثغرات قانونية وضعت خصيصاً فى التعديلات المتلاحقة فى قوانين العمل المصرفى.

سابعاً : اختراق وإفساد مؤسسات الرقابة ضد الفساد وهنا نؤكد أن اختراقاً واسعاً قد حدث لمؤسستى " هيئة الرقابة الإدارية " ومباحث الأموال العامة من خلال عدة إجراءات هى :

١–تعيين الأقارب وأبنائهم فى هذه الأجهزة أو نقلهم من إدارات شرطية إلى هذه الإدارات.

٢–إغراء وإفساد أعداد كبيرة من قيادات هذه الأجهزة وليس حالة "هتلر طنطاوى" و " مصطفى أبو سديرة " وغيرهما فى هيئة الرقابة الإدارية ببعيد. (أنظر الملحق رقم)

٣–تعليق اتخاذ واستكمال إجراءات الملاحقة أو الإحالة للتحقيق والمحاكمة لكبار رجال الدولة قيادات الحزب بتصديق وموافقة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو كبار الوزراء بدواعى " الملائمة السياسية " مما فتح الباب واسعاً لتواطأت كبرى بين هؤلاء وأولئك.

ثامناً : بنية تشريعية لم تترك مجالاً من مجالات الحياة الاقتصادية والمالية ألا وتركت ثغرات مفتوحة ومفضوحة ومتعمدة ليتحرك الفساد والمفسدين بحرية حدث هذا بدءاً من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١وقوانين الضرائب (خاصة قانون ضرائب الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) والجمارك ومشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ وقانون التصرف فى الأراضى (رقم ٩ لسنة ٩٣ ١٩)، وقانون الجهاز المصرفى رقم (٨٨ لسنة ٢٠٠٣) .

تاسعا : فرض غمامة من السرية على تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات التى تحتوى على الكثير من المخالفات المالية والإدارية وصور الفساد المتعددة الأوجه والتى تجاوز عددها خلال السنوات الستة الماضية فقط (٢٠٠٥-٢٠١٠) حوالى ألف تقرير .

عاشرا : يضاف إلى ذلك أن واحدة من أهم ركائز دولة الفساد التى بناها ورعاها الرئيسين أنور السادات وحسنى مبارك هو سياسات الأفقار المنظمة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل من كاسبى الأجور والمرتبات مما دفع مئات الآلاف منهم إلى اللجوء إلى الوسائل الخلفية من رشى وأكراميات من أجل أستكمال مقومات حياتهم اليومية وأسرهم . وقد قدرت فى أحدى دراساتى المنشورة عام ٢٠٠٦ حجم أموال الفساد والاقتصاد الخفى Black Economy فى ذلك العام بما يتراوح بين ٥٨٠.٠ مليار جنيه إلى ٧٠٠ مليار جنيه ، وهو ما كان يشكل حوالى ٢٢.٠% من الناتج القومى لذلك العام ، وبصورة تقديرية فأن حجم أموال الفساد منذ بداية برنامج الخصخصة عام ١٩٩٢ وحتى طرد الرئيس السابق من الحكم فى ١١ فبراير عام ٢٠١١ تقدر بحوالى ٥٠٠٠.٠ إلى ٧٠٠٠.٠ مليار جنيه ضاعت على الاقتصاد والمجتمع المصرى وأستأثر بها حفنة من الأفراد لا يزيدون على عدة مئات قليلة ، أما ما ضاع على الاقتصاد المصرى منذ بداية عصر الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ فيقدر بصورة مبدئية بحوالى ترليون جنيه مصرى بدد معظمها ونهب من جانب الطبقة الرأسمالية الجديدة التى حرص عليها الرئيس السادات ورعتها أموال المعونة والقروض والمساعدات الأوربية والأمريكية . وكان من الممكن لهذهالموارد المنهوبة أن تغير وجه الحياة فى مصر لعقود طويلة قادمة .

على أية حال ، إذا كان هذا هو حال الماضى الكئيب بكل نتائجه وتداعياته ، يبقى السؤال الأستراتيجى الأهم : كيف نفكك دولة الفساد من ناحية ؟ ونسترد الثروات والأموال المنهوبة من ناحية أخرى ؟

بادىء ذى بدأ ينبغى أن تقوم حكومة الإنقاذ الوطنى الجديدة – وبعد التخلص من أركان ووجوه نظام مبارك الكئيب الذين ما زالوا موجودين بالحكم حاليا – أن تقوم بعدة إجراءات سريعة أهمها :

١-تشكيل لجنة قانونية من كبار القانونيين وأعضاء مجلس الشعب السابقين المعروفين بتصديهم للفساد من أجل تنقية القوانين الاقتصادية التى صدرت فى العقدين الماضيين لحصر المواد المشجعة على الفساد وأهمها المواد التى تعطى سلطات واسعة وأستثنائية لما يسمى السلطة المختصة ، أو " الوزير المختص " .

٢-إلغاء منصب وزير العدل ونقل إدارة التفتيش القضائى إلى المجلس الأعلى للقضاء وإلغاء كافة صور الندب والإعارة للقضاة إلى الوزارات والمصالح الحكومية والتنفيذية .

٣-مراجعة كافة عقود التوظيف فى وظائف الإدارة العليا فى كافة المصالح الحكومية والبنوك ، والتى لها شبه صلة بعلاقات المحسوبية والوساطة ولجنة السياسات بالحزب الحاكم سابقا .

٤-مراجعة عمل الهيئات الرقابية خاصة هيئة الرقابة الإدارية ومباحث أمن الدولة ومباحث الأموال العامة ، وإلغاء أى نص (مثل المادة ٥٥ من قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) يغل يد جهات التحرى والتحقيق فى جرائم الفساد والتربح من الوظيفة العامة ، وأن تاشمل سلطات التحقيق والتحرى كبار المسئولين بدءا من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مرورا بالوزراء وأنتهاءا بالقيادات الوسطى فى المصالح كافة .

٥-سرعة إصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء حتى لو صدر فى الفترة الإنتقالية بمرسوم بقانون لحين عودة البرلمان إلى عمله .

٦-نشر تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات منذ عام ١٩٩١ على الرأى العام مقابل مبالغ رمزية تمثل تكاليف طباعة هذه التقارير وتتولى المطبعة الأميرية هذه المهمة بحيث تكون متاحة أمام الرأى العام كافة والمتخصصون فى قضايا الفساد المالى والاقتصادى .

٧-تشكيل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة الفساد وأسترداد ثروات مصر المنهوبة ويكون تشكيلها على النحو التالى :

أولا : دواعى التشكيل

لم يعد الحديث عن الفساد ونهب المال العام وإهدار الأصول الإنتاجية والموارد الاقتصادية والمالية للدولة والمجتمع المصرى قاصرا على النخب السياسية والفكرية المعارضة أو المستقلة فحسب، وإنما امتد ليشمل قطاعات واسعة من السكان ومن بين بعض المنضوين فى أجهزة الدولة والحزب الحاكم خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير من عام ٢٠١١ .

وقد شهدت أروقة المحاكم فى البلاد نظر عشرات – إن لم يكن مئات – القضايا والتحقيقات المتعلقة بالفساد ونهب المال العام، التى تورط فيها مئات من كبار القيادات السياسية والتنفيذية والحزبية المرتبطين بدوائر الحكم وأبنائهم وأقربائهم، كما تكشف أثناء نظر هذه القضايا والتحقيقات مقدار التغلغل والاختراق الذى نجحت فى أحداثه جماعات الفساد فى بعض الأجهزة الرقابية ذاتها سواء الشعبية (كمجلسى الشعب والشورى) أو التنفيذية (كالرقابة الإدارية ومباحث أمن الدولة وغيرهما) ، بحيث بدا المشهد العام وكأننا بصدد تشكيلات عصابية – بالمعنى القانونى والجنائى للكلمة – متكاملة الأوصاف والأركان ، تمتد بخيوطها وشبكاتها لتوفر بيئة عمل إجرامية مثالية للجريمة المنظمة كتلك التى عرفتها عصابات المافيا و" دوناتها " فى صقلية وجنوب إيطاليا ، أو فى شيكاغو وديترويت بالولايات المتحدة فى عقدى العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين ، أو كتلك التى مارستها عصابات المافيا الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وعمليات النهب الواسعة التى شهدتها روسيا منذ مطلع العقد التاسع من القرن الماضى .

كما كشفت التحقيقات فى بعض تلك القضايا ، والتحقيقات الصحفية الجادة عن خيوط سرية وسراديب خفية تصل بين قاع التنفيذ الإجرامى لجرائم الفساد ونهب المال العام من جهة وبعض الشخصيات الكبرى فى قمة جهاز الدولة السياسى والتشريعى فى البلاد من جهة أخرى .

ولأن المسألة لم تعد مجرد إنحرافات فردية هنا أو هناك ، وإنما تأكد بالممارسة والمراقبة والتحليل ، أنها ذات طبيعة جماعية ترعاها فى الكثير من الأحيان قوانين ولوائح وقرارات جمهورية ، فيما يجعلها تندرج فى وصف " الجرائم المنظمة " ، فقد أصبح من الضرورى على القوى الوطنية الحقيقية والشرفاء والمخلصين لحاضر ومستقبل هذا البلد وأجياله القادمة تنظيم جهودهم من أجل مقاومة طوفان الفساد الجامح ووقف تأثيره المدمر على أنساق القيم والمفاهيم الشريفة لدى ملايين الشباب والأجيال الجديدة .

ولأن أوراق وكتابات تلك الحالات الواسعة من الفساد ونهب المال العام قد أصبحت موزعة ومشتته بين " القبائل " والأفراد، حيث يحوز بعض السادة المحامين والقضاة لبعض ملفاتها وأسرارها ، كما يمتلك بعض النقابيين والمناضلين الشرفاء بعض أوراقها ووثائقها ، وكذلك يحتفظ بعض الصحفيين والإعلاميين بتفاصيل بعضها الأخر ، وبالمثل يستند بعض أعضاء مجلس الشعب الشرفاء على دلائل ومستندات بعضها الأخير .

لكل هذا فقد أصبح من الضرورى لملمة هذا الشتات، وتجميع هذه الوثائق والمستندات فى بوتقة عمل وطنية مجمعة وورشة عمل جادة من أجل:

١–فرز هذه الوثائق والمستندات وتحليها من أجل استخلاص نتائجها الحقيقية دون تهويل أو تهوين.

٢–التوثيق لهذه الجرائم المالية والاقتصادية والسياسية من زاوية حصر الأصول والموارد المهدرة، وتحديد الأشخاص المتورطين فيها والمسئولين عنها ومواقعهم وأدوارهم ووظائفهم دون اعتبار لمفهوم الملائمة الذى يشل عمل بعض الأجهزة الرقابية المسئولة.

٣–نشر هذه الوثائق والمستندات بعد تحليلها على الرأى العام من أجل التأريخ لجرائم وخطايا هذا النظام الحاكم الذى أمتد منذ عام ١٩٧٤ وحتى طرد الرئيس السابق حسنى مبارك فى الحادى عشر من فبراير ٢٠١١.

٤–الاستعداد لتقديم تلك الوثائق – كعريضة اتهام – سياسية وقانونية أمام المحافل القضائية المحلية أو المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة الشفافية الدولية ، وجهات التحقيق الدولية من أجل أستعادة هذه الثروات المنهوبة .

إن هذا الجهد يحتاج إلى تضافر كافة الجهود الوطنية المخلصة من أجل إنجاز هذه المهمة التاريخية .

ثانيا: التشكيل

بادىء ذى بدأ، ينبغى التأكيد على الطابع الوطنى الجامع لهذه " اللجنة الوطنية العليا لمناهضة الفساد وإسترداد الثروات المنهوبة " ، فهى كيان فوق حزبى وفوق سياسى ،إنها أداة كفاح محايدة بالمعنى السياسى ، تقتصر مهمتها على جمع وحصر وقائع الفساد ونهب المال العام ، وتحليل وثائقها وتحديد أطرافها المتورطين وتقدير حجم الخسارة والإهدار المالى

والاقتصادى للمال العام ، كما ستتولى نشر هذه الوقائع ووثائقها – بعد تحليلها – فى صورة كتب كبلاغ إلى الرأى العام ، أو تقديمها إلى المحافل القضائية والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمهتمة بنشر الشفافية والدفاع عن النزاهة .

ومن هنا فأن تشكيل هذه " اللجنة الوطنية العليا " سوف يتجرد من اعتبارات السياسة وتحيزاتها ، وسوف يكون الأساس والمعيار لاختيار أعضائها هو تاريخهم ومواقفهم فى الدفاع عن المصالح الوطنية والتصدى للفساد ونهب المال العام وتزوير إرادة الأمة بصرف النظر عن إنتماءتهم الحزبية أو الفكرية أو المذهبية .

أن هذه اللجنة لن تكون أبدا مناطا لتجمعات أو تمثيل سياسى ، بقدر ما هى انعكاس وتعبير عن ضمير الأمة المصرية كلها تجاه مظاهر الفساد وممارساته أيا كان مستوى ممارسيها ودرجاتهم الوظيفية ومواقعهم السياسية والتنفيذية

وإذا كان الأمر كذلك فأننا نقترح أن تضم اللجنة فى تشكيلها المكونات التالية:

–عناصر قضائية مشهودة بالنزاهة والمصداقية لدى الرأى العام .

–عناصر من أعضاء مجلس الشعب المشهود لهم بالتصدى للفساد.

–عناصر قانونية وحقوقية.

–عناصر من الأجهزة الرقابية السابقين والمشهود لهم بالنزاهة .

–عناصر من المحللين الاقتصاديين المشهود لهم بالعمق والتصدى للفساد .

–عناصرمن رجال الجامعات المناوئين للفساد الجامعى .

–عناصر من الأطباء المشهود لهم بالتصدى للفساد فى قطاع الصحة.

–عناصر من الصحافة المستقلة أو الصحفيين المشهود لهم بالتصدى للفساد.

وهكذا يكتمل التشكيل بحيث يشمل كافة التخصصات والخبرات والمعارف التى تستطيع تقييم وتحليل المعلومات والبيانات والوثائق والمستندات المتعلقة بجرائم الفساد، وتحمل مسئولية العمل الوطنى فى التصدى لهذه الجرائم التى تتصل فى الكثير من الأحيان بكبار رجال الدولة والمسئولين فيها ومطاردتهم .

ثالثا: آليات العمل

١–المنسق العام :

–يتولى رئاسة اجتماعات اللجنة الوطنية العليا الدورية.

–يمثل اللجنة العليا فى الحافل الدولية والمحلية أو من يراه من أعضاء اللجنة.

–يقوم بالاتصالات العامة بكافة القوى والتيارات السياسية والاجتماعية المحلية أو الدولية من أجل دعم ومساندة عمل اللجنة.

٢–المقرر : يتولى المقرر المسئوليات التالية :

–إعداد جدول أعمال الاجتماعات الدورية " للجنة الوطنية العليا لمناهضة الفساد ونهب مصر "، التى من المقدر أن تكون مرة واحدة كل شهر فى موعد ثابت لا يتغير، ومن الممكن عقد اجتماعات أخرى طارئة وفقا لما يقترحه أعضاء اللجنة أو المنسق العام للجنة الوطنية العليا .

–يتولى تلقى البلاغات الخاصة بوقائع الفساد ونهب المال العام وإهدار الأصول من الشخصيات العامة أو الأفراد أو النقابات.

–يتولى تحديد مواعيد اللقاءات التمهيدية بين السادة أصحاب البلاغات وبين بعض أعضاء اللجنة العليا فى صورة " جلسة استماع أولية " متخصصة لتقييم البلاغ والمعلومات المتوفرة تمهيدا لإعداد ملف متكامل عن الموضوع واستكمال إجراءات التوثيق والتحليل.

–يتولى تجميع كافة الكتب والكتابات التى تناولت موضوعات فساد وإعداد مكتبة متكاملة حول هذا الموضوع.

–يتولى التجهيز لتدريب مجموعة من الشباب والباحثين المهتمين بقضايا الفساد المنشورة فى الصحافة المصرية من أجل إعداد أرشيف صحفى متكامل حول موضوعات الفساد المنشورة وغربلتها وتقييمها.

–يتولى الاتصال – بمعاونة أعضاء اللجنة العليا – بكافة السادة المحامين والزملاء الصحفيين الذين يتوافر لديهم بعض ملفات الفساد وخصخصة الشركات ولدى النقابيين والعمال الشرفاء والقادة الطبيعيين للمصانع المعروضة للبيع أو التى بيعت فعلا للوقوف على حقائق البيع وإجراءاته حتى لو كان هذا البيع قد جرى منذ سنوات بعيدة .

–يتولى إعداد هذه الملفات للنشر فى كتب وأعداده كبلاغات للنائب العام وجهات التحقيق المختلفة وفقا لما تراه وتقرره اللجنة العليا .

–يتولى إبلاغ المنابر الصحفية والإعلامية بأخبار القضايا والملفات ، ونتائج البحث والتحليل والتوثيق ، وفقا لما يقرره أعضاء اللجنة العليا فى اجتماعاتهم .

٣–جلسات الاستماع :

أظهرت المؤتمرات والندوات ونضالات المصريين البسطاء خلال السنوات القليلة الماضية وجود مئات الوثائق المتعلقة بعمليات وممارسات فساد ونهب للمال العام وإهدار الأصول الإنتاجية والمالية للدولة والمجتمع، متوفرة ومتاحة لدى مئات الأفراد والجماعات، وسوف تبذل " اللجنة العليا " جهودا مضنية من أجل جمع هذه الوثائق وتوفير الحماية لحائزيها من خلال :

–الإعلان فى كافة وسائل الإعلام والصحف عن بدء أعمال اللجنة العليا وفلسفة عملها وشخصياتهم وأسلوب العمل ومقرها وهواتفها المتاحة وموقعها على شبكة الإنترنت.

-ستبادر اللجنة بأشخاصها ومقررها ومنسقها العام إلى الاتصال الشخصي بكل من يملك أو يحوز وثيقة أو ملف من ملفات الفساد ونهب المال العام، وستقوم اللجنة بنسخه وتوثيقه تمهيدا لتحليله بصورة علمية وموضوعية بعيدا عن الإثارة والمبالغة الصحفية.

-وستبادر اللجنة إلى تشكيل " لجان استماع " متخصصة من أعضائها ووفقا لجدول اجتماع وميعاد محدد بين أعضاء اللجنة وأصحاب البلاغات أو الملفات ، من أجل دراسة تلك البلاغات ووثائقها تمهيدا لإعدادها فى ملفات قابلة للتحليل والتوثيق .

-فى كل ملف تنتهى من إعداده اللجنة من حيث التوثيق والتحليل ، سيجرى إعلان نتائجه على الرأى العام فى صورة مؤتمر صحفى موسع يحضره أعضاء " اللجنة العليا " مشفوعا بإجراءات التصرف المناسبة سواء على المستوى المحلى أو الدولي .

رابعا : مجالات ونطاق عمل اللجنة العليا

يتسع نطاق عمل " اللجنة الوطنية العليا لمقاومة الفساد ونهب مصر " ليشمل كافة مظاهر وسلوكيات وممارسات الفساد ونهب المال العام وإهدار الموارد المالية والاقتصادية للدولة والمجتمع ، التى جرت فى مصر منذ تولى الرئيس مبارك حكم مصر عام ١٩٨١ وحتى تاريخ طرده من وظيفته ، ولكنها سوف تركز فى المرحلة الأولى لعملها التى ستمتد بين سنة وثلاث سنوات على المجالات التالية :

١-التصرف فى الأراضي المملوكة للدولة سواء بالبيع أو التخصيص أو التأجير أو بوضع اليد .

٢-جميع أنشطة وزارة الإسكان والمرافق و المجتمعات العمرانية الجديدة من مناقصات ومزايدات وتخصيص الشقق والفيلات والأراضى .

٣-التصرفات غير القانونية التى جرت فى البنوك والمصارف والتى أدت إلى إهدار أكثر من ٤٠ مليار جنية خلال السنوات العشر الماضية فقط ، وكذلك تتبع عمليات التهريب " القانونى " وغير القانونى للأموال خاصة تلك التى تمت خلال السنوات الخمس الأخيرة .

٤-كل الملابسات والوقائع المرتبطة بخصخصة الشركات العامة منذ عام ١٩٩١ .

٥-وقائع الفساد ومحاولات إفساد أعضاء المؤسستين القضائية والتشريعية.

٦-وقائع إفساد العاملين فى المؤسسات الصحفية الحكومية وغير الحكومية.

٧-وقائع وتفاصيل خصخصة الخدمات الأمنية وأقسام الشرطة والمؤسسة الشرطية عموما .

٨-محاولات إفساد الجامعات الحكومية وكوادرها الأكاديمية.

٩-وقائع ومحاولات إفساد النظام الصحى المصرى والتأمين الصحى والمستفيدين منه.

١٠–ما يجرى فى قطاع الدواء وهيئة الرقابة الدوائية ومحاولة خصخصته.

١١–ما جرى من وقائع فساد وإفساد فى التصرف بأموال المعونة الاقتصادية الأمريكية طوال العقدين الماضيين.

خامسا: وسائل الاتصال بالمنظمات الدولية

سوف تسعى اللجنة العليا فى عملها ، واستنادا إلى المواثيق والعهود الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٦) والأتفاقية الدولية لمناهضة الفساد التى أصدرتها ووقعت عليها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى تأمين نشاطها ووجودها من خلال مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها من الهيئات ذات الطابع الديموقراطى والبعيد عن هيمنة الحكومات الغربية ، والعمل على نشر نتائج تحقيقاتها على أوسع نطاق ممكن لمحاربة فساد هذا النظام ورجالاته ، بل والدعوة إلى تقديمهم إلى المحاكمات المحلية أو الدولية المتخصصة وفقا لتطور الأوضاع الداخلية أو الدولية .

كما ستسعى اللجنة إلى مخاطبة البرلمانات الأوربية عبر وثائقها ونتائج أعمالها لتضييق الخناق على رموزهذا النظام الهاربة والعمل على رفع دعاوى قضائية ضدهم من أجل أسترداد هذه الأموال والثروات المنهوبة من مصر .

****

(٢) " كيف نعيد بناء جهاز الأمن ؟ "**

وبعد أن تهدأ العاصفة ؛ وتسكن العواطف ؛ وتنشط العقول والأفكار سوف يحتاج العقل السياسى والاقتصادى والثقافى المصرى إلى التعامل مع المشكلات العويصة والبنيان الاستبدادى الظالم الذى تركه له " الرئيس مبارك " ونظام حكمه القاسى والوحشى على مدى ثلاثين عاماً أو يزيد ؛ سواء كانت هذه المشكلات على صعيد البنيان الدستورى والقانونى العادل والإنسانى أو على مستوى أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كان المفكرون وفقهاء القانون الدستورى الوطنيون . مقابل فقهاء السلطة وترزية القوانين / قد استقروا على معالم محددة لبنيان دستورى وطنى جديد ؛ فإن الحاجة قد باتت ماسة إلى أفكار جديدة ومبدعة من أجل إعادة بناء ثلاثة منظومات أساسية بدونها لن يتوفر مقومات دولة مصرية عصرية حقيقية ، وهذه المنظومات الثلاثة هى :

أولاً : كيف نفكك بنيان الدولة البوليسية ، ونعيد بناء جهاز الأمن الداخلى على أسس وطنية وقانونية وأخلاقية.

ثانياً : كيف نفكك منظومة الفساد المجتمعى الذى بدأه الرئيس السادات ورعاة وحماة وعززه الرئيس مبارك وأركان عائلته ونظامه .

ثالثاً : كيف نعيد بناء منظومة الإدارة الحكومية البيروقراطية بصورة تجعلها أداة حقيقية لخدمة الناس وليست وسيلة للتعالى عليهم وابتزازهم.

دعونا نتناول عبر سلسلة مقالاتنا هذه كل واحدة من هذه المنظومات الثلاثة :

أولاً : كيف نفكك بنيان الدولة البوليسية وإعادة بناء وزارة الداخلية

حتى يستطيع الدارس المتعمق التعرف على وسائل هذا التفكيك وإعادة التركيب علينا أن نتعرف أولاً على التطورالذى طرأ على الجهاز الأمنى طوال الخمسين عاماً الماضية ؛ فذهبت به وبنا إلى ما نحن فيه من انعدام ثقة فى هذا الجهاز ومشاعر كراهية متبادلة ؛ ورغبة دفينة فى الانتقام من ضباطه وأفراده .. فكيف وصلنا إلى هذا الحال ؟

فى عام ١٩٥١ كان عدد أفراد وزارة الداخلية لا يزيد على ١٢٣ ألف شخص بينما كان عدد سكان مصر لا يزيدون على ١٨ مليون نسمة أى بمتوسط فرد أمن واحد لكل ١٢٠ مواطناً . ولم تكن مخصصات وزارة الداخلية تزيد على ١.٧ مليون جنيه لا تمثل سوى ٣.٧٪ من اجمالى مخصصات الموازنة العامة والبالغة وقتئذ ١٨٧.٠ مليون جنيه.

وعاماً بعد آخر ازداد أعداد العاملين فى وزارة الداخلية وتغيرت المفاهيم السائدة بين أفراده وضباطه ؛ برغم رفع شعار على مراكزه وأقسامه " الشرطة فى خدمة الشعب " فتحول تدريجياً إلى الشرطة فى خدمة نظام الحكم دون سواه ؛ بصرف النظر عن المضمون الاجتماعى لهذا النظام الحاكم والقائمين عليه وبنهاية عام ١٩٧٠ كان عدد أفراد وزارة الداخلية قد زاد حتى بلغ ٢١٤ ألف ضابط وفرد فى حين بلغ عدد سكان مصر ثلاثين مليوناً أى أصبحت النسبة فرد أمن واحد لكل ١١٩ مواطناً وبرغم أن النسبة لم تتغير بين عام ١٩٥١ وعام ١٩٧٠ ؛ وانخراط أعداد كبيرة من الشباب فى صفوف

** نشرت بجريدة العربى الناصرى بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

القوات المسلحة ، واهتمام النظام فى إزالة آثار عدوان يونيو عام ١٩٦٧ ؛ فإن الجديد الذى طرأ خلال هذه الفترة هى التدخل المتزايد لهذا الجهاز الأمنى فى الحياة العامة والسياسية وممارسة وسائل من التعذيب المفرط ؛ وإفلات القائمين على هذه الجرائم من العقاب فتأسس بذلك بداية الدولة البوليسية.

وبرغم تعاطفى الكامل واحترامى للانتماء الاجتماعى والسياسى الوطنى " للرئيس جمال عبد الناصر " فإن الحقيقة التاريخية ينبغى أن تكون حاضرة فى أذهان الجميع. بعد ثورة الخبز يومى (١٨ و ١٩ يناير) عام ١٩٧٧ جرى تحول عميق على هذا الجهاز الأمنى من زوايا ثلاثة :

الأول : أن تحولاً عميقاً قد جرى فى توجهات النظام السياسى ، سواء فى مجال التسوية مع إسرائيل ، أو التوجهات الاجتماعية والانحياز للطبقة الرأسمالية الجديدة.

الثانى : أن الفرز الاجتماعى والطبقى قد بدأ فى داخل هذا الجهاز الأمنى بحيث أصبح اختيار الضباط والطلاب الملتحقين بكلية الشرطة من أبناء الأغنياء دون غيرهم ؛ فغاب الانتماء الوطنى العام وتحول الجهاز وضباطه وقاداته إلى انحيازات اجتماعية ضيقة مما سهل بعد ذلك انحراف الجهاز كله عن دوره القانونى.

الثالث : مع انتشار الفساد والرشوة فى المجتمع وتواضع الأجور والمرتبات للعاملين داخل هذا الجهاز كما غيرهم من كاسبى الأجور والمرتبات جرى انحراف اعداد هائلة من ضباط وأفراد هذا الجهاز فاصبحت الرشوة والابتزاز وسائل أساسية لاستكمال النقص فى مستحقاتهم ؛ وبدت أفق خصخصة جهاز الأمن الداخلى بحيث أصبح أداة لخدمة القادرين على الدفع وإغراق الهدايا على كبار قادته وضباطه نزولاً إلى ابتزازات تجرى فى الشوارع وأقسام الشرطة للمواطنين وقد قدَّرت فى إحدى دراساتى حجم أموال الفساد داخل هذا الجهاز الأمنى عام ٢٠٠٥ بحوالى ثلاثة مليارات جنيه.

لقد زاد عدد أفراد وزارة الداخلية من ٢١٤ ألفاً عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١.٥ مليون فرد موزعين كالتالى :

١-حوالى ٨٠٠ ألف فرد منهم حوالى ٥٥ ألف ضابط نصفهم تقريباً لدى مصلحة الأمن العام وحوالى ٨ آلاف ضابط الى ١٢ ألف ضابط فى جهاز مباحث أمن الدولة ، ويتوزع الآخرون بين الأمناء والمندوبين والأفراد من كافة الرتب علاوة على حوالى ٥٥ ألف موظف مدنى.

٢-حوالى ٤٠٠ ألف إلى ٤٥٠ ألف مجند أمن مركزى ينتشرون بين ٢٠ فرقة عسكرية فى جميع محافظات الجمهورية ومحاور الطرق.

٣-شبكة واسعة من الجواسيس تقدر بحوالى ٣٠٠ ألف شخص ينتشرون بين الناس لجمع المعلومات فى النقابات والأحزاب وأساتذة الجامعات والطلاب والمهندسين والصحفيين وعمال المصانع وغيرهم كما يتضمن هذا العدد المرشدين لدى المباحث الجنائية وإداراتها المتخصصة (مخدرات . مصنفات فنية .. الخ) .

وهكذا أصبح هذا الجهاز من أضخم أجهزة الأمن فى العالم يكفى من باب المقارنة ان نشير إلى متوسط عدد أفراد الأمن إلى المواطنين فى مصر قد أصبح ١ إلى ٤٢ مواطناً مقابل فرد امن لكل ٢٣٥ مواطناً فى فرنسا وفرد أمن لكل ٢٠٠ مواطناً فى روسيا وفرد أمن لكل ٢٤٥ مواطناً فى بريطانيا. وبالمقابل زادت المخصصات المالية لهذه الوزارة وجهازها الضخم من ١.٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠/٤٩ الى ١٨.٦ مليار جنيه كما يظهرها الجدول التالى :

جدول رقم (١)

تطور مخصصات وزارة الداخلية والأمن العام من عام ١٩٤٩ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠(سنوات مختارة) " بالمليون جنيه "

السنوات	المخصصات المالية	ملاحظات
١٩٥٠/٤٩	١.٧	–
١٩٩٢/٩١	٨١٨.٩	بخلاف ٤٠٠ مليون من وراء ظهر المجلس التشريعى
١٩٩٥/٩٤	١٥١٧.٧	بخلاف ٤٥٠ مليون جنيه أخرى
١٩٩٩/٩١	٢٢٩٥.٧	بخلاف ٦٠٠ مليون جنيه من بند الاعتماد الاجمالى
٢٠٠٢/٢٠٠	٢٩٢٠.٥	بخلاف ٧٣٠ مليون جنيه من بند الاعتماد الاجمالى
٢٠١١/٢٠١	١٨٥٦٤.٠	بخلاف ٥ مليارات جنيه أخرى من بند الاحتياطيات العامة

المصدر : من واقع مجلدات الحساب الختامى للموازنة العامة والموازنة لتلك السنوات.

أضف إلى ذلك فإن عملية " اختلاس " و " تسريب " غير قانونى يجرى منذ سنوات من خلف ظهر الأجهزة الرقابية والتشريعية تتمثل فى بند ما كان يسمى " الاعتماد الاجمالى " وتغير مسماه بعد عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى " الاحتياطيات العامة " ويقدر بعدة مليارات من الجنيهات توجه الى قطاع الامن والدفاع . والبند الثانى للاختلاس هو ما تشير اليه بعض المؤشرات الجدية من موارد " هيئة قناة السويس " وهيئة البترول عبر المبالغة فى نفقات ما يسمى " التطوير " أو " الاستثمارات الجديدة " داخل هاتين الهيئتين ونقل جزء من الموارد خلسة الى رئيس الجمهورية يتصرف فيها وحده دون رقيب على الإطلاق وبمعاونة من يطلق عليه " بولى " العصر الجمهورى فى ديوان رئاسة الجمهورية.

ومن ثم فإن من أولى واجبات " نظام حكم وطنى جديد " هو فتح تحقيق على أعلى مستوى فى نفقات هاتين الهيئتين طوال الثلاثين عاماً الماضية وخصوصاً منذ عام ١٩٩١ ‘ هذا التلاعب فى حسابات الموازنة العامة للدولة . الذى سوف اعرض له فى مقالات لاحقة . يكشف جانباً من فساد هذا النظام وسكوت وتستر مسئولين كبار فى وزارتى المالية والتخطيط يستدعى المساءلة والمحاسبة قريباً.

أعود إلى هذا الجهاز الأمنى الضخم كيف نعيد بناءه ووضعه على المسار الصحيح ؟

هنا ينبغى أن نحدد إجابات لأسئلة تبنى على أساسها سياسات جديدة من قبيل :

١–ما هى الواجبات الرئيسية والفرعية لهذا الجهاز الأمنى المطلوب ؟

٢–ما هى فلسفة ومنهج إدارته وتعليم أفراده وتدريبهم ؟

٣-ما هى علاقاته بالمواطنين وكيفية بناء نظام للرقابة على أعمال من جانب المجتمع أولاً ثم من داخل الوزارة وأجهزتها.

٤-ما هو الحجم المناسب لهذا الجهاز الأمنى ؟ وما هى طريقة عمله ؟

****

<u>أولا : واجبات الجهاز الأمنى المطلوب</u>

ينبغى أن لا تتجاوز واجبات هذا الجهاز المهام التالية :

١-حفظ الأمن الشخصى للمواطنيين والممتلكات وإشاعة مناخ من الطمائنينة .

٢-عدم التدخل إطلاقا فى أنشطة منظمات المجتمع المدنى من جمعيات وأحزاب ونقابات وغيرها وتترك هذه المهمة للجهات المناط إليها متابعتها .

٣-عدم التدخل إطلاقا فى تعيين أو فصل الموظفيين فى أية مصلحة حكومية بأستثناء تلك التى لها طبيعة خاصة .

٤-حماية الشخصيات العامة ومقرات السفارات والفنادق والمنشأت العامة وغيرها .

٥-إلغاء شركات الأمن الخاصة التى تحولت إلى إلى مايشبه شركات المرتزقة تستخدم لأغراض غير أمنية .

٦-إلغاء قطاع مباحث أمن الدولة من البنية التنظيمية لوزارة الداخلية ونقل هذا الإختصاص إلى هيئة الأمن القومى بأعتبارها الجهة المناط إليها قانونا متابعة جرائم التجسس الداخلى ومصادر تهديد الأمن القومى **.

<u>ثانيا : فلسفة ومنهج التعليم والتدريب والإدارة</u>

ينبغى أن تبدأ الخطوة الأولى فى مراحل الإلتحاق بكلية الشرطة وأكاديمية الشرطة بفكرة جوهرية هى أن هذا الجهاز والعاملين فيه هم أبناء هذا الشعب ومهمتهم خدمتهم وحمايتهم وليس التنكيل بهم أو ترويعهم أو التعالى عليهم ، وأن يشرف على هذه الإدارة التعليمية أفراد مدنيون إلى جانب القيادات الشرطية مع تكثيف المهارات الشرطية الخاصة بوسائل التحرى العلمى وكشف الجرائم والأدلة الجنائية وغيرها .

<u>ثالثا : تشكيل هذا الجهاز الأمنى الجديد</u>

لدينا فرصة تاريخية لإعادة تكوين وتشكيل جهاز الأمن العام على أساس وطنية وبعيدا عن التحيزات الإجتماعية والطبقية التى شابت هذا الجهاز منذ منتصف السبعينات ، حينما أصبحت الوساطة والمحسوبية والرشى والأصول الاجتماعية والممتلكات الأسرية والعائلية أحد أسس القبول فى كليات الشرطة ، ومن هنا أنعزل أفراد هذا الجهاز خصوصا الضباط عن الطبقات الفقيرة وتعاملوا معهم من منظور طبقى أستعلائى مما سهل مهمة حرف هذا الجهاز عن مهامة الحقيقية .

****بلغ عدد الممنوعين من السفر فى مصر عشية ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ حوالى ٨١ ألف شخص ، إضافة إلى وجود ١٢١ ألف شخص أخرين على قوائم ترقب الوصول بالمطارات والموانىء (الأخبار بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٤)**

ومن هنا يمكن فورا البدء من جديد ، وذلك بأعداد تعديل فى مادتين أو ثلاثة من قانون هيئة الشرطة ورفعها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة – كصاحب أختصاص مؤقت بالسيادة – بما يسمح بقبول دفعات جديدة من خريجى كليات الحقوق المصرية ، وهو ما سيحقق عدة أهداف فى آن واحد :

١–فهو من ناحية سوف يستقدم أكثر من مائة ألف شاب من المؤهلين قانونيا لشغل وظائف الضباط وهؤلاء سوف ينظر إليهم بطريقة مختلفة تماما من المواطنين .

٢–ومن ناحية أخرى فأن هذا سوف يؤدى إلى إمتصاص جانب كبير من البطالة السائدة بين خريجى هذه الكليات .

٣–وأخيرا فأن هؤلاء وعبر دورات تدريبية شرطية كل ستة شهور سوف يدخلون العقل المدنى القانونى إلىأعمال الشرطة التى غلب عليها لعقود طويلة الطابع العسكرى .

رابعا : علاقات الجهاز الأمني بالمواطنين

لا شك أن توافر علاقات ثقة ومحبة أو ودية بين أفراد الجهاز الأمنى والمواطنيين عموما سوف يوفر لهذا الجهاز كمية مناسبة من المعلومات الكاشفة للجرائم أو المعاونة لأفراده ، فأحترام المواطنيين سيؤدى حتما إلى بث روح جديدة للحماية المشتركة للمنشأت والممتلكات وأرواح الناس ، ويرتبط ذلك قطعا بتحسين أجور ومرتبات العاملين فى هذا الجهاز الأمنى منعا لأستخدام الكثيرين منهم لأساليب الرشوة وإبتزاز المواطنيين ، تلك السلوكيات التى أنتشرت فى الشوارع والطرقات وأقسام الشرطة وغيرها .

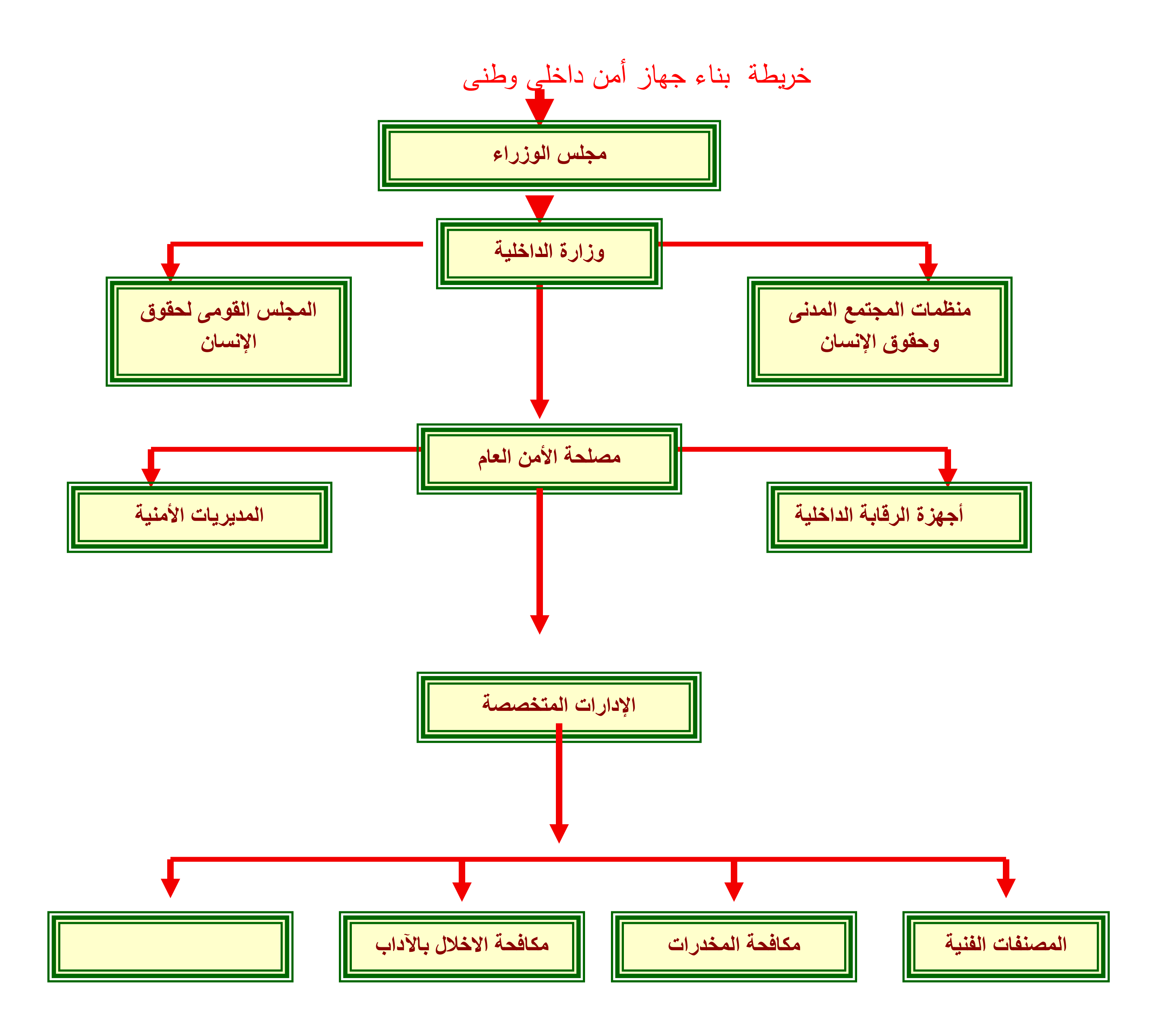
خامسا : بناء أجهزة الرقابة المجتمعية والداخلية

أثبتت تجربة الخمسين عاما الماضية إن إدارات التفتيش الداخلية فى وزارة الداخلية لم تكن من الكفاءة والفاعلية لوقف الجرائم شبه المنظمة التى كانت تمارس داخل هذه الوزارة من تعذيب للمواطنيين ومن فساد لبعض ضباطه وأفراده ، ومن وقف توحش أفراد الأمن وتغولهم على حقوق المواطنيين ، ربما كانت هذه الإدارات معذورة نظرا لأن السياسة العامة التى كانت تدير من خلالها هذا الجهاز الأمنى الضخم كانت تشجع على ذلك ، أو على الأقل صامته إزاء تلك الجرائم والتجاوزات .

ومن هنا أصبح من الضرورى وجود جهاز مستقل للرقابة على هذا الجهاز فى المرحلة القادمة ، وليكن ملحقا فى المرحلة الأولى بالمجلس القومى لحقوق الإنسان تصب فيه كل الشكاوى وتقارير المتابعة لمثل هذه التجاوزات ويكون لكلمته – بالتعاون مع إدارات التفتيش بالوزارة – دورا حاسما فى عزل أو محاكمة القائمين بتلك الجرائم والتجاوزات ، إن إنتهاء حقبة " الإفلات من العقاب " سوف تؤدى إلى ضبط هذا الجهاز الحساس وتضعه على مسار هدف خدمة الشعب بحق وليس إستخدامه كوسيلة لقمعه وإرهابه .

سادسا : الحجم المناسب لهذا الجهاز الأمنى

أن متوسط فرد أمن واحد لكل ١٢٠ مواطنا فى المرحلة الحالية سوف يكون إيجابيا ، وبالتالى ينبغى تسريح مئات الآلاف من أفراد الأمن المركزى وإعادتهم إلى مجال خدمتهم الحقيقية داخل أفرع القوات المسلحة المصرية وإعدادهم كأفراد مؤهلين للمشاركة فى أية عمليات دفاعية وطنية خاصة فى أسلحة المدرعات والمدفعية والمشاة والقوات البحرية والصاعقة ، وبالتالى فأن إعتماد مبدأ " التطوع " فى خدمة جهاز الأمن الداخلى هو المسار الصحيح ، ومن هنا فأن الإبقاء على ٥٠٠ ألف ضابط وفرد وأمين داخل هذه الوزارة بدلا من ٨٠٠ ألف حاليا ، مع إعادة تأهيلهم النفسى والعلمى والمهنى ووضع وسائل الرقابة على أدائهم سوف يكون بمثابة المستوى المناسب فى الفترة الحالية لإدارة جهاز أمنى كفء وفعال .



حذف تخصص أمن الدولة من جهاز الأمن بوزارة الداخلية ، ونقله إلى هيئة الأمن القومى كنشاط لمكافحة التجسس.

(٣) الجهاز الإدارى المصرى والفساد

الجانى .. والمجنى عليه **

كثيرون هم الذين لا يحيطون علماً بذلك الأخطبوط الضخم المسمى " الجهاز الإدارى للدولة " فى مصر . كيف يدار من الداخل ؟ وكيف يؤثر فى محيطه الخارجي ؟ كيف تطور هذا الجهاز؟ وما هى مراكز الثقل والتأثير داخله ؟ وهل العاملون فيه هم والمسيطرون عليه هم جماعة من الشياطين والفاسدين ؟ أم أن هؤلاء جميعاً أو القطاع الأكبر منهم هم ضحايا سياسات عامة أوغلت فيهم فأساءت إليهم كأفراد وأحاطت جهازهم الإدارى بالشبهات والمآخذ العديدة ؟

هذه هى عينة من التساؤلات التى تتبادر إلى أذهان المصريين وغير المصريين عند ذكر الجهاز الإدارى للدولة وتصرفات العاملين فيه.

ونحن من جانبنا سوف نحاول تقديم صورة ولو تقريبية ؛ ورؤية وأن بدت تحليلية وأكاديمية حول هذا الجهاز والعاملين فيه والعوامل المؤثرة فى سلوكهم الوظيفى والإجتماعى.

كما أنه وبعد أحداث الثورة المصرية الكبرى فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وما نتج عنها من نتائج وتداعيات ، يتطلب الأمر النظر فى كيفية إعادة بناء أجهزة الإدارة الحكومية بصورة أكثر عدالة وتوازنا .

أولاً : تطور الجهاز الحكومى المصرى (١٩٥٠-٢٠١٠)

نشأ الجهاز الحكومى المصرى ؛ منذ قديم الأزل ؛ أى منذ نشأة الدولة الفرعونية القديمة وارتبط بأداء أدوار محددة لا تخرج عن ثلاثة هى ؛ تنظيم الدورة الزراعية والتحكم فى حركة نهر النيل من ناحية وتنظيم سبل الجباية الضريبية من المواطنين لصالح الكهنة وآل الحكم حتى لو استدعى الأمر استخدام وسائل القهر والتسلط من ناحية ثانية ؛ ثم أخيراً خدمة وحماية رجال الحكم والإدارة والكهنة ؛ بما فى ذلك تنظيم عمليات بناء الأهرامات والمقابر الملكية وكبار رجال الكهنة فى طول البلاد وعرضها.

ومع انهيار الدولة الفرعونية من جراء عمليات الغزو والاعتداء القادم من خلف الحدود(الهكسوس . الحيثيين .. الخ) لم تعرف البلاد نظاماً إدارياً متماسكاً لحقب وعقود طويلة [١]. مرت الفترات اللاحقة من حكم الاسكندر الأكبر ثم الرومان وحتى فتح العرب لمصر دون ان يتأسس نظام إدارى مصرى مستقل [٢] حتى تجربة محمد على باشا وأسرته ؛ وتكشف وثائق يوميات الأوامر الخديوية مقدار الفوضى والشخصانية التى ميزت الإدارة الحكومية والقائمة على الاستمزاج الشخصى للخديوى واقربائه [٣] وخلال هذه الفترة بلغ الجهاز الحكومى فى عهد محمد على باشا حوالى (أربعمائة) ألف شخص معظمهم (٣٠٠ ألف) من جنود الجيش والبحرية .(أنظر الملحق رقم ١)

** نشرت بجريدة العربى الناصرى بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٧

إذن خلال هذه الفترة الممتدة من ١٨٠٧ حتى عام ١٩٥٠ ظل الجزء الأكبر من موظفى الإدارة الحكومية المصرية هم من جنود الجيش والبحرية والبوليس أما موظفى الخدمة المدنية بكافة فروعها (تعليم . صحة . ضرائب . جمارك .. الخ) فلم يكن يزيدوا عن مائة ألف شخص.

الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ حاول تنظيم جهاز للخدمة المدنية . مع تقليص أعداد الجيش إلى مالا يزيد عن ١٨ ألف جندى وضابط . بحيث يلبى الانتظام المطلوب لإدارة شئون البلاد بما ييسير سبل حكمها والسيطرة عليها ؛ وتكشف الدراسات الجادة حول شكل وعدد الوزارات (النظارات) المصرية خلال المرحلة التى سبقت عقد اتفاقية الاستقلال المنقوص عام ١٩٣٦ أنها لم تكن تزيد عن خمسة عشرة وزارة (نظارة) فى أفضل الأحوال عن طبيعة وحجم الإدارة الحكومية المصرية وقتئذ [٤] .

وعشية أول محاولة لتنظيم الإدارة المصرية الحديثة عام ١٩٥١ مع استقدام الخبير الانجليزى " سنكر " Sinker كانت الإدارة الحكومية المصرية مكونة من ٤٤١ ألف موظف ومشتغل منهم ١٢٦ ألف فى جهاز البوليس (أى الربع تقريباً) ووضع الرجل تقريره الشهير الذى على أساسه أعيد تنظيم الهيكل التنظيمى للإدارة الحكومية وجهاز الخدمة المدنية فى مصر [٥] وكان حجم العمالة موزعة كالتالى :

جدول رقم ٢١)

حجم العمالة الحكومية فى مصر عام ١٩٥٠/١٩٥١

وظائف دائمة (داخل الهيئة أو مؤقتين)	**١٠٣٨٨٨**	**موظفاً**
موظفون مؤقتون (فى الدرجة التاسعة)	**١٣٧١٥**	**موظفاً**
المستخدمون خارج الهيئة	**٦٥٦٧٩**	**موظفاً**
رجال البوليس	**١٢٦٤٠٣**	**رجلاً**
المستخدمون بأجر يومى	**٢٦٣٠٠**	**شخصاً**
المجموع	**٣٣٥٩٨٥**	

وإذا أضفنا إليهم موظفى مجلس الشيوخ والنواب (ألفاً موظف) ورجال الجيش فإن الرقم يصل إلى ٤٤٠٩٨٥ وهؤلاء يقودهم ١٧٥ مدير عام و ٥٨ وكيل وزارة وكان حجم الأجور المخصصة لهم فى الميزانية ذلك العام ٧١.٥ مليون جنيه بما يعادل ٣٥% من ميزانية الدولة فى ذلك العام وكان عدد سكان مصر وقتئذ حوالى ١٨ مليون نسمة وفى وقت لم تزد الميزانية العامة للدولة المصرية على ١٨٧ مليون جنيه [٦] .

ويمكن للمحلل المدقق رصد ثلاثة مراحل مر بها الجهاز الحكومى عموماً والتوظف الحكومى على وجه الخصوص بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

المرحلة الأولى : (١٩٥٢– ١٩٧٢)

وقد زاد فيها أعداد الوظائف والعاملين بالجهاز الحكومى من جهة وتوسعت فيها الهياكل الإدارية والتنظيمية Organizations من جهة أخرى بسبب زيادة دور الدولة فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها ، وهكذا زاد عدد العاملين من ٥٥٠ ألف عام ١٩٥٧ إلى ٧٧٠ ألفاً عام ١٩٦٣/٦٢ ثم إلى ٩٣٣ ألف عام ١٩٦٦/٦٥ وفى عام ١٩٧٢/٧١ بلغ عدد الموظفين والعاملين بالقطاع الحكومى حوالى ١.٣ مليون موظف (٧) وزادت بالمقابل عدد المؤسسات العامة من مؤسسة واحدة عام ١٩٥٥ إلى ٦٦ مؤسسة اقتصادية عام ١٩٧٢ ، بالإضافة إلى ٦٠ هيئة خدمية وعدد الوزارات زاد فى المتوسط على ثلاثين وزارة وعدد من الأجهزة الحكومية المركزية (المحاسبات . الإحصاء . التنظيم والإدارة.. الخ) زادت على ١٦ جهازاً مركزياً [٨].

المرحلة الثانية : (١٩٧٣– ١٩٩٧)

لأعتبارات أخرى تمثلت فى محاولة الرئيس السادات وحكوماته امتصاص حالة الغضب التى انتابت الجماهير الشعبية فى أعقاب انتفاضة يومى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ ؛ جرى واحدة من أكبر عمليات التوظيف الحكومى وتوسيع إضافى فى هيكل المنظمات الحكومية المصرية ومن أجل التخفيف من مظاهر البطالة التى بدت واسعة بعد تسريح عشرات الآلاف من الشباب من الخدمة العسكرية ؛ وهكذا زاد عدد الموظفين خلال هذه الفترة حتى بلغت حوالى ٥.٥ مليون موظف (ووظيفة) وزادت مرتباتهم وأجورهم بالمقابل من ٥٤١ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٢٤.٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦.

المرحلة الثالثة : (١٩٩٨ – ٢٠١٠)

وهى التى شهدت جهوداً حكومية منظمة من أجل تخفيض العمالة الحكومية فى كافة مجالات الخدمة المدنية ، فى حين تضخم جهاز الأمن الداخلى بحيث ظلت العمالة الحكومية فى كافة القطاعات كما هى حتى عام ٢٠٠٨ وهى :

الجهة / أو القطاع	عدد الموظفين
الجهاز الإدارى للدولة	١.٣ مليون موظف
الهيئات الخدمية	٤٠٠ ألف موظف
الإدارة المحلية	٣.٥ مليون موظف
الهيئات الاقتصادية	٣٠٠ ألف موظف

المصدر : الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، بيان مستقل ٢٠١٠

ومن بين هؤلاء هناك ثلاثة وزارات تستحوذ وحدها على حوالى ٦٠٪ من إجمالى العمالة الحكومية وهى وزارة التربية والتعليم (١.٧ مليون مدرس وموظف وعامل) ووزارة الداخلية (٧٥٠ ألف ضابط وأمناء ومندوبين وأفراد) . بخلاف قوات الأمن المركزى الذين يقاربون ٤٥٠ ألف جندى لا يدرجون فى الوظائف الحكومية لكونهم فى الخدمة العسكرية

الإلزامية. وأخيراً وزارة الأوقاف التى يعمل بها حوالى ٣٠٠ ألف موظف (وعاظ وخطباء وأئمة وخدام للمساجد) [٩] ووزارة الصحة ومديرياتها البالغ عدد العاملين فيها حوالى ٣٥٠ ألف طبيب وممرضة وموظف إدارى .

لقد بلغ حجم الاعتمادات المالية المخصصة للأجور والمرتبات لهذا الجهاز الحكومى الضخم فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالى ٧٥ مليار جنيه بما يشكل حوالى ٣٠٪ من إجمالى مصروفات الموازنة العامة للدولة ذلك العام .

هذا التضخم فى الجهاز الحكومى المصرى كان لعدة أسباب :

الأول : هو أن معدل التزايد السكانى يتوافق مع هذه الزيادة الملحوظة فى التوظف فمقابل ١٨ مليون نسمة عام ١٩٥٣ أصبح عدد السكان بحلول عام ٢٠٠٩ حوالى ٧٥ مليون مواطن (أى تضاعف أربعة مرات) وبالمقابل تضاعف عدد الموظفين والعاملين بالقطاعات الحكومية من ٥٠٠ ألف عام ١٩٥٣ إلى ٥.٥ مليون عام ٢٠٠٩ (أى عشرة أضعاف) .

الثانى : أن أدوار الحكومة المصرية بعد عام ١٩٥٢ قد تغيرت تغيراً جوهرياً ولا زالت من مجرد دولة محايدة اجتماعياً . وان كان فى العمق والجوهر منحازة لكبار الملاك والرأسماليين . إلى دولة متدخلة اقتصادياً واجتماعياً حتى عام ١٩٩١ على الأقل.

الثالث : وبالمقابل فإن توسعا وتوحشا فى جهاز الأمن المصرى قد برز كأحد أهم أدوار الحكومة المصرية خاصة بعد عام ١٩٧٥ حيث زاد عدد أفراد وزارة الداخلية من اقل من ٢٣٠ ألفاً إلى ٨٠٠ ألف فرد عام ٢٠٠٩ بالإضافة إلى ٤٠٠ ألف من جنود وأفراد الأمن المركزى أى لدينا جهاز أمن داخلى يزيد على ١.٢ مليون فرد ؛ هذا علاوة على وجود شبكة هائلة وواسعة من المرشدين والجواسيس فى كافة مجالات العمل المدنى فى أوساط (الصحفيين . أساتذة جامعات . المهندسين . الأطباء . الموظفين . النقابيين .. الخ) ويقدر البعض حجم هذه الشبكة الواسعة لنقل المعلومات بحوالى ٢٠٠ ألف الى ٣٥٠ ألف آخرين.

ولعل السبب فى بقاء أعداد العاملين بالقطاعات الحكومية عند مستواه خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠١٠ هو زيادة أعداد أفراد وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف ، مقابل عملية عكسية كانت تجرى تتمثل فى بيع الشركات العامة للقطاع الخاص المحلى والأجنبى وتحويل عدد كبير من الهيئات الإقتصادية من هيئات حكومية الى شكل الشركات القابضة (المياه . الصرف الصحى . الكهرباء .. الخ).

والسؤال الحيوى الآن .. كيف جرى إفساد قطاع كبير من العاملين فى هذا الجهاز الحكومى الضخم ؟

ثانياً : من خدمة الجمهور .. الى الخدمة الذاتية الموازية

فى تأمل المشهد الإدارى العام فى مصر ، يكتشف المحلل مجموعة من العوامل والحقائق الموضوعية دفعت الجهاز الإدارى وكثير من العاملين فيه إلى التحول من كونهم أداة خدمة عامة للجمهور إلى العمل فيما نسميه النشاط الموازى Parallel Activities أو الأنشطة الخفية Hidden Activities وهذه العوامل الموضوعية يمكن تحديدها على وجه الحصر فى الآتى :

١–أدى التحول فى فلسفة النظام السياسى المصرى من التخطيط المركزى و " الإشتراكية " إلى الإنفتاح الإقتصادى وإطلاق آليات السوق دون توافر كافة مقوماتها الحافظة للتوازن . كآليات حماية المستهلك والمنافسة ومنع الاحتكارات . إلى سيادة مشاعر من الفردية وهيمنة ثقافة المصلحة الفردية دون أى اعتبار لقيمة ومفهوم المصلحة العامة ؛ فأنتشرت ممارسات من قبيل " الزوغان " من العمل والتغيب أثناء ساعات العمل الرسمية من أجل قضاء المصالح الخاصة لكثير من الموظفين ؛ مروراً بعدم أداء العمل بصورة مقبولة (كالمدرسين . الأطباء . وأطقم الخدمة الطبية وموظفى المحافظات ..الخ) إنتهاءاً بانتشار ظاهرة تقبل الرشوة أو الإكراميات [١٠] .

٢–وزاد من لهيب هذا الحريق ؛ أن معدلات التضخم وارتفاع الأسعار قد أديا إلى بروز مظاهر متناقضة ومربكة للكثير من الموظفين والعاملين بأجر شبه ثابت ؛ وهما تآكل القيمة الحقيقية لهذه الأجور والمرتبات من جهة مع وجود حركة أموال ومشتريات هائلة ممولة جميعها من العاملين المصريين بالخارج الذين قدرت المصادر الإحصائية الرسمية عددهم عشية تعداد عام ١٩٧٦ بحوالى ١.٤ مليون مصرى زادوا حتى بلغ عددهم عام ١٩٨٣ حوالى ٣.٢ مليون مصرى وفقاً لتقديرات وزارة الخارجية المصرية [١١] ووفقاً لتقديرات وزارة القوى العاملة والهجرة ودراسات لباحثين ثقاة فإن عدد المصريين العاملين فى الدول العربية وحدها . بخلاف الهجرة الدائمة فى بلاد المهجر فى أوروبا وأمريكا وكندا واستراليا . عشية حرب تدمير العراق عام ١٩٩١ يزيدون على خمسة ملايين مواطن مصرى [١٢] .

وهذه المظاهر المتناقضة والمربكة قد فعلت فعلها فى مئات الآلاف من الموظفين الذين لم يسعفهم الحظ بالسفر للعمل بالخارج ؛ فاندفع الآلاف منهم لتعويض هذا الحرمان باللجؤ إلى ما نسميه الاقتصاد الموازى ؛ وكان أخطرها على الإطلاق فى قطاع التعليم (أكثر من مليون مدرس) فأنقض العدد الأكبر من هؤلاء على تلاميذ المدارس الحكومية بصورة خاصة . فتحول التعليم إلى أكبر سوق سوداء فى تاريخ البلاد ؛ وبقدر ما نجح هؤلاء فى تعويض حالة الحرمان المادية هذه بقدر ما أخذوا معهم إلى القاع النظام التعليمى المصرى كله ، والأهم والأخطر قيمة القدوة والأستاذية (١٣) .

٣–وتظهر الدراسات الحديثة بشأن نظام الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى المصرى عن أبعاد خطيرة لعدم المساواة بين أصحاب المراكز القانونية المتماثلة فعلى سبيل المثال ؛ بينما يعمل بالمحليات (المحافظات ودواوينها ومديرياتها) ما يزيد قليلاً عن ٣.٥ مليون موظف أى ما يشكل حوالى ٦٥٪ من إجمالى العمالة الحكومية فإن هؤلاء يكاد يحصلون على

حوالى ١٥٪ إلى ٢٠٪ مما يحصل عليهم نظرائهم العاملين فى الوزارات والأجهزة المركزية بالعاصمة . وذلك دون أدنى سبب أو مبرر قانونى لهذا التفاوت الهائل. والأسوأ أن هذه الأجور والمرتبات المنصرفة للعاملين بالمحليات لا تمثل سوى إنفاق أسبوع واحد لأسرة مكونة من أربعة أفراد [١٤] مما فتح أبواب جهنم على سير العمل الإدارى بالمحليات ودفع أحد رموز وقيادات الحكومة والحزب الحاكم (د. زكريا عزمى رئيس ديوان رئاسة الجهورية) إلى القول بأن الفساد فى المحليات قد وصل إلى الركب .. ولم يكن الرجل يدرك أن الفساد فى المحليات قد وصل إلى العنق وليس فقط إلى الركب ..!!.

٤–وساهم فى كل هذا سياق إدارى وقانونى يدفع إلى الفوضى وخلق الثغرات يكفى أن نشير إلى أن المنظومة القانونية التى تحكم العمل الإدارى والحكومى قد بلغ عددها ما يزيد عن ٥٢٣١٠ قانوناً وقراراً سارياً موزعة على النحو التالى [١٥] :

جدول رقم (٣)

هيكل المنظومة القانونية واللائحية السارية فى مصر حتى عام ١٩٩٦

قوانين وما يعادلها	٩٩٨٠
قرارات جمهورية	١٠٦٢٠
قرار مجلس وزراء	١٨٥٩
أوامر عسكرية	٧١٩
قرارات وزارية (بلوائح)	٢٢٧٥٦
استدراكات أخرى	٦٣٧٥

المصدر : مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم اتخاذ القرار ، مايو ١٩٩٧.

ومع كل هذه الغابة من التشريعات واللوائح بدا أن الجهاز الحكومى وموظفيه قد تاه وأتاح الفرصة سانحة لكل من يرغب فى التلاعب والفساد أن يمارس سطوته .

٥– وزاد الأمر سوءاً أن انتشار الأخبار حول ممارسات الفساد فى قمة الهرم السياسى والتشريعى والتنفيذى فى البلاد ، المدعومة بالكثير من الوقائع والمستندات ؛ وما دار فى أروقة وجلسات المحاكم ودور القضاء ؛ خاصة بعد بداية تطبيق برنامج بيع الأصول والممتلكات الحكومية (الخصخصة) قد خلقت جواً مسموماً أضافت أبعاداً جديداً [١٦] حيث مست الأعصاب الحساسة للدولة والمجتمع.

٦– أضف إلى ذلك أن بيئة العمل الحكومى ؛ سواء من حيث البنية اللوجستية (إضاءة . حرارة . مقاعد . مكاتب .. الخ) تبين بالدراسات الميدانية أنها تفتقر إلى مقومات انسانية تسمح بإدارة كفء للخدمات الجماهيرية سواء كان ذلك فى

المحاكم وأقسام الشرطة أو مكاتب التوثيق والشهر العقارى أو المستشفيات والوحدات الصحية ومراكز الشباب والأندية ومكاتب الشئون الإجتماعية بالمحافظات [١٧] .

وقد كشفت دراستنا " اقتصاديات الوقت الضائع " الصادرة عام ٢٠٠٢ مقدار الوقت الضائع (حوالى ٥٠٪ فى المتوسط من وقت العمل الرسمى) وقدرنا تكاليفه بما يتراوح بين ٤.١ مليار جنيه الى ٥.٨ مليار جنيه وذلك فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحده [١٨] .

٧- وزاد الأمر سوءاً ؛ أن بيع الأصول العامة (الخصخصة) وما صاحبها من تسريح العمالة تحت مسمى (المعاش المبكر) قد خلق شعوراً سحيقا لدى مئات الآلاف من الموظفين بأنهم قد صاروا عبء على الدولة ؛ فحفر ثقافة شديدة السلبية ؛ تذهب إلى عدم الانتماء لمؤسسات العمل ؛ وعدم الولاء لقواعد ونظم العمل ؛ وغلبت سلوكيات شديدة الأنانية لدى عشرات الآلاف من الموظفين ؛ خاصة وأن هذه السياسة قد صاحبها انتشار الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظائف القليلة المتاحة فى الجهاز الإدارى للدولة من ناحية والاتجاه المتعسف فى فرض قانون جديد للخدمة المدنية يقوم على فكرة التعاقد المؤقت والتخلص من فكرة " الوظائف الدائمة " باعتبار الأخيرة ميراثاً للاشتراكية وللفترة الناصرية..!! [١٩]

ثالثا : أضرار تحزيب الوظيفة الحكومية

عبر مخاض طويل وعسير، نجحت النظم الديمقراطية الحديثة فى بناء نظم إدارية وأجهزة حكومية ذات كفاءة ومصداقية، سواء فى انجلترا أو الولايات المتحدة أو بقية دول أوروبا الغربية. واستندت هذه النظم الإدارية على مجموعة من المبادئ والقيم كان فى طليعتها أبعاد الأجهزة الحكومية عن التحزيب السياسى؟.. حفاظاً على استقرارها الداخلى من ناحية وضماناً لكفائتها فى تقديم خدماتها إلى المواطنين ودافعى الضرائب من كافة الإتجاهات والإنتماءات السياسية والفكرية.

وقد حاولت مصر اقتباس هذه التجارب، فاستقدمت مرة الخبير الإنجليزى "سنكلر Sinker عام ١٩٥٠ثم عادت واستعانت بالخبيرين الأمريكيين البارزين "جوليك" و "بوليك" عام ١٩٦٣م.

وفى ضوء تقريرالأخيرين جرى إعادة بناء الأجهزة الحكومية المصرية الحديثة، فى ضوء درجة من التوازن بين أجهزة الخدمات من جهة وأجهزة الرقابة من جهة أخرى وفى إطار منظومة تحرص على إجراء مراجعات دورية فى مجال تخطيط القوى العاملة ونظم تأهيلها وتدريبها.

وكان من أبرز المبادئ الذى حاولت الإدارة الحكومية إتباعها مبدآن :

الأول : تحييد نظم شغل الوظائف والترقى الإدارى عن إعتبارات التحزيب السياسى والإنتماءات الحزبية.

الثانى : تحييد هذه الأجهزة أثناء تقديمها للخدمة عن اعتبارات السياسة وقيودها بحيث تصبح متاحة إلى المواطنين جميعاً.

وبشكل أو بآخر، حاولت الإدارة السياسية طوال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات تحقيق هذين الهدفين، خاصة عندما تبنت قانون عام ١٩٦٤م الذى يقضى بإلتزام الدولة بتعيين كافة خريجى النظام التعليمى فى المصالح الحكومية المختلفة.

صحيح أن خروقات قد حدثت هنا أو هناك، ودخلت الوساطة والمجاملات فى تعيين بعض الأشخاص فى هذه المصلحة أو تلك، وهذه الوزارة أو تلك خاصة فى قمة القيادات الإدارية، إلا أن الطابع العام والغالب كان هو الحفاظ على "حياد الجهاز الحكومى" عن الانغماس المباشر والتورط المكشوف فى الإنتماء السياسى.

بيد أن تغيراً جوهرياً قد بدأ يؤثر بفعله السلبى على الإدارة الحكومية، منذ عام ١٩٨٤م، حينما وجهت السهام المسمومة ضد مبدأ التزام الدولة بتعيين الخريجين، وبدلاً من معالجة الجوانب السلبية للنظام، جرى خنقه وإغتياله ذلك العام، وبرغم ذلك فقد شهد الجهاز الحكومى أكبر حركة تعيينات بحيث زاد حجم الموظفين من ٢.١ مليون موظف عام ١٩٨٤م إلى ٥.١ مليون موظف عام ١٩٩٨م وأنفردت ثلاث وزارات بحوالى ٦٠% من اجمالى الموظفين الحكوميين وهم :

جدول رقم (٤)

الوزارات الأكثر عمالة فى الجهاز الحكومى حتى عام ١٩٩٨

الوزارة	عدد الموظفين فيها
وزارة التربية والتعليم	١.٣ مليون موظف
وزارة الداخلية	٧٥٠ ألف
وزارة الأوقاف	٢٥٠ ألف موظف

واستمرت الزيادة بعد ذلك دون قواعد سوى عناصر الوساطة والمحسوبية والأخطر من كل ذلك هو زرع فيروس "الحزبية"؛ فتحولت العلاقات الحزبية لقيادات الحزب الوطنى وأعضاء مجلسى الشعب والشورى إلى نوافذ خلفية للتعيين والترقى وشغل وظائف المستشارين فى الوزارات والأجهزة الحكومية جميعاً وزاد الأمر سوءاً انفلات نظم الأجور المتغيرة من كل قيد، فتحولت إلى "تفاحة إبليس" بحيث بدا لكل وزارة أو مصلحة أو هيئة بالعاصمة نظاماً مختلفاً تماماً للأجور والمرتبات ودخلنا إلى غابة شيطانية بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ولم يستند هذا الانفلات على أى أساس قانونى، وإنما إرتبط بمدى قوة ونفوذ هذا الوزير أو ذاك أو رئيس المصلحة داخل بنية الهرم الإدارى بالدولة وخصوصاً مدى علاقته بشخصين وجهازين هما وزير المالية ووزارته ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبعض قياداته وأغرت العلاقات بالحزب الوطنى الحاكم ولجنة سياساته التى باتت أساس لشغل الوظائف القيادية بالوزارات والأجهزة الحكومية بالتمادى فى مخالفة القوانين وضرب عرض الحائط بنصوصها وروحها.

رابعا : كيف نعيد بناء الإدارة الحكومية

يحتاج إعادة بناء أجهزة الإدارة الحكومية التأسيس على ثلاثة ركائز أساسية هى :

١-فلسفة جديدة لإدارة نظام الخدمة المدنية.

٢-إعادة البنية الإدارية إلى حجمها الطبيعى والمنطقى.

٣-إعادة هيكلة نظام الأجور والمرتبات.

فما الذى نعنيه بهذه العناصر الثلاثة ؟

أولاً : فلسفة نظام الخدمة المدنية :

عبر أكثر من خمسين عاماً جرت انحرافات تدريجية فى نسق القيم الثقافية والاجتماعية ومفهوم العمل الإدارى لدى العاملين فى معظم . إن لم يكن جل . الوحدات الإدارية المصرية ذلك ان الأصل فى جهاز الخدمة المدنية Civil Service أنه يقوم على أداء خدماته إلى المواطنين فى كافة المجالات الأمنية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وغيرها دون تعالى أو محاولة قهر .

بيد أن ما جرى خلال العقود الخمسة كان إنحرافاً زادت درجته واتساعه خلال الثلاثين عاماً الأخيرة التى اندفعت الأجهزة الحكومية إلى مسار محفوظ بالمخاطر والأضرار من خلال عدة آليات وممارسات أبرزها :

-زيادة مفهوم الجباية وفرض الرسوم دون مقتضى فى الكثير من الأحيان مرة تحت عنوان التبرعات (الإجبارية) وأخرى تحت ذرائع المخالفات أو رسوم الخدمة مما شكل علاقة قهرية بين المواطنين وجهاز الخدمة الحكومية.

-التعالى الشخصى للقائمين بالخدمة على طالبيها سواء بدوافع السلوك المنحرف للموظف أو بسبب حالة التوتر للقائمين بالخدمة أو تحت شعور بالحرمان من الحقوق.

-التدنى الشديد للأجور والمرتبات للعاملين فى معظم أجهزة الخدمة المدنية خاصة فى المحافظات (٣.٥ مليون موظف يشكلون ٦٥% من اجمالى العاملين بأجهزة الخدمة المدنية) فى وقت كان بادياً أن هناك ثروات ودخول جديدة قد طرأت على المشهد خاصة للعاملين بالخارج وأسرهم مما دفع الكثيرين من مقدمى الخدمة المدنية إلى شعور مؤثم بضرورة المشاركة فى هذه الدخول والثروات سواء بالحق أو الباطل فانهارت قيم وارتفعت أخرى ومعها تدهورت نظم الخدمة التعليمية والصحية وغيرها.

ومن ثم فإن إعادة التدريب والتثقيف الإدارى وترسيخ مفهوم " الخدمة " والتخلص فوراً من الأشكال والممارسات القديمة وممارستها تصبح المدخل الصحيح والرئيسى لإعادة تصحيح وبناء الإدارة الحكومية.

ثانياً : إعادة البنية الإدارية إلى حجمها الطبيعى والمنطقى

من أبرز ملامح الجهاز الإدارى المصرى بعد عام ١٩٧٥م التوسع العددى والتوسع التنظيمى دون مقتضى فى كثير من الأحيان ؛ فمن الناحية العددية زاد عدد العاملين بالأجهزة الحكومية . دون شركات القطاع العام . من ١.٣ مليون عام ١٩٧٠ إلى ٢.٤ مليون عام ١٩٨١ ثم إلى ٥.٨ مليون موظف عام ١٩٩٨ ثم توقف نموه وبدأت مرحلة التحايل الجديدة عبر بوابة " التعيين من النافذة الحزبية " فأضيف إلى هؤلاء ما يزيد على ٤٠٠ ألف موظف جديد من صغار الموظفين بعقود أو كعمالة مؤقتة كمحاولة لخلق ركائز " للحزب الوطنى " الحاكم سابقاً من أجيال الشباب.
ومن ناحية أخرى اندفعت أنانية البيروقراطية العليا فى أجهزة الإدارة بالعاصمة (الوزارات والهيئات العامة) فاستحدثت هياكل تنظيمية ومستويات إدارية جديدة دون مقتضى حقيقى من حجم الأعمال والأعباء فعلى سبيل المثال تحول تقسيم " إدارة " أو " إدارة عامة " إلى مستوى " القطاع " مع ما يترتب عليه من إنشاء تقسيمات تنظيمية فرعية إضافية (إدارات مركزية وإدارات عامة وإدارات وأقسام . الخ) فتحول الجهاز الحكومى إلى غابه من التقسيمات التنظيمية والاختصاصات المكررة أحياناً والمتضاربة فى كثير من الأحيان.
وبالتالى فإن أية مراجعة تصحيحية لهذا الجهاز الحكومى من أجل تحسين كفاءته ورفع مستوى فاعليته وإنهاء حالة الازدواج التنظيمى التى تعطل سير العمل وتؤدى إلى متاهات لا ضرورة لها.
ولا يعنى ذلك خفض أعداد العاملين بالقطاع الحكومى وإنما إعادة بناء الهياكل الإدارية وتوزيع العاملين بما يؤدى إلى مزيد من الخدمات للمواطنين.

ثالثاً : الأجور والمرتبات

تمثل هذه المشكلة ما يمكن أن نطلق عليه " ثغرة إبليس " التى منها انتشر الفساد بكافة تجلياته فى معظم الأجهزة الحكومية الخدمية ؛ وبدون إصلاحها وإعادة هيكلة نظام الأجور والمرتبات فلن تنصلح أبداً أحوال إدارة جهاز الخدمة المدنية والحكومية . ويتمثل الخلل فى نظام الأجور بالقطاع الحكومى فى ثلاثة هى :
١-أن مستويات الأجور والمرتبات خاصة بإدارات المحافظات (٣.٥ مليون موظف) غير إنسانية وغير مقبولة.
٢-أن الأجور والمرتبات والمكافآت المصروفة بوحدات الجهاز الادارى بالعاصمة (١.٦ مليون موظف نصفهم بجهاز الشرطة) هى الأفضل ولكنها أيضاً دون المستوى المأمول وتحتاج إلى إعادة هيكلة.
٣-أن هناك سؤ توزيع هائل بين المستويات الوظيفية فى الدخول والمكافآت خاصة بعد دخول " لجنة السياسات " والحزب الحاكم على خط التعيين بالواسطة والمحسوبية لأفراده وأقربائهم بالأجهزة الحكومية والبنوك.
وبالتالى فإن إعادة هيكلة المستوى الراهن من فاتورة " الأجور والمرتبات " الواردة فى الموازنة العامة للدولة من شأنها زيادة دخل الموظفين الشهرى فى حدود ٥٠٠ جنيه إضافية خاصة بعد إعادة ضبط المكافآت الهائلة التى يحصل عليها ما يقارب ٤٥ ألف مستشار من أقرباء وأعضاء لجنة السياسات يحصلون وحدهم على ١٢ إلى ١٥ مليار جنيه سنوياً

حيث يبدأ الحد الأدنى لعقد المستشار بـ ١٠ آلاف جنيه شهرياً بخلاف المكافآت والبدلات الأخرى بينما الحد الأقصى قد تجاوز (مليون جنيه شهرياً) خاصة فى المصارف والبنوك وإتحاد الإذاعة والتليفزيون .وقد سيطروا على معظم قمم الجهاز الإدارى والمصرفى والمالى فى البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة.

(٤) ماذا لو كنت في موقع عصام شرف ؟ **

سألني عدد كبير من الشباب والمواطنين هذا السؤال بعد أن تكررت انتقاداتي وانتقاداتهم على البطء الشديد لحكومة الدكتور/ عصام شرف في اتخاذ قرارات مصيرية مما يمثل تهديداً حقيقياً للثورة ؟.

لأن للرجل تقديره واحترامه ، ولأن للثورة وشهدائها واجبات في عنقي ودين لن ينتهي أبداً ما حيينا ، فقد وجدت من المناسب أن أقدم رؤيتي مكتوبة ومنشورة ، فلم يعد يكفى الأحاديث الصحفية ، أو اللقاءات التليفزيونية القصيرة ، أو حتى الندوات والمؤتمرات السياسية ، فربما المسامع ثقيلة، وخطوط التواصل والاتصال مقطوعة ، أو مسدودة.

ولا شك أن للرجل احترامه لدى الناس جميعاً ، فهو على الأقل لم ينغمس في فساد نظام مبارك الذي افسد الملايين من حوله ، كما أن تصرفه الذكي صباح تكليفه من المجلس العسكري بتشكيل الحكومة وذهابه إلى المعتصمين في ميدان التحرير ليعلن أنه يستمد شرعيته من الناس وشهداء الدم كل ذلك يجعلنا مكلفين بتقديم النصيحة وعرض الأفكار.

فالرجل لم يدع يوماً أنه خبيراً في شئون السياسة ، كما أنه لا يمتلك ناصية الاقتصاد وعلوم المالية العامة ، وعبء إدارة دولة بحجم مصر ، فى آتون نار بقدر ما تمنح المسئول فرصته التاريخية للصدارة ، فهي أيضاً تحفر لمحدودي الموهبة والانتهازيين وراكبي الموجه قبورهم سريعاً.

وكما هو واضح فإنه لا المجلس الأعلى للقوات المسلحة ولا الدكتور عصام شرف يمتلكون رؤية متكاملة بشأن إدارة السفينة ؟ فالحدث كبير ومفاجئ مما أصاب الجميع بالارتباك أحيانا وبفقدان التوازن أحيانا أخرى.

علينا بداية حتى تكتمل النصيحة وتتكامل الرؤية الإستراتيجية أن نبدأ بتحديد مصادر الخطر والتهديد على الثورة وقواها الحية ، ودرجة تأثير عنصر الزمن – بطءاً – على نجاح الثورة ، أو انتكاسها ثم ننتقل بعدها إلى تقديم رؤية إدارة المستقبل.

أولاً : المخاطر المحيطة بالثورة

تحيط بالثورة حالياً أربعة مصادر وروافد للخطر ، تتحرك جميعاً وفى آن معاً وكلها حريصة على احتواء هذه الثورة وحصار آثارها الواسعة والعميقة سواء داخلياً أو إقليمياً أو دولياً، ولكل طرف من هذه الأطراف الأربعة مصالحه وحساباته ولكنها تجتمع معاً فى هدف وأد هذه الثورة وضربها من الداخل ، ونستطيع تحديد هذه المصادر الأربعة على النحو التالى :

** نشرت بجريدة العربى الناصرى بتاريخ ٢٠١١/٤/١٧

المصدر الأول رموز ومؤيدى النظام السابق

وتشمل هذه الرموز ليس فقط مسئولين ووزراء ورؤساء هيئات ومصالح ومديرى بنوك ومؤسسات مالية جرى استزراعهم طوال السنوات العشر الأخيرة على أساس الولاء الشخصى والانتماء الحزبى للجنة السياسات وشخص الرئيس السابق وأبنائه وإنما تضم فلول الحزب الوطنى بالمحافظات وكلهم مازالوا يشغلون المجالس المحلية بالمحافظات والمحافظين وسكرتيرى المحافظين ، يضاف إلى كل ذلك مجرمى مباحث أمن الدولة الذين يزيد عددهم على مائة ألف ضابط وأمين شرطة اعتادوا على ممارسة الإجرام والتعذيب والتدخل فى حياة الناس الخاصة وهؤلاء رصيد لجيش سرى وميلشيا مسلحة ملحق بها أكثر من ٥٠٠ ألف بلطجى وذوى صفحات إجرامية اعتاد النظام ورجاله استخدامهم لسنوات طويلة خاصة فى تزوير الانتخابات المحلية والتشريعية والشورى وغيرها.

ويحيط بكل هؤلاء طبقة من رجال الأعمال الفاسدين وهم غالبية قطاع المال والأعمال الذين كونوا ثروات معظمها عبر عمليات غير مشروعة بدءاً من تجارة السلاح مروراً بتجارة العملات الأجنبية وعمليات تهريب الأموال عبر وسائل شتى مثل حسابات المراسلين أو من خلال مستندات التحصيل وكذلك عبر عمليات المضاربة على الأراضى والاستيلاء على أراضى الدولة وغيرها من الأنشطة وهؤلاء مستعدون للإنفاق ببذخ على الميلشيا السرية المسلحة المدعومة بخبرات قيادات سابقة فى الداخلية ومباحث أمن الدولة من أجل عودة عقارب الساعة إلى الوراء ويقابل هذا الخطر الجاثم والحال ، بداية انقسام القوى الفاعلة فى إشعال الثورة وانتصارها وتحديداً معسكر القوى الديمقراطية من يساريين وليبراليين وغيرهم من ناحية والإخوان المسلمين من ناحية أخرى خاصة بعد أن وقع الإخوان فى فخ المكاسب القصيرة الأجل (مجلس الشعب) فانفرط عقد الثوار وترسخت أحاسيس من انعدام الثقة وهو ما يحتاج إلى جهد مكثف لكى يعود الإخوان إلى صفوف الثورة التى لم تحرز تقدماً كبيراً بعد.

المصدر الثانى القوى السلفية المتحالفة مع الرجعية الوهابية فى السعودية:

وهؤلاء خرجوا من أوكارهم بسفور فى الفترة الأخيرة بعد أن ظلوا لعقود ثلاثة متحالفين مع مباحث أمن الدولة ودعوة " إطاعة ولى الأمر " وهؤلاء قوة تتغطى برداء ديني وتدفع المجتمع المصرى كله إلى هاوية لا قرار لها.

المصدر الثالث الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل :

ومن ورائهم دول الإتحاد الأوروبي وكل ما يشغل هؤلاء ثلاثة أهداف :

الأول : أن يحافظوا على وتيرة العلاقات السياسية والتحالف الاستخبارى والاقتصادى الذى كان قائماً بين نظام صديقهم وعميلهم الأول فى المنطقة (حسنى مبارك) وإسرائيل بحيث تظل معزولة عن محيطها العربى والإسلامى إقليمياً ، وتساهم بدور مشبوه فى حصار المقاومة فى غزة ولبنان.

الثانى : أن ينحسر أى امتداد للثورة المصرية داخل الحدود المصرية دون أن يصل بنوره وناره إلى بقية شعوب المنطقة العربية فيعيد الدور القيادى لمصر فى عالمها العربى من ناحية ويعيد ترتيب أوراق القوى فى الإقليم العربى لغير صالح ما كان يسمى معسكر " الاعتلال " العربى من ناحية أخرى .

الثالث : أن تظل مصر اقتصادياً وسياسياً فى حالة أزمة مستمرة فلا هى قادرة على الانطلاق ولا هى غارقة إلى حد الموت.

المصدر الرابع :

هو التحالف الإقليميى الخليجي الذى تقوده مملكة آل سعود وآل نهيان فى الإمارات حيث إستمرأ هؤلاء لعب ادوار إقليمية معاونة للمصالح الأمريكية ومن ورائها إسرائيل ، كما أن بنيتهم الاجتماعية والسياسية الاستبدادية تخشى من لهيب الثورات الملهمة وفى مقدمتها الثورة المصرية ، وهم يلعبون أدواراً خطرة على الثورة المصرية الراهنة بدءاً من التلميحات ثم التهديدات الخفية بتجميد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية وتهجير العمالة المصرية فى بلداتهم فى حال محاكمة الرئيس المخلوع وأبناءه بما يشى بوضوح بأنهم كانوا جزءاً أساسياً من منظومة فساد مبارك وعائلته انتهاء بتخصيص مالي ضخم لدعم الجماعات السلفية الوهابية فى مصر وهو ما يحتاج إلى موقف حازم من حكومة ثورة حقيقية فى البلاد ومن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لما يمثله تحرك من هذا النوع من مخاطر حقيقية على الأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل.

إذا كانت هذه هى المخاطر المحيطة بالثورة من روافدها ومصادرها الأربعة ، أضف إلى ذلك استمرار حالة السيولة والانفلات الأمنى فى الداخل فكيف لرجل مثل الدكتور عصام شرف أن يواجه هذا الموقف وتداعياته ونتائجه ؟.

ثانياً : رؤية إستراتيجية لإنقاذ الثورة :

لقد جاء التشكيل الوزاري الذى أتى به الدكتور عصام شرف مخيباً للآمال لعدة أسباب هى :

١–ان معظم الوجوه الوزارية قد جاءوا أما من المنطقة الرمادية فى السياسة (أى بلا موقف) أو من عناصر الحزب الوطنى ولجنة سياساته التى لعبت دور التشكيل العصابى الأول فى إدارة مافيا نهب مصر طوال السنوات العشر الأخيرة

٢–وباستثناء ثلاثة أو أربعة من الوزراء الجدد فإن هذا التشكيل قد افتقد للانسجام السياسى والفكرى مما يمثل خطراً حقيقياً على الحكومة وطريقة عملها وعلى القوى ذاتها يكفى أن نشير إلى ذلك الجدل المفتقر للذوق واللياقة الذى جرى من وزير المالية (المنتمى إلى لجنة السياسات المقبورة) ووزير التضامن الاجتماعى حول نظام الضرائب الأمثل والذى وصف فيه وزير المالية تصريحات زميله بأنها " كلام مصاطب " .

٣–أن اخطر ما يهدد أى ثورة القول بحكومة " تكنوقراط " أى حكومة خبراء فى تخصصاتهم والمفترض فيهم أنهم محايدون وبلا موقف بين أطراف الصراع الدائر ، فعلاوة على كون الموقف المحايد وقت الثورة هو موقف غير أخلاقى وغير وطنى فإن المغالطة الكبرى فى هذا هو افتراض أن الثوار ورموزهم ليسوا خبراء فى مجالات التخصص لإدارة شئون الحكومة والدولة وبالتالى فإن الصحيح هو أن يكون التشكيل الوزارى من ثوار متخصصون فى نفس الوقت ولن يعدم رئيس الوزراء من وسيلة إذا ما طالع صحف السنوات القليلة ليعرف من كان يعارض بشرف وشجاعة سياسات عصابة مبارك وهل يمتلكون الرؤية والقدرة على إدارة شئون الدولة أم لا.

٤–أن " حكومة ثورة " ليست أبداً حكومة تسيير أعمال أنها حكومة دك المداميك الأولى فى بنيان الدولة الجديدة وبالتالى ينبغى أن يتوفر لها من اللحظة الأولى رؤية إستراتيجية متكاملة تجاه القضايا الكبرى من قبيل :

–ما هو الموقف من برنامج النهب المنظم الذى كان يسمى الخصخصة ؟

–ما هو الموقف الصحيح من تطوير وتقوية القطاع العام الإنتاجى ؟ وجعل المنافسة الحقيقية بينه والقطاع الخاص الوطنى والجاد مفيدة للمواطنين.

–ما هو الموقف من الفساد وتشكيل هيئة قومية كبرى يرأسها قاضى مشهود له بالنزاهة للتحقيق فى هذا الملف والعمل على استرداد هذه الأموال المنهوبة . فالملف أكبر كثيراً من قدرات جهاز النائب العام بصرف النظر عن ملاحظات وانتقادات الكثير منا لأداء هذا النائب العام وجهازه فى السنوات الخمس الماضية.

–ما هو الموقف من تعزيز أجهزة الرقابة والتخلص من رئاستها الانتهازية ومنح الفرص لجيل الشباب فيها.

–ما هو الموقف من المطالب الاقتصادية الملحة لفئات عريضة من كاسبى الأجور وتشكيل لجنة جادة تحوذ ثقة واحترام الرأى العام لمعالجة هذا الموضوع الخطير وتوفير التمويل اللازم له أما بالتعامل البيروقراطى القديم بإدارته من خلال مجلس الأجور شبه الحكومى وأعضائه الذين لم يهتموا سوى بالمكافآت الخاصة بهم وبدلات حضور جلسات لم تحقق أى نتيجة.

–وغيرها من القضايا والملفات الشائكة التى لم يظهر " د. عصام شرف " ومستشاريه _ محدودى الخيال السياسى _ أية جرأة أو شجاعة فى إعلانه لتهدئة الرأى العام وطمأنه الثوار بأن مطالبهم ومشروعهم الوطنى فى أيدى أمينة.

إذن ما الذى ينبغى عمله لتصحيح هذه الاختلالات الخطيرة فى ظل المخاطر المحدقة بالثورة كما سبق واشرنا ؟

١) إعادة هيكلة البينان الوزارى فوراً من حيث :

أ – إعادة تنظيم وزارات الإدارة الاقتصادية للدولة وذلك بفك وزارة التضامن الاجتماعى إلى وزارتين أحداهما " للتموين والتجارة الداخلية " والثانية " للشئون الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعى " حيث يمثل كل اختصاص من هذه

الاختصاصات وظيفة كبرى وقد قصد مبارك واحمد نظيف من دمجهما معاً عام ٢٠٠٥تحت هذا المسمى " اللقيط " خلط الاختصاصين وإضعافهما معاً وسحب أموال التأمينات لضمها إلى وزارة المالية فى خديعة مالية واقتصادية كبرى.
ب–إعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة من خلال فصلها إلى وزارتين أحداهما " للصناعة " حتى تتفرغ لتطوير الصناعة المصرية خصوصاً القطاع العام وضم ما يسمى قطاع الأعمال العام إلى هذه الوزارة الجديدة أما " التجارة " فينضم الجزء الخاص بالتجارة الداخلية إلى وزارة التموين والجزء الخاص بالتجارة الخارجية يلحق بوزارة " الاقتصاد والتعاون الدولى " التى تتولى إدارة ملف العلاقات الاقتصادية الدولية لمصر.
ج–عودة الاعتبار إلى وزارة التخطيط وتنشيط دورها فى رسم الخطط والسياسات الاقتصادية وان يتولاها كوادر مؤمنة حقاً بأهمية التخطيط وكيفية إدارته.

هذا بالنسبة للمجموعة الاقتصادية على أن يختار لوزرائها ما يحقق الانسجام الموضوعى أى تقارب . أن لم يكن وحدة . الأفكار والرؤية الاقتصادية القائمة على احترام الأدوار الفعالة للقطاع العام والقطاع الخاص الجاد والمنتج .

أما وزارة الداخلية فينبغى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لضمان فاعليتها من ناحية وعدم تكرار خروجها على القانون من ناحية أخرى وأبرز ما نراه مناسباً :

١–تقسيم الوزارة إلى وزارتين أحداهما للشئون المدنية أو الداخلية وتضم مصالح الأحوال المدنية والجوازات والجنسية والمطافئ وغيرها أما الوزارة الثانية فتضم مصلحة الأمن العام وغيرها من المصالح الشرطية مع التحفظ بشأن إعادة تشغيل جهاز مباحث امن الدولة تحت مسمى جديد هو " الأمن الوطنى " حتى لو تقلصت اختصاصاته وصلاحياته.

٢–إدخال عناصر جديدة من خريجى كليات الحقوق بعد إلحاقهم بدورات شرطية قصيرة لمدة ٦ شهور إلى عام واحد . من أجل سد الثغرات وتبديل المزاج النفسى العسكرى الذى طغى على العاملين فى هذه المؤسسة الأمنية طوال ستين عاماً ماضية.
٣–وضع آليات للرقابة المجتمعية على أداء " وزارة الأمن العام " عبر منح الاختصاص للمجلس القومى لحقوق الإنسان . بتشكيله الديمقراطى الجديد . فى تلقى شكاوى المواطنين من أية تجاوزات لأفراد الأمن وفحصها وحق عرضها على الوزير المختص من أجل التصديق على إحالة المخالفين للمحاكمة أو توقيع الجزاء المناسب.

٤–يضاف إلى ذلك استمرار بقاء وتفعيل الرقابة القضائية (النيابة العامة) على أعمال أجهزة الأمن العام وأماكن الاحتجاز وغيرها.

٢) إلغاء بعض التشكيلات الوزارية :

أثبتت التجربة أن وجود بعض الوزارات قد أصبح عبء على العمل الحكومى نظراً لممارسة أجهزة أخرى لهذه الاختصاصات وأبرز هذه الوزارات المطلوب إلغاءها وزارة التنمية الإدارية ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الاستثمار لأن هناك وزارات أو أجهزة مركزية تقوم بهذه الأدوار.

٣) إصدار مرسوم بقانون بتشكيل " الهيئة القومية لمكافحة الفساد واسترداد ثروات مصر المنهوبة " يترأسها قاضى مشهود له بالكفاءة ويعاونه طاقم كبير من المتخصصين فى كافة فروع الاقتصاد والمالية العامة والتحريات الشرطية والعلوم الهندسية والمساحية وخبراء فى النقد الأجنبى والأعمال المصرفية بحيث يتلقى هذا الجهاز الضخم بلاغات المواطنين ويقوم بفحصها والتحقيق فيها ، وبالتعاون مع جهاز النيابة العامة تجرى عمليات الإحالة للمحاكم المختصة وإصدار أوامر الضبط والتحفظ على الأموال واسترداد ما هرب منها خارج مصر بكافة الصور والأشكال بما فيها الغاطس فى مشروعات مشتركة مع مشايخ وأمراء فى الخليج أو فى الدول كافة.

٤) اختيار ٥٠ أو ١٠٠ من الشباب الذين لعبوا أدواراً حيوية فى الثورة لتعيينهم فى مناصب فى الوزارات والهيئات والمصالح كقيادات صف ثانى إعداداً لهم وتدريباً تمهيداً لشغلهم وظائف وزارية وقيادية فى السلطة التنفيذية من أجل نفخ الروح الجديدة فى هذا الجهاز الحكومى البليد.

٥) سرعة إتمام حركة تغيير المحافظين الذين ينتمون بولاءات وفكر الحزب المقبور ولجنة سياساته وأجهزة أمنه السابقة.

٦) سرعة حل المجالس المحلية فوراً.

٧) إعداد نظام انتخابى جديد يقوم على القائمة النسبية المفتوحة والغاء النظام الفردى تماماً.

٨) إعادة النظر فى وجود مجلس الشورى وصلاحياته وتعيين ثلث أعضائه من جانب رئيس الدولة أو من يقوم مقامه.

٩) تغيير القيادات بالجهاز المصرفى والبنوك الحكومية وغير الحكومية الذين كانوا بوابة تهريب الأموال وغسيل الأعمال القذرة لأسرة مبارك والمحيطين به.

١٠) إعادة العلاقات الدبلوماسية فوراً مع إيران ، وإلغاء كافة العلاقات الاستخبارية والاقتصادية بالكيان العنصرى فى فلسطين حتى تموت " كامب ديفيد " بالسم وترك جثتها تتحلل دون دفن أو إعلان.

هذه هى ملامح خطة سريعة لإنقاذ الثورة من براثن الثورة المضادة وبدونها أو بأقل منها الثورة فى خطر والمسئولية تقع الآن والى يوم القيامة على عاتق الدكتور عصام شرف فهل يقدر الرجل ؟ .

هوامش الفصل الأول

(١)لمزيد من التفاصيل حول تطور نظم الإدارة المصرية فى عهد الفراعنة أنظر : د.سليم حسن " مصر القديمة " الجزء الثانى ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠١ وكذلك : جيمس هنرى برستيد " فجر الضمير " ترجمة د.سليم حسن ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ، ١٩٩٩م.

(٢) أنظر فى هذا : د. الفرد ج.بتلر " فتح العرب لمصر " تعريب محمد فريد أبو حديد بك، القاهرة مكتبة مدبولى ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الكتاب الهام : أمين سامى باشا " تقويم النيل " الطبعة الأولى عام ١٩٢٦، وطبعته الثانية ؛ القاهرة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٦، خاصة الجزأن الثالث والرابع.

(٤) رجعنا فى هذا إلى : د.فؤاد كرم " النظارات والوزارات المصرية " الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤م ، وكذلك : د. عبد العظيم رمضان (إشراف ومراجعة وتقديم) " الوزارات المصرية " مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، فى ثلاثة أجزاء ١٩٩٥ ، وكذلك : د. يواقيم رزق مرقص (إشراف وتقديم) " الوزارات المصرية " الجزء الثانى ، ١٩٥٣- ١٩٦١ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ .

-د. يونان لبيب رزق " تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨- ١٩٥٣ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م

(٥) أ. ب سنكر " تقرير عن نظام التوظف بالحكومة المصرية ودرجات الموظفين " وزارة المالية والإقتصاد ، القاهرة ، المطابع الأميرية ، ١٩٥٢، صفحات (٣٩ ، ٥٣).

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر مؤلفنا :

- عبد الخالق فاروق " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى مصر ١٩٦٢- ٢٠٠٢ ، القاهرة ، دار الشروق ٢٠٠٩ خاصة الفصل الثانى.

(٧) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، الإدارة المركزية لترتيب الوظائف ، إدارة التسجيل والإحصاء ، المجموعة الرابعة للإحصاء الوظيفى للسنوات ١٩٦٣/٦٢ حتى عام ١٩٦٦/٦٥ ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، أما السنوات بعد ذلك فيمكن الرجوع إلى : عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الوقت الضائع .. وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢ ، ص ٥٥ .

(٨) Nazih N.Ayubi, " Bureaucracy And Development in Egypt Today ", Journal Of Asian And African Studies, xxiv, 1-2, 1989, pp 62-78

- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتابينا : * " جذور الفساد الإدارى فى مصر " ، مرجع سابق. وكذلك : " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر ، مرجع سابق.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى : عبد الخالق فاروق " جذور الفساد الإدارى فى مصر " ، مرجع سابق ، وكذلك : عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر " ، تحت الطبع ويعد الجزء الثانى من كتاب " جذور الفساد الإدارى ".

(١٠) عبد الخالق فاروق " جذور الفساد الإدارى فى مصر " ، مرجع سابق

(١١) وزارة الخارجية المصرية ، بيان بأعداد المصريين بالخارج من واقع حصر القنصليات المصرية ، ١٩٨٣

(١٢) حول عدد العاملين والمهاجرين المصريين بالخارج يمكن الرجوع إلى : وزارة القوى العاملة والهجرة " بيان أحصائى للعمالة المصرية الحاصلة على تصاريح عمل بالخارج أول مرة خلال السنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ " ، الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية ، الإدارة العامة للتشغيل والتمثيل الخارجى ، طبقا للبيانات الواردة من الإدارة العامة لتصاريح العمل وزارة الداخلية ، بيان مستقل ، ديسمبر ٢٠٠٩ . وكذلك : وزارة الخارجية المصرية ، بيان بأعداد المصريين بالخارج من واقع حصر القنصليات ، عام ١٩٨٣ . وكذلك : نتائج التعداد العام للسكان ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ٢٠٠٦ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتابنا " كم ينفق المصريون على التعليم " ، القاهرة ، دار العين للنشر ، ٢٠٠٨ .

(١٤) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : عبد الخالق فاروق " جذور الفساد الإدارى فى مصر " ، مرجع سابق ، وكذلك : عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر " ، تحت الطبع ويعد الجزء الثانى من كتاب " جذور الفساد الإدارى ".

(١٥) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصرى ، مايو ١٩٩٧.

(١٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

– عيسى عبد الباقى " الصحافة وفساد النخبة .. دراسة فى الأسباب والحلول " ، القاهرة ، دار العربى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠٠٥ ، وكذلك : عبد الخالق فاروق " الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، القاهرة ، دار العربى للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ .

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلفنا : جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات ، مرجع سابق.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر :عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الوقت الضائع .. وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢ ص ٢٢٣ .

(١٩) مشروع قانون الخدمة المدنية المقدم من وزير التنمية الإدارية " احمد درويش " فى عام ٢٠٠٨ وقد جرى رفض القانون من جانب قسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة المصرى .

الفصل الثانى

مأزق الإقتصاد المصري عشية ثورة ٢٥ يناير وكيفية الخروج منه **

***

** أعدت هذه الورقة وألقيت فى المؤتمر الأول للمجلس الوطنى المنعقد فى مايو ٢٠١١

مقدمة :

تعرض الاقتصاد المصري والمجتمع المصري طوال أربعة عقود ماضية إلى عملية استنزاف وتخريب ممنهجة ومنظمة ؛ تفارقت فيها المصالح الخاصة للقائمين على الحكم والإدارة وحلفائهم في الداخل والخارج عن المصلحة الوطنية المصرية العليا بالمعنى والمفهوم الاستراتيجي للكلمة .

ولم تكن ظواهر الفساد المتنامية الحجم والواسعة الانتشار سوى انعكاس لعملية تأسيس منظمة لدولة الفساد أو ما أطلقنا عليه " مأسسة الفساد "بحيث أصبحت هناك قرارات جمهورية وقوانين ولوائح وقرارات لجمعيات عمومية لعدة أفراد في كافة المؤسسات (الصحف الحكومية . الشركات القابضة .. الخ) [1] تراعى هذا الفساد وتعزز من سطوته وجبروته بصرف النظر عن الأضرار الفادحة التي تعرض لها الاقتصاد المصري ككل واقتصاد الفقراء ومحدودي الدخل والطبقات المنتجة من العمال والفلاحين ورجال الصناعة الجادين.

ولا شك أن المدخل الصحيح لرسم إستراتيجية وطنية جديدة للخروج من هذا المأزق الخطير الذي وجدنا انفسنا فيه عشية " ثورة ٢٥ يناير المجيدة " تبدأ من التشخيص الصحيح لطبيعة المأزق وحجمه وتداعياته في كافة القطاعات الإنتاجية والمالية.

ومن هنا فإن هذه الورقة مجرد محاولة أولية لتشخيص الوضع العام للاقتصاد المصري في اللحظة الراهنة ؛ مع وضع الخطوط العريضة المتوافق عليها بين كافة القوى الوطنية التي شاركت في صنع حدث الثورة المجيدة للخروج من هذا المأزق وإعادة بناء اقتصادنا ومجتمعنا بصورة تسمح لنا بالانطلاق نحو رحابة المستقبل المأمول.

تشخيص الوضع الاقتصادي العام

تتعدد المشكلات والقيود التي تواجه الاقتصاد المصري في اللحظة الراهنة وسوف ننطلق في تحليل الوضع من القواعد الأساسية للنظرية الاقتصادية والقائمة على ضرورة التمييز بين ثلاثة محاور أساسية يرتكز عليها الأداء الاقتصادي للدولة الحديثة وهى :

الأول : مشكلات قطاعات الإنتاج السلعي أو العيني وفى الصدارة منها (الزراعة والصناعة والكهرباء والطاقة والتشييد).

الثاني : مشكلات إدارة قطاعات الاقتصاد المالي.

الثالث : قطاعات التجارة والخدمات وآليات ضبط الأسواق والسيطرة على الأسعار ومعدلات التضخم.

أولاً : قطاعات الاقتصاد السلعي

تمثل قطاعات الاقتصاد السلعي (الزراعة . الصناعة . التشييد . الكهرباء . التعدين والنفط والغاز) جوهر وقاعدة الارتكاز في أي اقتصاد حديث ؛ فبدونه ينفتح الاقتصاد والسياسة في هذا المجتمع على كافة احتمالات الخطر والاهتزاز .
وقد تعرض قطاعات الاقتصاد السلعي في مصر طوال الأربعين عاماً الماضية إلى تغيرات ضارة بحيث جعلت الدولة المصرية ككل تحت ضغوط القوى الخارجية وامتداداتها المحلية من طبقة رجال المال والأعمال خاصة فئة المستوردين والوكلاء المحليين (الكمبرادور) بحيث تعاظمت مصالحهم وتأثيرهم على عملية صناعة القرارات الاقتصادية والسياسية والتشريعية ، وزادت من قدرتهم على توجيه السياسة الخارجية لمصر بما يتواءم مع مكاسبهم المالية بصرف النظر عن الأضرار المترتبة على هذه السياسة في الأجلين القصير والطويل .

١– ففي مجال الزراعة :

تعرض القطاع الزراعي طوال هذه الفترة لضربات قاصمة لم تتمثل فقط في الإهمال المتعمد لتطوير هذا القطاع سواء من حيث توفير الائتمان المصرفي اللازم لتطوير أدوات الإنتاج أو في توفير الرعاية الإرشادية الضرورية في نمط التركيب المحصولي التنموي أو في توفير الأسمدة والمبيدات المناسبة ، أو في توفير شبكة توزيع للحاصلات الزراعية تؤدى إلى تعزيز فاعليته ، وتدفع الفلاح دفعاً إلى العمل والإنتاج.بل تمثلت في انتهاج مجموعة من الإجراءات السلبية التي أدت في النهاية إلى انخفاض متوسط اكتفاءنا الذاتي من جميع السلع الغذائية الحيوية لأقل من ٤٥٪ فكما تقول بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، فقد إنخفض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من ٠,٥٣ فدان فى بداية القرن العشرين لتصبح ٠,١٢ فدان فى نهاية نفس القرن ، و تكاد بيانات نفس الجهاز تفسر الفجوة الغذائية التى يعانى منها الوطن و تتسبب فى الكثير من الازمات عندما يوضح أن نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم قد إنخفضت من ٨٨% فى ٢٠٠١ لتصبح ٧٤% فى ٢٠٠٦ ليزيد الاعتماد على الإستيراد بمعرفة شركات بعينها ، و يزيد الطين بلة أن تنخفض فى نفس الوقت نسبة الإكتفاء الذاتى من الفول من حوالى ٦٥ % فى ٢٠٠١ لتصبح ٤٣% فى ٢٠٠٦ !!(٢)

ومن قبيل هذه الإجراءات الضارة ، التآمر على تآكل المساحة الزراعية عبر منح الاراضى القابلة للاستصلاح إلى رجال مال وأعمال حولوها إلى منتجعات سياحية وشخصية ورفع أسعار البذور والأسمدة والمبيدات وإعمال آليات السوق الاحتكارية من جانب كبار التجار والمسئولين فى الحكم. وعدم توفير مستلزمات الري وإمدادات المياه ، فانتشرت الزراعات المروية بالمجارى ومياه الصرف الصحي (التي قدرت بأكثر من ٥٠٠ ألف فدان) وجرى التآمر المباشر والمكشوف على محصول مصر الاستراتيجي (القطن والقمح) لصالح استبداله بالاقماح المستوردة والأقطان قصيرة التيلة المستوردة من الولايات المتحدة والهند، وبيعت محالج القطن لكبار رجال المال والأعمال ؛ كما جرى منح الاراضى في المشروعات الزراعية الجديدة (توشكي . العوينات . واحة باريس ، الصالحية . ترعة السلام فى سيناء) لمستثمرين عرب ومصريين ، أضروا بالمستقبل الزراعى لمصر وجعلوها عرضة لمخاطر متعددة .

وبرغم ما أنفق من مليارات الجنيهات فى إقامة البنية الأساسية لبعض هذه المشروعات الزراعية ، فإن عوائدها لم تتحقق بسبب إرتباطات المصالح الخاصة بين آل مبارك والطبقة الفاسدة المحيطة به من رجال المال والأعمال والمسئولين من جهة والمستثمرين العرب والأجانب من جهة أخرى فى سبيل التآمر المكشوف على مشروعات بحثية زراعية قدمت نتائج باهرة فى أستزراع القمح فى بيئة جافة أو شبه جافة (مشروع الدكتورة زينب الديب) وجرى مطاردة الباحثة والتشهير بها من أجل ضمان إستمرار أوضاع الإستيراد وتدمير قدرتنا على الأكتفاء الغذائى الذاتى .

لقد أدى كل ذلك فى المحصلة النهائية إلى نتائج خطيرة ليس أقلها تعرضنا إلى أزمات فى صناعة الخبز – وهو الغذاء الرئيسى للمصريين الفقراء – وإنما تحولنا إلى رهينة فى أيدى جماعات محدودة العدد من المستوردين الذين لم يتورعوا عن إستيراد أسوأ أنواع الأقماح من أجل تعظيم مكاسبهم وأرباحهم (التى قدرت سنويا بأكثر من ٥٠٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها) .

كما أنعكس ذلك سلبيا على زيادة العجز فى الميزان التجارى وتعاظم فاتورة وارداتنا من المواد الغذائية لتتجاوز ٢٥ مليار دولار فى العام الأخير (٢٠١٠) . ومن أخرى أدى إلى إضاعة فرصة تاريخية نادرة لخلق مجتمعات عمرانية / زراعية جديدة عبر إمتصاص مئات الالاف من الشباب وأسرهم حول هذه المشروعات الواعدة (توشكى وحدها يمكن أن تجذب ٥ مليون نسمة) ، فتخفف من غلواء البطالة وتفتح أفق الأكتفاء الذاتى من بعض أهم محاصيلنا الاستراتيجية .

٢- *فى مجال الصناعة* :

كما تعرضت الزراعة لضربات مقصودة وإهمال متعمد ، كانت الصناعة الوطنية المصرية من أولى القطاعات التى أستهدفتها السياسة الجديدة لجماعات المافيا المصرية ، التى قادها بصورة مباشرة الرئيس المخلوع (حسنى مبارك) وأسرته والطبقة المحيطة به .

ولم يكن برنامج الخصخصة وبيع الأصول والشركات العامة الذى بدأ عام ١٩٩٢ سوى التتويج المبكر لإتجاهات عدائية نمت وترعرعت منذ بداية إنتهاج الدولة فى عهد الرئيس الأسبق (أنور السادات) لسياسة الإنفتاح الاقتصادى ، لقد جرت العملية وفقا لدينامية محددة وأنتقلت من مرحلة إلى أخرى :

ففى المرحلة الأولى : تركزت الدعوة الرسمية حول ضرورة منح القطاع الخاص فرصة الوجود والمشاركة على قدم وساق فى خطط التنمية مع القطاع العام ، وهكذا زاد نصيب القطاع الخاص فى الانتاج الصناعى من ٢٥% عام ١٩٧٩ إلى ما يقارب ٧٠% فى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، وبصرف النظر عن مضمون هذه الصناعة وفاعليتها فى بناء اقتصاد حديث ، فقد جرى فتح خزائن البنوك والجهاز المصرفى الحكومى وغير الحكومى لنفخ الروح فى هذا القطاع الخاص فزادت القروض الممنوحة له من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (بما لم يكن يزيد على ٣.٧% من إجمالى التسهيلات الأئتمانية

الممنوحة من البنوك كافة) إلى ٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (بما أصبح يمثل ١٥.٠% من إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة) (٣) ، وبحلول عام ٢٠١٠ كان القطاع الخاص أو ما يسمى قطاع العمال الخاص يستحوذ على ما يزيد على ٣٥٠ مليار جنيه (بما يشكل أكثر من ٦٠% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك كافة) ، وحصل عدد لا يتجاوز أصابع اليدين من المقربين للحكم الفاسد على ٢٨٥ مليار جنيه من إجمالى محفظة الائتمان لدى البنوك المصرية ، وإذا أضفنا إليها ما يحصل عليه القطاع العائلى فأن الرقم يتجاوز ٤٧٠ مليار جنيه بما يشكل حوالى ٧٥% من إجمالى الإئتمان الممنوح من البنوك فى مصر . وبرغم أن القطاع الصناعى الخاص لم يحصل سوى على أقل من ٢٠% من هذا الأئتمان حيث ذهبت النسبة الأكبر لتمويل قطاعات السياحة والتجارة والمال والخدمات ، فان النمط الغالب على الاستثمار الخاص ظل بعيدا فى الواقع عن الصناعة ، فظلت البنية الاقتصادية المصرية هشه وعرضة للتقلبات والهتزازات كلما هبت رياح عاتية عالميا أو أقليميا أو حتى محليا .

وفى المرحلة الثانية : جرى خنق مصرفى متعمد لشركات القطاع العام وما يسمى قطاع الأعمال العام الصناعى منها وغير الصناعى تحت زعم ضعف هياكلها التمويلية وتحقيقها لبعض الخسائر ، وبرغم زيف هذه الدعاوى وعد قدرتها على الصمود أما الكتابات الاقتصادية الرصينة والجادة ، فأن هذه السياسة كانت منهجا وتمهيدا من أجل تمرير هذه (الكذبة) على الرأى العام تمهيدا ليع هذه الشركات وتحقيق عمولات وماكسب شخصية لكبار رجال الحكم والإدارة كما ذكرنا وقتئذ وكشفت صحته التحقيقات الجارية حاليا .

وفى المرحلة الثالثة : مرحلة البيع والخصخصة ، والتى شملت كل مقدرات الدولة والمجتمع المصرى من شركات صناعية وغير صناعية ، ومن البنوك إلى شركات التأمين ، إلى شركات التجارة ومنافذ التوزيع فى إطار أكبر عملية تفكيك لقدرات الدولة المصرية ، بما يجعلها ضعيفة إزاء أية تحديات إقليمية تنشأ أو تهديدات إسرائيلية أو أمريكية لمصر ومصالحها .

والمثير للسخرية أن القطاع الصناعى (الانفتاحى) الذى نشأ بعد عام ١٩٧٤ لم يكن فى معظمه سوى صناعات قائمة على التجميع ، مما ترتب عليه أن اصبحت ٤٥% إلى ٦٠% من أحتياجات قطاع الصناعة خصوصا وأحتياجاتنا عموما تستورد من الخارج ، يحتكر إستيرادها حفنة محدودة العدد من الأفراد والشركات لا تتجاوز مئات قليلة ، يشاركهم فى الكثير من الحيان بعض المسئولين والوزراء ، وأفراد آل مبارك كما تكشفها التحقيقات الجارية حاليا (٢٠١١) ، و زاد الميل الاحتكاري داخل هذا القطاع ، وإجتهدت الحكومة و من معها من رجال الاعمال على رفع الأسعار ، و فرض الضرائب على المواطن العادى ، و كانت نسبة النمو الاقتصادى المزعومة مثلها مثل الكثير من البيانات الحكومية لا تعكس واقع حياة ملايين الفلاحين الذين وجدوا أنفسهم يشترون الاسمدة و البذور والمبيدات بما

سمى حينئذ بالاسعار العالمية ، بينما هم لا يستطيعون بيع محصولهم إلا بأبخس الاثمان ، و كانت تفرض عليهم أسعار إذعان ، جعلت الكثير منهم يفضل حرث محاصيلهم فى الارض ببساطة لأن أسعار بيعه لن تغطى تكلفة حصاده ،

و يوضح الجدول التالى نسبة هامش الربح الذى كانت تتقاضاه بعض الشركات الكبرى و التى تعمل فى مختلف المجالات :

جدول رقم (٤)

نسبة العائد على المبيعات لدى بعض الشركات

نسبة العائد على المبيعات فى بعض الشركات					
الشركة/ السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
العز لصناعة حديد التسليح	**11.1%**	**13.5**	**15.9%**	**12.3**	**2.2%**
سيدى كرير للبتروكيماويات	**46.7%**	**52.0**	**56.0%**	**47.3**	**45.1%**
العز الدخيلة	**30.1%**	**24.8**	**26.0%**	**26.6**	
مصر بنى سويف للأسمنت	**32.7%**	**40.8**	**32.8%**		
مصر للأسمنت قنا	**29.8%**	**45.0**	**47.1%**		
أوراسكوم للإنشاء و الصناعة	**19.0%**	**26.8**	**11.8%**	**17.4**	**11.8%**
سيناء للأسمنت	**42.9%**	**53.1**	**52.3%**	**45.5**	**44.5%**
الدولية للصناعات الدوائية (إيبيكو)	**25.5%**	**27.1**	**27.9%**		
إسكندرية للزيوت المعدنية	**18.9%**	**19.7**	**20.6%**		
الشرقية للدخان	**13.5%**	**13.9**	**18.5%**		
النساجون الشرقيون	**15.6%**	**12.0**	**12.2%**		
مصر الجديدة للإسكان و التعمير	**58.6%**	**48.6**	**39.2%**	**48.0**	**69.8%**
سادس من أكتوبر للإستثمار و التنمية (سوديك)	**26.9%**	**61.9**	**68.0%**		
المصرية لخدمات التليفون المحمول (موبينيل)	**26.6%**	**24.1**	**22.3%**	**20.4**	**18.6%**
المصرية للإتصالات	**17.5%**	**26.9**	**26.4%**	**27.5**	**30.9%**
المصرية للمنتجعات السياحية		**73.0**	**83.8%**	**74.7**	
رمكو لإنشاء القرى السياحية		**48.0**	**54.4%**	**24.5**	
غبور			**9.4%**	**8.4%**	**4.4%**
الدلتا للسكر		**31.9**	**29.4%**	**26.4**	
أبو قير للأسمدة و الصناعات الكيماوية		**34.9**	**41.0%**	**43.9**	

كتاب الافصاح الصادر عن البورصة المصرية (إصدار ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠) .

يتم إحتساب نسبة العائد على المبيعات هى النسبة المئوية لصافى أرباح الشركة مقسومة على قيمة مبيعاتها ، و ذلك بعد تغطية كل المصروفات و التكاليف و الاعباء و الرسوم و الضرائب و غيره ، و سنلاحظ أن شركات الاسمدة كانت تتسابق فى رفع هوامش أرباحها كل سنة ، و كلنا نذكر كيف كان الفلاحون يصارعون للحصول على (شكارة) اسمدة حتى بعد أن تضاعف سعرها مرات عديدة ، و الغريب أن الشركات المملوكة للمال العام لم تتوانى عن الدخول فى

السباق المخزى لنهب المواطنين ، حتى أن هامش ربح الاسمدة تساوى أو كاد مع هامش ربح الاسمنت و الشاليهات السياحية و تجاوز هامش ربح شركات الاتصالات و السجاير .

و كلنا نعلم كم عانى صغار منتجى الالبان فى صراعهم مع شركات صناعة الالبان للوصول إلى سعر يبع عادل للبن الخام ، و إستغرق الصراع سنوات طويلة و لم يعترف النظام الإقتصادى بوجود ممارسة إحتكارية ضد منتجى الألبان إلا بعد ثورة ٢٥ يناير ، كذلك نعلم الصراع بين مزراعى البنجر و شركات صناعة السكر ، فبرغم زيادة هامش ربح شركات سكر البنجر وزيادة سعر البيع للمستهلك بشكل مستمر ، إلا أنها تفرض أسعار إذعان على المزارعين بل و تخفض أسعار شراء البنجر سنة بعد أخرى .

٣- *في مجال الكهرباء والطاقة* :

يمثل قطاع الكهرباء والطاقة عصب الاقتصاد الحديث ، فهو أساس النمو والتطور ، وهو شريان الحياة لقطاعات الانتاج ، ولذا تحرص الدول كافة على ضمان قوته والتحكم فى مصادر تدفقه وأستمراره .

وقد تفتق ذهن جماعات المافيا التى حكمت البلاد منذ عام ١٩٩١ على إبتكار أساليب جديدة غير مسبوقة لدولة نامية تواجه تحديات كبرى مثل بلادنا مثل :

الأسلوب الأول : ما جرى من إعتماد نظام ما يسمى B.O.O.T أى البناء والتملك والتشغيل ثم الإعادة ، فأمتد هذا النظام المحاط بالكثير من التساؤلات والشبهات (٤) الذى صاغه عقل غربى أستعمارى مبدعا لأطر وصيغ قانونية جديدة لعلاقات قديمة (الأمتيازات) وأمتدت الصيغة لتشمل الطرق ومحطات المياة والصرف الصحى ، إلى المطارات والموانيء وصولا إلى محطات الكهرباء (سيدى كرير والكريمات) ، وخطط لإنشاء خمسة عشرة محكة لتوليد الكهرباء حتى عام ٢٠١٧ بنظام ال B.O.O.T ، وصيغت العقود بحيث تمثل إهدارا لموارد مالية حكومية وعبء على المستهلكين فى قطاع الكهرباء من مواطنين أو مشروعات صناعية .

الأسلوب الثانى : ما جرى من إدخال وسيط وسمسار بين هيئة البترول الحكومية المصرية والمستوردين للنفط والغاز الطبيعى ، كما حدث فى شركة (شرق المتوسط للغاز) التى تملكها ظاهريا المدعو (حسين سالم) الشريك المباشر للرئيس المخلوع (حسنى مبارك) وأهدر على الدولة المصرية حوالى ٥ إلى ٨ مليار دولار سنويا منذ عام ٢٠٠١ حتى يومنا هذا . أى ما يعادل ٤٥ مليار إلى ٧٠ مليار دولار ، كانت كافية لتحقيق نقلة نوعية فى الحياة المصرية . وما جرى قبلها فى مشروع (ميدور) الذى تسبب فى خسارة للبنك الأهلى المصرى وهيئة البترول تزيد على مليار جنيه لصالح (حسين سالم ومن ورائه وشركة ميرهاف الإسرائيلية) .

٤– فى قطاع التشييد والبناء :

لعل هذا القطاع من أكثر القطاعات التى أستفادت من حقبة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ وحتى يومنا هذا . وبرغم حيوية هذا القطاع وحجم الاستثمارات الحكومية والخاصة الضخمة الموظفة فيه ، فأن ما جرى من فساد وإفساد داخله وحوله وتحميله بنسبب عمولات ورشى هائلة قد أدت لإهدار موارد ضخمة على المجتمع المصرى كان من الممكن توظيفها فى مجالات تنموية أخرى . ومن ثم فأن عودة هذا القطاع إلى مساره التنموى الحقيقى خدمة لخطط وأهداف التنمية المستقبلية تصبح ضرورة حيوية .

وإذا كان حكومات الرئيس المخلوع (حسنى مبارك) قد أنفقت فى إقامة البنية التحتية للمجتمع منذ عام ١٩٨٢ حتى تاريخ خلعه ما يربو قليلا على ٤٠٠ مليار جنيه فى صورة (طرق – كبارى – محطات مياة – محطات صرف صحى – محطات كهرباء – مدارس – مستشفيات .. الخ) هذا بخلاف ما أنفقه القطاع الخاص والاستثمارى فى مجال التشييد والبناء والمقدر بحوالى ١٠٠ مليار جنيه أخرى ، فإن حجم العملات والرشى التى إهدرت والتسرب الذى حدث يقارب ٤٠ مليار جنيه (حوالى ١٠% من حجم الأعمال) ذهبت طوال هذه الفترة الكئيبة من تاريخ مصر إلى جيوب وحسابات عدد محدود من كبار المقاولين ورجال الحكم والإدارة والمكاتب الاستشارية القريبين من الحكم والإدارة قد لا يتجاوز عددهم عدة مئات قليلة (٥).

ثانيا : السياسات المالية والنقدية وأسواق المال

ترتب على السياسات المالية والنقدية وشكل إدارة أسواق المال والبورصة طوال الثلاثين عاما الماضية أضرار كبيرة كان من الممكن تجنبها لولا أن بعضها كان مقصودا لذاته من أجل تلبية مصالح دائرة ضيقة من رجال المال والعمال ورجال الحكم والإدارة مثل التلاعب فى أسعار الصرف ، ونظم الاقتراض المصرفى ، وتغيرات سعر الفائدة ، ونظم الاستيراد والتمويل عبر ما يسمى " كمبيالات التحصيل ، وطريقة الإقراض بالنقد الأجنبى ، وحسابات المراسلين بالبنوك ، والإقراض بدون ضمانات كافية .. الخ .

١–وبالنسبة للخدمات المالية غير المصرفية :

تم توحيد الجهات الرقابية لهذا القطاع فى جهة واحد على غرار النموذج البريطانى (FSA) مع اختلافات فى التطبيق بحيث لا تشتمل هيئة الرقابة الموحّدة على الخدمات المصرفية. وقد تم إنشاء هذه الهيئة بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ وتختص بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما فى ذلك أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وانشطة التأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتوريق.

وبرغم تخلّى الدولة الأكثر محافظة فى العالم (وهى بريطانيا) عن نموذج الهيئة الموّحدة الذى تحظى فى تطبيقه بالريادة، وذلك فى أعقاب أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة وتداعياتها على اقتصادات مختلف الدول. وتجرى بريطانيا الآن إصلاحات هيكلية لتفكيك هيئتها الموحّدة للعودة إلى نموذج الهيئات المستقلة الذى كانت تتبعه مصر من قبل، مع إعطاء دور هام لإدارة المخاطر فى المنظومة الجديدة.

وقد بلغ عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ٢١٥ شركة بقيمة إسمية قدرها ١٣٤.٧ مليار جم وقيمة سوقية تبلغ نحو ٤١٠ مليار جم فى نهاية يونيو ٢٠١٠.علماً بان الشركات المتداولة فعلياً لا تزيد عن المائة شركة المكوّنة لمؤشر أسعارها الأكثر شمولاً EGX100، بينما بلغ عدد الشركات التى تم تأسيسها خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى يوليو ٢٠٠٩ حيث أكثر من ٣٠ ألف شركة جديدة (٦) .

وفيما يتعلّق بالسوق الأولية (سوق الإصدار) فقد بلغت قيمتها الإجمالية ١٥٤.٣ مليار جم خلال العام ٢٠١٠/٢٠٠٩. أما الإصدارات الخاصة بزيادة رؤوس الأموال فقد بلغت قيمتها الإجمالية فى نفس العام المالى نحو ١٤١.٧ مليار جنيه.

وبالنسبة لقطاع التأمين فقد بلغ عدد الشركات العاملة بسوق التأمين ٢٩ شركة وتمت الموافقة على الترخيص لعدد ١٢ شركة بمزاولة مهنة الوساطة التأمينية. ارتفعت القيمة الإجمالية لأصول شركات التأمين (متضمنة الاستثمارات) لتصل إلى نحو ٤٤.٩ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠ بمعدل نمو قدره ٣٦.١% خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠٠٩. وبلغ إجمالى الأقساط المباشرة نحو ٨.٧ مليار جنيه بينما بلغ حجم التعويضات المسددة عن العمليات المباشرة نحو ٥.٢ مليار جنيه خلال ذات العام (٧).

وفيما يتعلق بنشاط التمويل العقارى فقد زاد عدد الشركات العاملة فى المجال خلال العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمقدار ٤ شركات ليصل إلى ١٣ شركة فقط بالإضافة إلى الشركة المصرية لإعادة التمويل العقارى. فضلاً عن ١٩ مصرفاً يعملون فى هذا النشاط ، وقد ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من البنوك وشركات التمويل العقارى بمقدار ١.١ مليار جنيه بنسبة ٣٦.٥% خلال العام المشار إليه لتصل إلى ٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٠.

ووفقا للبيانات الرسمية – المشكوك فى مدى دقتها – فقد بلغ عدد الوحدات التى تم دعمها من قبل صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى ٥٢٠٠ وحدة سكنية فقط ، بإجمالى دعم قدره ٥١.٧ مليون جنيه ، وكذلك تم توفير مبلغ ١٦٥٠.٠ مليون جنيه من أجل دعم ٦٥ ألف وحدة سكنية لمحدودى الدخل خلال الأعوام الثلاثة القادمة .

ومن أبرز الملاحظات على مؤشرات الاستثمار والنشاط المالى غير المصرفى:

١–أن معدلات النمو التى يحققها الاقتصاد المصرى ما زالت متواضعة للغاية إذا ما قورنت بمعدلات النمو فى الاقتصادات الناشئة.

٢– كان التركيز على رفع معدلات النمو الحقيقية فى معزل عن سياسات ناجعة لتوزيع الدخل وعائدات النمو بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، وفى معزل عن سد منابع الفساد المالى والإدارى وما يتسرّب عنها من عائدات النمو، لا ينتج إلا مزيداً من البطالة والتضخّم وفجوات الدخول وما يصاحبها من أزمات اقتصادية واجتماعية، بينما فشل أثر التساقط فى تحقيق أى تحسّن ملحوظ على الأحوال الاقتصادية لغالبية المواطنين.

٣–حجم الإصدارات الجديدة وزيادات رؤوس الأموال لا تعبّر عن دور السوق الثانوى (البورصة) فى إنشاء وتوسّعات الشركات لأن غالبية تلك الإصدارات تمت على شركات غير مقيّدة بالبورصة.

٤–استثمارات شركات التأمين جانب كبير منها تحقق بسبب صفقة مشكوك فى نزاهتها تمت ببيع الشركة القابضة للتامين لإجمالى الأسهم التى كانت تملكها فى سهم شركة طلعت مصطفى أثناء فترة حظر البيع المفروضة وفقاً لنشرة الاكتتاب على قدامى المساهمين (لأنهم اشتروا أسهم الشركة الأصلية –الاسكندرية للاستثمار العقارى– تاريخياً بسعر منخفض جداً) (٨) .

كما أن طريقة وضع أولويات الإنفاق بالموازنة العامة وتحميل المواطنين بعبء الضرائب المتزايدة كل ذلك قد أربك الوضع الاقتصادى والمالى للبلاد . فلنتوقف عند كل واحدة بشيء من التفصيل :

٢–التلاعب بالموازنة العامة ونمط الأولويات :

لعل من أسوأ ما مارسه الرئيس السابق وجماعة رجال المال والعمال والمسئولين المحيطين به هو التلاعب فى الموازنة العامة للدولة وفى هذا المجال نشير إلى الحقائق التالية :

١–ما جرى من إستخدام ضار وخطير لنص المادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بالقوانيين رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ورقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) التى تخول رئيس الجمهورية سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون بإنشاء حسابات خاصة وصناديق خارج الموازنة العامة للدولة ، والتى أتسعت شيئا فشيء ، ونزلت إلى درجة سلطات المحافظين (وفقا لقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩) وقانون الجامعات (رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته) بإنشاء هذه الحسابات والصناديق ، وفرض رسوم على خدماتها المقدمة للمواطنين ، حتى بلغ حجم الفائض المتاح لديها فى يونيو عام ٢٠١٠ ، وفقا لبلاغ مقدم من بعض مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات حوالى ٣٦.٠ مليار جنيه م، علاوة على عدة مليارات أخرى بالعملات الأجنبية ، وإذا أضفنا موجودات تلك الصناديق والحسابات بالبنوك التجارية والبنوك الخاصة ، فربما زاد الفائض المتاح لديها على ١٠٠.٠ مليار جنيه (٩) .

والأخطر فى هذا أن رئيس الجمهورية المخلوع قد سمح لنفسه بالخروج على الدستور والقانون عبر إنشاء صناديق خاصة ملحقة بديوان عام رئاسة الجمهورية من خلف ظهر المجالس الرقابية والتشريعية ، وموِلها من خلال أساليب أقرب إلى الأحتيال بتوجيه تعليمات إلى بعض رؤساء الهيئات الاقتصادية الكبرى (قناة السويس وهيئة البترول) بالتلاعب فى الإيرادات المسجلة لهاتين الهيئتين من أجل تحويل جزء من هذه الإيرادات لتمويل هذه الحسابات السرية الخاصة فى رئاسة الجمهورية ومن خلف ظهر جميع الأجهزة فى مصر وهو ما يستدعى تشكيل لجان تحقيق على أعلى مستوى للتعرف على حجم هذه الأموال ومجالات صرفها .

٢–ما جرى من تلاعب مالى فيما سمى " بند الاعتماد الإجمالى " أو ما بات يسمى بعد تعديلات قانون الموازنة العام (قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) بالأحتياطيات العامة ، وذلك بوضع مبالغ مالية وصلت فى بعض السنوات إلى ١٦ مليار جنيه لمواجهة الظروف الطارئة (كالزلازل والكوارث .. الخ) فإذا به يستخدم خارج هذه الظروف ومن خلف ظهر الأجهزة الرقابية (مجلس شعب – جهاز محاسبات .. الخ) لا يعرف مصيرها حتى أعضاء مجلس الشعب فى غير أغراضها لتعزيز مكافأت بعض كبار القادة فى جهازى الشرطة والقوات المسلحة (١٠).

٣– ما درج على تضمينه قانون الموازنة العامة للدولة مما يسمى " التأشيرات العامة " المصاحبة لقانون الموازنة العامة ، حيث تنص فى موادها ما يسلب المجلس التشريعى سلطته المسبقة واللاحقة على مكونات الموازنة العامة وأتجاهات الإنفاق فيها (١١) وهو ما أدى لإهدار جزء كبير من موارد الموازنة كان من الممكن توجيهها لصالح تطوير قطاعى التعليم والصحة .

٣–الدين العام المحلى

تسلم الرئيس المخلوع حسنى مبارك شئون الدولة فى أكتوبر عام ١٩٨١ وقد بلغ الدين المحلى الإجمالى حوالى ٤٠٥٣ مليون جنيه (بمعدل خدمة حوالى ١٥٦٩ مليون جنيه) فإذا به فى نهاية حكمه يتجاوز الدين المحلى الإجمالى ٨٨٨ مليار جنيه (ومعدل خدمته تزيد على ٥٦ مليار جنيه) ، هذا بخلاف الدين الخارجى الذى زاد من ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨١ إلى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩١ (بخلاف الديون العسكرية للولايات المتحدة وقدرها ٧.٥ مليار دولار) ، وحتى بعد تخفيض الديون الخارجية المصرية بمقدار النصف كثمن سياسى مقابل تورط النظام المصرى فى حرب تدمير وحصار العراق عام ١٩٩٢ ، عاد الدين الخارجى ليرتفع فى نهاية عهده مرة أخرى ليتجاوز حاليا حوالى ٣٣ مليار دولار بخلاف تلك الديون على بعض الهيئات الاقتصادية مثل هيئة البترول والتى تزيد بدورها على ٣ مليار دولار أخرى ، وكل هذا الدين الخارجى أصبح يبتلع حوالى ٣٥ مليار جنيه مصرى سنويا فى صورة خدمة لهذا الدين (أى حوالى ٦ مليار دولار سنويا) .

هذا بخلاف الدين المحلى الذى تجاوز عشية ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ حوالى ٨٨٨.٠ مليار جنيه ، يستنزف فى خدمته ما يزيد على ٩٥.٠ مليار جنيه من إعتمادات الموازنة العامة للدولة ذلك العام .

٤–التلاعب فى سعر الصرف لمصالح فئات معينة

من أسوأ الملفات التى أدارها نظام المافيات السابق ، وتكشف بحد ذاتها عن العبث بالمصلحة الوطنية العليا من أجل مصالح فئوية ضيقة ما جرى فى عام ٢٠٠٢ من تعويم مؤقت للجنية المصرى ، وترتب عليها أن قفز سعر التبادل بين الجنيه المصرى والدولار الأمريكى من ٣٤١ قرش للدولار إلى ٦٣٠ قرشا للدولار ، مما حقق مكاسب كبيرة لعدد من رجال المال والأعمال وثيقى الصلة بدوائر أتخاذ القرارات وبنجل رئيسالجمهورية السابق ، وبالمقابل أنعكس الوضع سلبيا على فاتورة أستهلاك المواطنيين ومحدودى الدخل بسبب زيادة أسعار الواردات فى السوق المحلية وأرتفاع معدل التضخم .

٥–التدخل فى سياسات الأقراض المصرفى

وقد ترتب على التدخل المباشر من جانب نجلى الرئيس السابق ، وبعض المسئولين التنفيذيين فى الحكم ضياع مبالغ قدرت بحوالى ٤٠ مليار جنيه من أرصدة الأقراض لدى البنوك العاملة فى مصر ، وغالبيتها من البنوك المملوكة للدولة وذلك فيما سمى – تخفيفا – أزمة المتعثرون فى نهاية عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١ ، وبالتالى زيادة مخصص القروض الرديئة من ٨.١% عام ١٩٩٧ فى المحفظة المالية للبنوك إلى ١٢.٠% عام ٢٠٠٢ ، وبالتالى الدفع إلى فكرة بيع بعض البنوك الحكومية .وقد أدى التمييز فى عمليات الإقراض إلى أن أصبح هناك ٣٣ عميلا فقط يستحوذون على حوالى ٤٥% من إجمالى محفظة الإقراض والتسهيلات الائتمانية من بنكى الأهلى ومصر عشية ثورة يناير عام ٢٠١١ (١٢) .

وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة حجم الأموال المهربة من مصر إلى خارجها فبلغت خلال الفترة من ١٩٩٢/٩١ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٠ فى بند واحد فقط هو بند " السهو والخطأ " فى ميزان المدفوعات المصرى حوالى ٧٢٠٢.٥ مليون دولار ، أى بمعدل متوسط سنوى ٧٢٠ مليون دولار ، زاد بعد ذلك إلى معدل سنوى ٣.٥ مليار دولار خلال الفترة اللاحقة (٢٠٠٢ – ٢٠١١) .

وهكذا فأن بند السهو والخطأ وحده قد أظهر تهريب أموال مقدر بحوالى ٤٢.٧ مليار دولار منذ عام ١٩٩٢/٩١ حتى مارس عام ٢٠١١ ، فما بالنا بعناصر التهريب المالى الأخرى ، وأهمها بندى صافى حسابات المراسلين وكمبيالات التحصيل فى عمليات الإستيراد . لقد بلغ صافى حسابات المراسلين (الفارق بين حسابات المراسلين فى الداخل المصرى وحسابات المراسلين فى الخارج) فى يونية عام ١٩٩٣ حوالى ٣٢ مليار جنيه مصرى (ما يعادل ١٠ مليار دولار بأسعار الصرف السائدة وقتئذ) وفى يونية عام ٢٠١٠ بلغ صافى هذا الحساب حوالى ٦٥ مليار جنيه .

٦–إهدار موارد النفط والغاز

لعل من أخطر جرائم هذا النظام ما كشفته عقوده وتعاملاته فى مجال تصدير النفط والغاز سواء إلى إسرائيل أو غيرها من البلدان ، لقد كشف هذا الملف بوضوح مقدار العبث بمقدرات مصر وشعبها لصالح الرئيس المخلوع نفسه وبعض المحيطين به وبأسرته ، ووفقا لأكثر التقديرات تحفظا فأن ما ضاع على مصر وشعبها من جراء سياسته يتجاوز منذ عام ٢٠٠٠ حوالى ٣ إلى ٥ مليار دولار سنويا ذهبت إلى جيوب عدد محدود جدا من الأفراد على رأسهم مباشرة الرئيس المخلوع (١٣) .

٧–بيع الشركات والممتلكات العامة (الخصخصة)

لقد ترتب على أتباع منهج " بيع الأصول والممتلكات العامة " منذ عام ١٩٩٢ عدة نتائج ضارة ، فهى من ناحية أدت إلى تآكل القدرات الإنتاجية للدولة المصرية من حيث تحول الكثير من هذه الشركات إلى مجرد أراضى يجرى المضاربة على أسعارها ، وعششت غربان الخراب على آلاتها ومعداتها (قها – والمراحل البخارية – عمر أفندي – الكتان .. الخ) مما أضعف المناعة الصناعية والإنتاجية للمجتمع والدولة.

ومن ناحية أخرى فقد أدى التقييم البخس . بدوافع الفساد . إلى إهدار ما يربو على ١٥٠ مليار جنيه مثلت فارق القيمة بين حصيلة بيع نصف شركات القطاع العام (١٩٤ شركة) حتى يونية عام ٢٠٠٦ ومقداره ٥٠ مليار جنيه وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات (١٤) ، وبين القيمة الأولية لأصول شركات القطاع العام فى مطلع عقد التسعينات والمقدرة بما يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليار جنيه ذهب هذا الفارق إلى جيوب جماعات المافيا التى أدارت هذا الملف من المسئولين وشركائهم من المشترين لهذه الشركات.

ومن ناحية ثالثة لقد أدت سياسات الخصخصة هذه إلى إهدار إضافي تمثل فى التضحية بكوادر فنية وعمالية تحولت إلى رصيد إضافى للبطالة فى المجتمع.

ومن هنا فإن وقف هذه السياسة المشبوهة هى أولى خطوات والإصلاح وإعادة بناء قدراتنا الإنتاجية فى المستقبل.

٨–البطالة :

لقد نتج عن هذه السياسات التى أنتهجها الرئيس المخلوع وجماعات رجال المال والأعمال طوال الربع قرن الماضى أن تزايد أعداد العاطلين عن العمل عموما والشباب وخريجى النظام التعليمى خصوصا بحيث تجاوز هذا العادد وفقا لبعض التقديرات من الباحثين الثقاة حوالى ٩ مليون عاطل يشكلون حوالى ٢٢% من حجم القوى العاملة فى البلاد وذلك فى عام ٢٠١٠ (١٥).

هذه هى القنبلة الموقوتة التى تركها النظام السابق وسياساته الضارة فى مجال التشغيل والتوظف. ووفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً فإن لدينا ما يزيد على ٦.٥ مليون إلى ٨ مليون عاطل معظمهم تقريباً من الشباب والفتيات المتعلمين فى كافة الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية المتوسطة.

هذه الطاقة البشرية العظمى تحولت إلى عبء على طموحهم ورغباتهم فى الحياة.

وهكذا لم يكن غريباً أن نشاهد قوافل الموت تذهب بمئات من هؤلاء طوال السنوات العشر الأخيرة فى رحلات الهروب شبه الجماعية عبر البحر المتوسط بحثاً عن ملاذ آمن من وطن طارد لأبنائه ومانع لطموحاتهم ورغباتهم فى الحياة الكريمة.

هذا العار القومى ينبغى أن يتوقف فوراً عبر إتباع سياسات جديدة فى التشغيل والتوظيف، ومن خلال سياسات اقتصادية ترد الاعتبار لقيم الإنتاج الوطنى ودعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، مثلها تماماً مثل دخول الدولة مرة أخرى إلى مشروعات الإنتاج لخلق فرص عمل جديدة وتأهيل المشروعات القائمة التى تعرضت للتخريب والإهمال خلال فترة الخصخصة.

****

٢- والان : كيف نخرج من هذا المأزق ؟

الخطوط العريضة لاستراتيجية اقتصادية للخروج من المأزق

فى حالتنا الصعبه هذه ينبغى اتباع مجموعة من السياسات بعضها على المدى القصير (من الان ولمده ثلاث سنوات) ، والثانية على المدى المتوسط (من ٣ سنوات الى ٧ سنوات) ، ثم على المدى الطويل (من ٧ سنوات الى ١٥ عاما) تمنح أولها الروح والركائز الى المرحله اللاحقه وهكذا .

أولا : سياسات الأجل القصير (من الأن حتى ٣ سنوات)

تنطلق فلسفه هذه السياسات فى تحقيق هدفين معا :

الا ول : تعظيم حصيلة الايرادات للحكومه المصرية .

الثانى : تخفيض الهدر والفاقد فى الموارد المصرية الى درجه الصفر.

فكيف نحقق ذلك ؟

١- اعادة النظر فى كل عقود تصدير الغاز الطبيعى والنفط الخام المصرى ، سواء لدول الاستيراد النهائى (ايطاليا – أسبانيا – فرنسا – اسرائيل – الاردن – سوريا – النمسا) ، أو فى طريقة ادارة مزادات النفط المصرى للتجار المحليين والدوليين ، وهذ ا من شأنه توفير ايرادات اضافية سنوية تتراوح بين ٥مليار دولار الى ٨ مليار دولار (أى بمتوسط ٣٨ الى ٤٥ مليار جنيه مصري) .

٢-اعادة هيكله الموازنة العامه للدولة خاصة بندى " الاحتياطيات العامه " أو ماكان يسمى " بند الاعتماد الاجمالى" وبنود الدعاية والاعلان والاستقبالات وكذلك بند المكافأت وعقود المستشارين الذين جرى تعيينهم فى كافة المصالح الحكومية مجاملة لاعضاء عصابة " لجنه السياسات " واقربائهم وهذه البنود من شأنها توفير مابين ١٠ الى ١٥ مليار جنيه من نفقات الموازنة العامه .

٣-ضم كل الحسابات الخاصة والصناديق التى يزيد عددها على أثنتى عشرة الف صندوق الى جسابات الخزانه العامه فى المرحله الاولى وحظر الانفاق منها الا بعد مراجعه مراقب حسابات وزارة المالية ومفتشى الجهاز المركزى للمحاسبات تمهيدا لالغاء هذه الحسابات والصناديق بعد اتمام السيطرة عليها ومراجعتها بصورة شامله ومن شأن هذا الاجراء ان يوفر للموازنة العامه حوالى ٢٠٠ مليار الى ٥٠٠ مليار جنيه فى السنوات الثلاثه القادمه

٤ – إصدار مرسوم بقانون بالغاء المادة (٢٠) من قانون الموازنه العامه للدوله رقم (٥٣ لسنه١٩٧٣ وتعديلاته) التى كانت تسمح لرئيس الجمهورية بأنشاء هذه الصناديق والمواد المماثله لها فى قوانين الادارة المحليه (٤٣ لسنه ١٩٧٩) والجامعات رقم (٤٩ لسنه ١٩٧٢ وتعديلاته) .

٥–اعادة هيكله البيان الوزارى لحكومه د.عصام شرف بحيث يعاد الاعتبار والانسجام الى المجموعة الوزارية الاقتصادية لتشمل :–

–وزارة المالية.

–وزارة التموين والتجارة الداخلية .

–وزارة الصناعة .

–وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

–وزارة التخطيط .

–وزارة الشئون الاجتماعية (دعوة صناديق التأمينات الاجتماعية لها).

–وزارة البترول.

وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجدده .

وأن يكون وزراء هذه المجموعة متجانسون فكريا وشخصيا بحيث يجرى الاندفاع فى اعادة التوازن لعجله الانتاج والادارة الاقتصادية والماليه.

٦– إعادة هيكله الادارة المصرفية ككل وفى الصداره منها البنك المركزى المصرى والغاء المادة (١٣٢) من قانون البنك المركزى المصرى رقم (٨٨لسنه ٢٠٠٣) التى تفتح بابا (مقننا) لفساد محافظ البنك المركزى وكذلك المواد المشابهة فى قانون الضرائب على الدخل رقم (٩٥ لسنه ٢٠٠٦) خاصة المواد (١٢٨، وكذلك الغاء قانون مشاركه القطاع الخاص فى مشروعات البنيه الاساسية رقم (٦٧ لسنه ٢٠١٠) لما يمثله من فساد مقننة .

٧–ضبط الواردات المصرية ، وضغطها على الضروريات فى المرحله القادمه مع دعم مصادر الانتاج التصديرى الحقيقى والغاء نظام توكيل المستوردين من القطاع الخاص فى استيراد السلع الاستراتيجيه وخصوصا القمح وإسناد هذه المهمه الى هيئة السلع التموينية وحدها .

٨–الانطلاق ودون أبطاء فى اعادة هيكله قطاع الزراعة والانتاج الغذائى والحيوانى من خلال :–

– إعادة النظر فى التركيب المحصولى الراقى لصالح التوسع فى زراعة المحاصيل الاستراتيجية الآساسية وفى الصدارة القمح والقطن والأرز مع أعادة الاعتبار لتجارب والمشروع الخاص بالقمح فى المناطق الجافه للكتورة (زينب الديب).

– إعـادة النظر وسريعا فى نمط التملك لـلاراضى المستصلحه فى المناطق الجديدة بحيث يجرى تأجيرها – تمهيدا لتمليكها – الى الشباب والأسر الجديدة خاصة فى الصعيد بمناطق توشكى وواحة باريس وغيرها ، والتوسع فى هذا السياسة وفقا لمتطلبات المياه واساليب الرى .

– منح اصحاب مشروعات الاستصلاح الزراعى الجادة حق التملك فورا مع شرط الرجوع فى حال الخروج عن الانتاج الزراعى خاصة فى مناطق الصعيد (سنيور – بنى سويف – المنيا ... ألـخ)

–انتـزاع ملكيـة الاراضـى التـى جـرى التحايـل فيهـا علـى طريـق القـاهرة – الاسـكندرية الصـحراوى وطريـق القـاهرة – الاسماعيلية الصحراوى وتحويلها من اراضى زراعية لانقاذ مصر وشعبها الى منتجعات سياحيه وترفيهية مع حفظ حقوق ملاك الوحدات الذين لم يكونوا مسئولين عن أرتكاب هذه الجريمه مـع محاكمـه المسئولـين الحكومـين الذيـن قبلوا أو صمتوا أو تواطئوا مع هؤلاء الملاك الكبار لهذه المنتجعات واسترداد ماحصلوا عليه من رشا وعمولات .

فى مجال أسواق المال

٩–من أكثر المجالات التى تمثل ثغره فى بناءنا الاقتصادى والوطنى أسواق المال (البورصة وسوق الأوراق المالية) لقد تحولت أسواق المال ، خاصة البورصة المصرية الى مايشبه مائدة قمار كبرى يتلاعب بها كبار رجال المال والاعمال ، وهو ما يتطلب عودتها الى أصل عملها كأداة لضخ الفوائض والمدخرات المالية لـلافراد والمؤسسات للشركات الراغبه فى التوسع الاستثمارى واعادة ضبط قانون البورصه وأجراءات التداول .

١٠–إلغاء دمج هيئات الرقابة على قطاع الخدمات المالية غير المصرفية وإعادة كل من الهيئة العامة للرقابة على التأمين، الهيئة العامة لسوق المال وهيئة التمويل العقارى للوجود. علماً بان الفصل بين الهيئات الثلاث لم يزل قائماً بصورة فعلية فى أسلوب العمل الدرجات الوظيفية وحتى الامتيازات المالية، مما ينفى وجود أى احتمال لصعوبات إجرائية أو مؤسسية فى هذا الصدد. كما أن التشريعات المنظمة والحاكمة لعمل الهيئات الثلاث مازالت غير موحّدة، مع التأكيد على ما تقدمت الإشارة إليه من أن بريطانيا صاحبة النموذج الأشهر فى توحيد هيئات الرقابة المالية تحت مسمى FSA (المسمى الذى تم تمصيره لينطبق على هيئة الرقابة المالية الجديدة فأصبح EFSA) تلجأ حالياً إلى تفكيك كيانات الرقابة للحصول على فعالية وكفاءة أعلى فى كل من الاداء الرقابى والاداء التطويرى وإدارة المخاطر. من شان هذه الخطوة توفير الإطار المؤسسى والرقابى الصحيح لإدارة المرحلة القادمة فى البناء.

١١–مراجعة كافة التشريعات المنظمة لأسواق المال والتأمين والتمويل العقارى خاصة ما استحدث فيها من تعديلات منذ عام ٢٠٠٤ نظراً لوجود شبهة تفصيل التشريعات لتناسب أشخاص وشركات بعينها. على سبيل المثال تم تعديل المادة ١٩ من قواعد القيد واستمرار القيد والشطب بالبورصة المصرية، وهى المادة المنظّمة للمجموعات المرتبطة والتى كانت

سبباً فى تورّط العديد من الصناديق والشركات المقيّدة فى مخالفات التداول فقاموا بتعديلها فى عام ٢٠٠٩. كما ان هناك نصوصاً يتم استغلالها بغرض الجباية لا الرقابة مثل تلك المواد الملزمة للشركات بالإفصاح عن القوائم المالية إلى غير ذلك من تفاصيل. يهدف هذا المقترح إلى ضبط الإطار التشريعى اللازم لإدارة المرحلة القادمة.

١٢–استحداث منتجات وأدوت مالية جديدة بالبورصة تهدف فعلاً إلى تمويل الاستثمارات وخلق فرص العمل لا المضاربة والمراجحة وحسب. مثل "صكوك التمويل" والتى يوجد مقترح معد وجاهز لتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ٩٢ (قانون سوق رأس المال) بغرض استحداثها. الغرض من استحداث هذه الصكوك توفير بدائل جديدة ذات كفاءة لتمويل المشروعات ويمكن استخدامها لتمويل المشروعات القومية ذات الجدوى الاقتصادية (مثل ممر التنمية إذا ثبتت جداوه)، كما تعمل هذه الأصول الجديدة على جذب رؤوس الاموال من الداخل والخارج نظراً لعائداتها المستقرة وخصائصها التى تجمع بين السندات والأسهم، علماً بان صكوك التمويل أصبحت من اكثر منتجات أسواق المال رواجاً فى العشر سنوات الأخيرة.

١٣–جعل منصب رئيس البورصة المصرية بالانتخاب، وإنهاء احتكار البورصة المصرية لهذه الصناعة بتفعيل النصوص القانونية التى تسمح بإنشاء بورصات خاصة. وذلك بهدف زيادة الكفاءة من خلال المنافسة، بما يسمح بدخول تلك البورصات لاحقاً فى اندماجات عالمية كالتى غزت كافة أسواق العالم مثل " نيويورك – يورونكست" و" ناسداك – أومكس"..إلخ.

١٤–تشكيل لجنة عليا لإدارة مخاطر أسواق الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية (وهناك مقترح بعمل وآليات ومهام هذه اللجنة تم عرضه على رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية منذ أكتوبر ٢٠١٠ ولم يتم بحثه أو تنفيذه حتى الآن!).

١٥–إعادة حصر وتصنيف أصول الدولة ، واتباع برامج لإدارة الأصول تراعى عدم التفريط فى الأصول الثابتة .

١٦–تحسين شروط اقتسام العائد مع المستثمر الاجنبى فى المشروعات المشتركة الناجحة نسبياً .

سياسات الأجور والمرتبات

لم يعد من المتصور استمرار سيرك الأجور والمرتبات الاهمية ومطلوب فورا تشكيل " لجنه قومية " يشارك فيها المتخصصون ممثلى كافة القيادات السياسية لوضع نظام عادل ومتوازن للاجور يقوم على عدة أسس هى :–

–وضع حد أدنى للأجور للعاملين بالقطاع الحكومى .

–وضع حد أقصى للأجور والدخول للعاملين بالقطاع الحكومى .

–وضع حد أدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص المنظم وغير منظم .

– وضع حد أدنى إنسانى لمعاشات التقاعد والشيخوخة .

وبرغـم صعوبات هذه المهمه فأنها قد أصبحت حيوية لايمكن تجاوزها ، أو التغاضى عن آداءها فورا ودون تأخيـر..
وتشمـل هذه الصعوبات :-

١-كيفيـة تمويل الزيـادات المطلوبة فى الأعتمادات المالية لـلآجور والمرتبات بالموازنة العامـه .

٢-كيفيـة تدرج الدرجات المالية والوظيفية بين أعلى الدرجات وأدناهـا .

٣-دور عناصر الأجور المتغيرة وحدودها (لاتزيد علـى ٢٠/ من أجمالى الدخل الوظيفى) .

٤-طريقة التمييز الوظيفى والمـالى بين حـاملى المؤهلات العلمية المختلفة (عدد سنوات الدراسـة - التأهيل مــابعد الجامعى - التميز فى الكفاءة المهنية .. ألـخ) .

ويرتبط موضوع الأجور والمرتبات بثلاثة عناصر أضافية لضمان نجاح أهدافه هى :

-آليات ضبط الأسواق .

-وجود نقابات مستقلة كمفاوض جماعى مقبول .

-زيادة دورة الإنتاج والإنتاجية .

إن أعمال الاحتجاج الاجتماعى والمطالب الفئوية تمثل مصدراً هاماً للتعرف على تفاصيل أوضاع ومشاكل وأفكار فئات عريضة من المجتمع، ومن هذا المنطلق فبدلاً من تجاهلها أو الدعوة إلى إسكاتها بأية وسيلة، فإننى أدعو إلى:

١-اتخاذ الإجراءات العاجلة لنزع فتيل الأزمة ، وتسكين الاضطرابات الأكثر حدة (مثل وضع حد أدنى معقول للأجور وتثبيت العمالة المؤقتة...)

٢-تقنين عمليات الاحتجاج والمطالبة، واتخاذها أساساً لإحدى حلقات الحوار القومى حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات في الوحدات الانتاجية والخدمية تسجل مطالب ومشكلات العاملين كما يعبروا عنها، وانتخاب مندوب من كل وحدة لتمثيل عمالها ونقل مطالبهم الى مؤتمر موسع يعقد بعد فترة محددة من نهاية المؤتمرات في الوحدات.

آلية عقد المؤتمرات الأساسية :

١-تصدر الحكومة قراراً بعقد مؤتمرات العمل في خلال فترة محددة (أسبوع ، أو أسبوعين على الأكثر) في كل مواقع العمل العامة والخاصة بعد ساعات العمل: يسجل فيها العاملون مطالبهم واحتجاجاتهم واقتراحاتهم في وثيقة تسلم إلى مجلس الوزراء على أن يستغرق المؤتمر يوماً واحداً.

٢-تطلب الحكومة تعليق الإضرابات والاعتصامات في مواقع العمل التي عقدت مؤتمراتها.

٣-تتشكل لجنة من الحكومة والمجلس الوطنى والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الدولة: واجبها تجميع وثائق المؤتمرات الأساسية وتصنيفها وتسجيلها، وتقسيمها إلى محاور تطرح في دعوة عامة للحوار الوطني يعقد بعد شهر (أو شهرين على الأكثر) من نهاية المؤتمرات الأساسية. من خلال هذا الحوار الوطنى، يتحقق الآتى:

- تظهر وتتبلور المشاكل والأفكار والحلول
- تظهر قيادات عمالية جديدة
- تبدأ الأحزاب والجماعات السياسية فى بلورة وطرح رؤاها وبرامجها حول كيفية التعامل مع المشاكل الحقيقية التى تم استعراضها ومناقشتها.وبهذا تكون الحكومة – فى الفترة الانتقالية – قد فتحت الطريق أمام المستقبل وحلوله.

ثانيا : سياسات متوسطة الأجل (من ٣ إلى ٧ سنوات)

لعل من أهم أهداف هذه المرحلة هى إعادة التوازنات الكلية فى الاقتصاد المصرى من حيث :

-التوازن بين قطاعات الانتاج السلعى وقطاعات التجارة والخدمات المالية والاجتماعية .

-التوازن بين الاقتصاد العينى والاقتصاد المالى .

-التوازن بين أسواق العمل وأسواق رأس المال والسلع والخدمات .

-التوازن فى تعاملات مصر الاقتصادية الدولية بين الأقاليم والمناطق المختلفة .

-التخلص من الطابع الأحتكارى فى الاقتصاد المصرى وتعزيز التنافس فى مجالات الانتاج والتوزيع والتجارة .

ثالثا : السياسات طويلة الآجل (من ٧- ١٥ عاماً)

تستهدف السياسات طويلة الآجل إلى إعادة توزيع الأدوار الاقتصادية والتنموية فى البلاد من عدة نواحى :

١-فى الأوزان النسبية بين القطاعات الاجتماعية للإنتاج أى بين القطاع العام والحكومى من جهة ثانية والقطاع الخاص والأجنبى من جهة والقطاع التعاونى والأهلى من جهة ثالثة . بما يؤدى إلى خلق بيئة تنافسيه حقيقية تنعكس إيجاباً على مستوى معيشة ورفاهية المواطنين.

٢-تغيير الأوزان النسبية فى قطاعات الإنتاج الاقتصادية لصالح قطاعات الإنتاج السلعى خاصة قطاعى الزراعة والصناعة على حساب قطاعات الخدمات والتوزيع والتمويل والتجارة.

٣-تغيير خريطة التوزيع الإقليمى لتجارتنا الخارجية لصالح تعزيز التجارة البينية بين البلدان والشعوب العربية عبر سياسات صبورة ومثابرة لخلق فرص تكامل اقتصادي عربى على غرار الاتحاد الاقتصادي والنقدى الأوروبي.

٤-تعزيز الصناعات ذات الأبعاد الإستراتيجية لأمننا القومى وتطورنا العلمى وأهمها صناعات الفضاء والصواريخ وامتلاك الخبرة العلمية المتكاملة فى مجال الطاقة الذرية وبحوث البيوتكنولوجي والبحوث الطبية وتطوير السلالات الزراعية وغيرها.

٥-تنفيذ إستراتيجية البحث العلمى التى عرضها عدد من العلماء والخبراء والتى أبرز ملامحها إعادة هيكلة قطاع البحث العلمى فى مصر وتأهيله فى إطار (أهداف قومية واضحة ومحددة تضع من غرض كسر التفوق العلمى الإسرائيلى واحدة من أهم أهدافها) ، وكذلك ربط قطاعات البحث العلمى بقطاعات الإنتاج مباشرة فى كافة المجالات (نوصى بأن يكون من أولى أولويات مؤتمر مصر الثانى تقديم هذه الإستراتيجية للبحث العلمى على طاولة الجدل العام فى المجتمع المصرى).

٦-إعادة هيكلة قطاعات المال والتمويل والقطاع المصرفى بما يسمح بتمويل الأنشطة الإنتاجية والسلعية على حساب قطاعات الخدمات والتجارة والتمويل العقاري.

هوامش الفصل الثانى

(١) لمزيد **من التفاصيل حول مأسسة الفساد فى عهد الرئيس حسنى مبارك أنظر كتابنا : " أقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ ، والطبعة الثانية مكتب الأسرة ، الهيئة العامة للكتاب ٢٠١٣ .**

(٢) رضا عيسى ، ورقة العدالة الضريبية .. وجهة نظر دافعى الضرائب " ، القاهرة ، المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠١٠ .

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع كتابنا : " الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الإمتيازات والخصخصة " ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر ٢٠٠٤ .

(٤) أنظر فى تفاصيل نظام BOOT ، المرجع السابق .

(٥) لمزيد من التفاصيل حول العمولات والرشى فى قطاع المقاولات والتشييد ، خاصة فى عهد تولى الوزير محمد إبراهيم سليمان يمكن الرجوع إلى الكتاب الهام : محمد سعد خطاب " الكتاب السود لوزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان " ، القاهرة ، دار نشر الراوى ، الجزء الأول ، ٢٠٠٤ . وكذلك كتابنا " أقتصاديات الفساد فى مصر " ، مرجع سبق ذكره .

(٦)بوابة الاستثمار، الموقع الرسمى، http://www.investment.gov.eg/ar/EconomicIndicators/Pages/invind.aspx

(٧)المرجع السابق .

(٨)علماً بأن حظر البيع كان مفروضاً على شركات التأمين بينما لم يكن مفروضاً على الشركة القابضة فقامت الشركات بالبيع قبل الطرح بيوم واحد للشركة القابضة التى تمكّنت بشكل يبدو قانونياً من اختراق حظر البيع وحققت مكاسب طائلة بينما تضرر لهذا المستثمرون الجدد.

(٩)إبراهيم يسرى – أحد مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات " مذكرة للعرض على رئيس مجلس الوزراء الدكتور عصام شرف عن الصناديق الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص " ، القاهرة ، بدون تاريخ ، وإن كانت غالبا فى شهر يوليو عام ٢٠١١ ، وإبراهيم الشحات أبو جبل مراقب الحسابات بالجهاز " بلاغ إلى النائب العام رقم (٨٦٦٤) لسنة ٢٠١١ ، والبلاغ رقم (٨٨٢٠) بتاريخ ٢٠١١/٧/٢ .

(١٠)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر كتابنا " الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان " ، القاهرة ، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ، ٢٠٠٢ .وكذلك كتابنا " جذور الفساد الإدارى فى مصر " ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٩ .

(١١)أنظر كتابنا " اقتصاديات الفساد فى مصر " ، مرجع سبق ذكره .

(١٢)أنظر فى هذا : الجهاز المركزى للمحاسبات ، الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك " تقرير مراقب حسابات بنك مصر – عضو الجهاز بالملاحظات التى لم يتم الإتفاق على تصويبها الواردة ضمن الملاحظات التى أسفر عنها مراجعة القوائم المالية للبنك عن العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ . وكذلك :

–الجهاز المركزى للمحاسبات – المحاسب زينب عبد الحميد شحاتة ، والمحاسب مجدى كامل صالح " تقرير بأهم الملاحظات التى اسفر عنها فحص ميزانية بنك مصر فى ٢٠٠٣/٦/٣٠ والتى مازالت قائمة " . وكذلك :

–الجهاز المركزى للمحاسبات ، الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك " التقرير السنوى التفصيلى لبنك مصر عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٠٣/٦/٣٠ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل حول عمليات النهب الناتجة عن التعاقدات المصرية مع الخارج راجع كتابنا " أين البترول والغاز المصرى " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .

(١٤)الجهاز المركزى للمحاسبات ، " تقرير عن الخصخصة وأوجه التصرف فيها منذ بدايتها حتى ٢٠٠٦/٦/٣٠ ، القاهرة ، سرى جدا ، ٢٠٠٧ .

(١٥)أنظر كتابنا " البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٤ .

الفصل الثالث

إعادة توزيع الدخول .. مدخل أولى للعدالة الإجتماعية**

** ورقة بحثية قدمت فى مؤتمر المجلس القومى لحقوق الإنسان ، المنعقد فى فندق سفير بالقاهرة يوم الخميس الموافق ٢٠١١/١١/١٧ ، ويوجه الكاتب شكره إلى الدكتورة ميرفت التلاوى مسئولة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمجلس .

مقدمة ..

عندما أندفع طوفان ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ ، توافقت حناجر الثوار وتعانقت أفئدتهم ، وتوحد وجدانهم منذ اللحظة الأولى على شعارين أساسيين ، أولهما كان " أسقاط حسنى مبارك " ، وثانيهما كان ثلاثى الأبعاد مكون من ثلاثة كلمات جسدت طموحات المصريين فى " الخبز – الحرية – العدالة الإجتماعية " .

ووسط كل هذا الفيضان الإنسانى غير المسبوق فى تاريخ مصر الحديث ، تبلورت مضامين وأبعاد هذا الشعار الثلاثى الأبعاد ، المعمد بالدم طوال ثمانية عشر يوما ، وسقوط حوالى ألف شهيد من خيرة شباب هذه الأمة ، بالإضافة إلى ما يقارب عشرة آلاف مصاب أصابة الكثيرين منهم قاسية ومؤلمة علاوة على عدة مئات من المفقودين .

وشيئا فشيء تاهت من البعض ملامح وركائز تحقيق مطلب العدالة الإجتماعية Social Justice ، فذهب البعض إلى أعتبار مطلب " الحد الأدنى للأجور " و"الحد الأقصى " بمثابة الأساس الحقيقى لهذا الشعار ، بينما ذهب أخرون إلى أن جوهر هذه العدالة هو تنفيذ سياسة ضريبية جديدة تقوم على تحمل الطبقات الثرية ومن تمتعوا بثمار النمو المشوهه طوال الأربعين عاما الماضية بأعباء حقيقية تتناسب مع ما جنوه من أرباح ومكاسب .

وأعتبر أخرون بأن وجود سياسة جديدة فى مجال التوظف والتشغيل تمتص عدة ملايين من الشباب والفتيات من مستنقع البطالة بمثابة تحقيق لمطلب العدالة الإجتماعية .

أما كبار السن والمتقاعدين فإن العدالة الإجتماعية تتمثل وتتركز فى وجود نظام جديد لمعاشات التقاعد والخدمات العلاجية والصحية يتلائم مع أحتياجاتهم ومتطلباتهم ، ويحفظ لهم كرامتهم وأنسانيتهم فى نهاية رحلة الحياة والكفاح .

وبين هذا وذاك ، جاء المطلب الأكثر ريديكالية من الشباب وقوى الثورة بضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات كمدخل طبيعى لتحقيق شعار الثورة الجوهرى فى العدالة الإجتماعية .

ومن هنا تأتى أهمية التأسيس العلمى والمنهجى لمفهوم " العدالة الإجتماعية " فى أبعاده ومكوناته المختلفة ، وفى مسعى موضوعى لوضع اللبنات الأولى فى عملية إعادة بناء الدولة المصرية الجديدة التى نبتغيها جميعا ، سواء من الشهداء وأهاليهم أو من الذين كتبت لهم الحياة وسط لهيب النار والبارود .

****

أولا : ملامح الفقر وحدوده قبل ثورة ٢٥ يناير

تتجاور وتتراكب وتتزامن وتتصاحب فى مصر ؛ مظاهر ومعطيات تبدو متناقضة ؛ وتدفع بكثير من الباحثين والمحللين والدارسين للحالة المصرية الى الارتباك والحيرة.

فالمظاهر والمعطيات المتناقضة ؛ تخدم من حيث الأغراض والأهداف السياسية أصحاب الخطابات المتصارعة. فمن جهة يجد الخطاب الحكومى والمتحدثين باسمه من المعطيات والبيانات ما يشير إلى النتائج الايجابية لسياساتهم وفاعلية نظرتهم لمسار التطور " والتنمية " القائمة منذ عام ١٩٧٤ على آليات السوق وهيمنة المشروع الرأسمالى الخاص المحلى والأجنبى ويأخذون من هذه المعطيات المؤشرات الرقمية ذات الدلالات الاجتماعية الآتى :

١–أن ٣٦٪ من الأسر المصرية تمتلك سخان مياه (كهرباء أو غاز) وقد زادت هذه النسبة بين الأسر الحضرية لتصل إلى ٦٢٪ بينما هى لم تزد عن ١٥٪ بين الأسر الريفية ، وذلك وفقاً لبيانات مرصد أحوال الأسرة المصرية عام ٢٠٠٨ [١].

٢–وأن ٨٧.٩٪ من الأسر المصرية يمتلكون غسالة ملابس عادية أو اتوماتيكية ، وقد بلغت هذه النسبة فى الحضر ٩٣.٨٪ مقابل ٨٣.١٪ بين أسر الريف وذلك عام ٢٠٠٨[٢].

٣–أن ٨٠٪ من الأسر المصرية تمتلك ثلاجة كهربائية ويبلغ هذا المعدل ٩٠٪ بين أسر الحضر ، بينما لم يزد عن ٧٠٪ لدى الأسر فى الريف ، وذلك عام ٢٠٠٨ [٣].

٤–وأن ٨٩.٥٪ من الأسر المصرية تمتلك جهاز تليفزيون ، وتتفاوت بين سكان الحضر ٩٤.٦٪ مقابل ٨٥.٣٪ بين أسر الريف وذلك عام ٢٠٠٨[٤].

٥–وأن هناك ١١.٧ سيارة لكل ١٠٠ أسرة فى مصر عام ٢٠٠٧ (أى بنسبة ١١.٧٪ من اجمالى الأسر) بينما كان ١٠ سيارات فقط لكل مائة أسرة عام ٢٠٠٠(أى بنسبة ١٠.٠٪) عام ٢٠٠٠ [٥].

٦–وأن عدد السيارات الخاصة فى مصر قد زاد من ١.٦ مليون سيارة فى يونيو عام ٢٠٠٤ إلى ٢.٢ مليون سيارة فى يونيو عام ٢٠٠٨ (أى بزيادة ٣٧.٥٪) خلال ٤ سنوات (أى بمتوسط سنوى ٩.٤٪) [٦].

٧–وأخيراً فإن عدد الوحدات السكنية فى مصر قد زاد من ١٢.٣ مليون وحدة سكنية عام ١٩٩٦ إلى ١٦.٥ مليون وحدة سكنية عام ٢٠٠٦ (أى بزيادة ٣٤.٠٠٪) خلال عشر سنوات بمتوسط سنوى ٣.٤٪ [٧] . بما يشير إلى نمو فى حركة البناء والمساكن بصرف النظر عن عدد الوحدات الخالية أو المسكونة أو التى مازالت تحت التشطيب ، أو نوع المساكن المقامة .

٨–هذا بخلاف التطور الذى طرأ فى أعداد مستخدمى التليفون المحمول الذين زادوا من ٤ مليون مشترك عام ٢٠٠٤ إلى ما يقارب ٤٥ مليون عام ٢٠١٠ ، وبالتالى فقد قفزت أعداد العائلات التى تحوذ على أجهزة هاتف محمول من ١٤.٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦٢.٨% من الأسر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، أما الأسر التى تملك أطباق دش فقد زادت من ١٩.٠% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٦١.٢% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٨).

٩–ومن جانب أخر فقد بلغ المتوسط السنوى لأستهلاك الأسر المصرية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالى ١٧,٣ ألف جنيه (٩)

كل هذه المؤشرات والمعطيات الرقمية تؤكد وجود تحسن ملحوظ فى مستوى معيشة فئات واسعة من المصريين وبرغم أن هذه المؤشرات من طبيعة حقيقية إلا أن النتائج المستخلصة من جانب الخطاب الحكومى المصرى فى عهد نظام الرئيس المخلوع حسنى مبارك والمتحدثون بأسمه ؛ تكاد تخلط بين النتائج والأسباب حيث يجرى تجاهل الحقائق التالية :

أولاً : أن جزء كبيراً من هذه المعطيات المعيشية الجديدة فى حياة المصريين هى نتاج تدفقات مالية خارجية (تحويلات المصريين بالخارج) أكثر من كونها نتاج سياسات تنمية داخلية ودورة اقتصادية محلية ذات طبيعية إنتاجية.

ثانياً : أن انتعاش سوق العقارات والمضاربة عليها وعلى الأراضى طوال خمسة وثلاثون عاماً من عمر تجربة الانفتاح (١٩٧٤– ٢٠١٠) قد خلق مرتكزات جديدة للثروة والمال أعادت بدورها خلق بنية اجتماعية وطبقية قائمة على تركز الثروة وتآكل أثر التحسن النسبى لأحوال فئات واسعة من العمال والحرفيين والمهنيين بسبب حركة الهجرة المؤقتة والعمل فى الدول العربية النفطية فى عقدى السبعينات والثمانينات (ليبيا . العراق . السعودية . وبقية دول الخليج).

ثالثاً : أن جزءاً ليس بقليل من هذا التحسن فى مؤشرات المعيشة لدى قطاعات من الفقراء ومحدودى الدخل كان من جراء انتعاش حركة الأموال السوداء Economy Blackأو أموال الفساد (كالأكراميات . الرشى . الدروس الخصوصية .. الخ) التى جرفت قطاعات وأنشطة عديدة على ضفاف حركة البناء والتشييد التى جرت طوال هذه العقود الأربعة فى جميع أنحاء البلاد(١٠).

رابعاً وأخيرا : فإن القائلين بهذه المؤشرات يتغافلون على أن جزء من هذه المعطيات هى نتاج عملية تراكمية ممتدة منذ منتصف الخمسينات حينما شرعت الدولة فى الفترة الناصرية بانتهاج سياسات تنمية قائمة على إحلال الواردات وفتحت آفاقاً واسعة للاستهلاك المتنوع للفئات الوسطى فأنتشرت الأجهزة المعمرة لدى الأسر المصرية خاصة فى المدن والحضر.

وعلى النقيض فإن الخطاب المعارض يقدم مؤشرات ومعطيات معاكسة للأولى من قبيل :

١- أن أعداد المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعى . وهم أدنى الفئات حرماناً . قد زاد من ١٤١.٢ ألفاً عام (١٩٩٠/١٩٩١) إلى ٨٠٠ ألفاً عام (٢٠٠٠/٢٠٠١) ثم إلى ١.٣ مليون مستفيد عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨) [١١] بما يؤكد أن أعداد الفقراء فقراً مدقعاً يتزايدون عاماً بعد آخر ولا يتناقصون.خاصة إذا عرفنا أن إجمالى المبالغ المصروفة من الموازنة العامة ذلك العام لهؤلاء لم يزد على مليار جنيه ، وبالتالى فأن متوسط ما يخص صاحب المعاش الواحد لم يزد على ٦٤,٠ جنيها شهريا (١٢).

٢- وأن عدد أصحاب معاشات التقاعد والمستحقين عنهم قد بلغوا عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالى ٧,٥ مليون مواطن ، مقابل ٥,٩ مليون مواطن عام ١٩٩٢/٩١ ، وهؤلاء يتقاضون مبالغ مالية متدنية للغاية تجعلهم فى أدنى درجات السلم الاجتماعى (١٣) . وإذا أخذنا بمعدل إعالة لهؤلاء بمتوسط فردين أضافيين فيكون لدينا حوالى ٢١,٠ مليون مواطن يندرجون فى أدنى السلم الإجتماعى .

٣- أن عدد حائزى البطاقات التموينية للسلع المدعومة . وهم الفئات الأقل من الوسطى . قد تزايدوا بدورهم حتى تجاوزوا ١٣.٣ مليون بطاقة (أى بمتوسط ٦٣ مليون إنسان).مقابل ٣٩,٤ مليون مستفيد عام ٢٠٠٥ (١٤).

٤- وفى مجال الخدمات التعليمية تؤكد كل المؤشرات بأن تدهوراً واضحاً قد حدث فى العملية التعليمية ومنها أن ٥٧٪ من طلاب المدارس عموماً يحصلون على دروس خصوصية تزيد هذه النسبة الى ٥٩٪ فى المدارس الحكومية وتصل الى ٥٢٪ فى المدارس الخاصة والى ٤٢٪ فى المدارس التجريبية ، وذلك وفقاً لنتائج استطلاع للرأى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء فى نوفمبر من عام (٢٠٠٨) [١٥] بينما تؤكد نسبة ٦٣٪ من الأسر المصرية أن أبناؤهم يحصلون على دروس خصوصية [١٦] وأشارت دراسات علمية بأن حجم الإنفاق الأسرى على التعليم قد تجاوز ٥٤ مليار جنيه فى عام (٢٠٠٦) [١٧] بما يعنى تآكلاً كاملاً للمبدأ الدستورى الخاص بمجانية التعليم الحكومى.

٥- أما عن الحالة الصحية فإن المؤشرات المتاحة تثير القلق إن لم يكن الفزع حيث أظهرت المسوح الصحية أن نحو ٩ مليون شخص مصابون بأمراض الكبد الفيروسية أى بنسبة ٩,٨% من إجمالى السكان فى البلاد ، بينما مرضى السرطان يزيدون على ٤ مليون إنسان ، علاوة على زيادة سنوية فى مصابى هذا المرض الفتاك بحوالى ١٠٠ ألف إنسان ؛ أما مرضى السكر فهم يزيدون فى مصر عن ٤ مليون مريض ؛ ومرضى القلب يزيدون على ٥ مليون مريض ؛ هذا بخلاف حوالى ٤ مليون آخرين من مرضى الكلى كثيرون منهم يعانون من الفشل الكلوى [١٨] .

٦ –معدلات من يقعون تحت " خط الفقر " . المقدر بدولارين يومياً للفرد . يتراوحون بين ٢١.٦٪ من اجمالى سكان مصر (أى حوالى ٢٧.٠ مليون مواطن) فى تقدير تقرير التنمية البشرية الأخير لعام (٢٠١٠) [١٩] بينما تشير مصادر ودراسات أخرى إلى أن هذه النسبة تزيد على ٤٣٪ من اجمالى السكان فى مصر [٢٠] بينما الذين يقعون فى دائرة الفقر المدقع يصلون إلى ٢٠٪ من سكان مصر.

٧–ومن مؤشرات الفقر كذلك تلك التى تشيرإلى ظاهرة إنتشار موائد الرحمن فى شهر رمضان من كل عام حيث قدرها مركز معلومات مجلس الوزراء بحوالى ١٣٥٠٠ مائدة ، يتردد عليها حوالى ٢ مليون مواطن هم من أفقر الفقراء فى البلاد ، حيث تبين أن ٧٨.٠% منهم من العاملين بالقطاع الخاص ، وأن هذه الموائد تتكلف سنويا حوالى ٥٠٠.٠ مليون جنيه وفقا للمسح الذى قام به مركز معلومات مجلس الوزراء ، كما تبين أن ٤١.٠% من المترددين على هذه الموائد من المتعطلين (٢١) .

وعلى أى حال فإن معيار " **الدولارين مكافئ** " لم تعد ذات معنى فى تحليل خرائط الفقر ومؤشراته العلمية فى بلد ما.

إذن على جانبى ضفاف النهر يقدم كل طرف ما يؤكد صحة منطلقاته سواء من الجانب الحكومى والرسمى أو الجانب المعارض والرافض لهذه السياسات الحكومية.

ثانيا : ركائز سياسات العدالة الإجتماعية

الانتقال من طرح الشعار بكل مثالياته وشوق البسطاء من الناس والمحرومين ، إلى وضع السياسات العامة التى تعنى وضوح الأهداف وفاعلية أجهزة وأدوات التنفيذ ، وكفاءة أجهزة التقييم والمراجعة والتصويب ، يتطلب منذ اللحظة الأولى التحديد الدقيق لركائز وأسس هذه السياسات العامة المطلوبة .

وهنا فأن تطبيق وتنفيذ شعار " العدالة الإجتماعية " كهدف رئيسى من أهداف الثورة المصرية المجيدة فى الخامس والعشرين من يناير يستلزم وضع سياسات فى عدة مجالات متوازية ومتكاملة وهى :

١- وجود سياسات جديدة عادلة فى مجال التشغيل والتوظف ترتكز على عدة معايير لعل أهمها أنتفاء أساليب الوساطة والمحسوبية فى شغل الوظائف عموما والقيادية خصوصا ، خاصة ونحن نعانى من حجم بطالة يتجاوز ثمانية ملايين شاب وفتاة (٢٢) .

٢- سياسات عادلة للتعليم تخفف الأعباء عن كاهل الأسر المصرية عموما والأسر الفقيرة خصوصا وترد الإعتبار للمبدأ الدستورى الخاص بمجانية التعليم فى جميع مراحله من ناحية ، وترد الأعتبار كذلك للمدرسة الحكومية كأساس لقاعدة التعليم فى البلاد ، وكل ما يتطلبه ذلك من تحسين أوضاع المعلمين والأبنية التعليمية ، والمناهج التعليمية ، والمناهج التربوية ، ونظم الإمتحانات وتنمية المهارات والقدرات .. الخ(٢٣)

٣- سياسات جديدة عادلة فى مجال الرعاية الصحية والعلاجية ، تقوم على توفير مظلة للتأمين الصحى لكل المصريين – خاصة محدودى الدخل والمسنين – وإعادة هيكلة النظام الصحى والمنظومة الصحية عموما ، مع هيكلة الإدارة المالية لهذا القطاع الصحى (٢٤) .

٤- سياسات عادلة للأسكان ، تقوم على إجراء تغيير جذرى فى السياسات التى ظلت قائمة طوال الأربعين عاما الماضية ، والمعتمدة على مفهوم " التمليك " ، وحرمان الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى من فرص حقيقية للسكن ، حيث تركزت

الاستمارات الحكومية طوال العقود الثلاثة الأخيرة على تنفيذ برامج للإسكان تقوم على فكرة بناء ثم بيع الوحدات المقامة مثل مشروعات أبنى بيتك وغيرها .

٥- سياسات عادلة لضبط الأسواق والأسعار من خلال تفكيك الإحتكارات الراهنة المسيطرة على هياكل التجارة والإستيراد والصناعات الأساسية (كالحديد والأسمنت والأسمدة واللحوم والزيت والسكر .. الخ) وتعزيز صور المنافسة الحقيقية فى الأسواق ، وذلك عبر سياسات جديدة للتشريع والأجهزة التنفيذية والأهلية وتوسيع صلاحياتها .

٦- سياسات عادلة فى مجال الزراعة والتسويق الزراعى ، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وتفكيك الأحتكارات الراهنة المسيطرة على مدخلات الإنتاج الزراعى (البذور والسماد والمبيدات .. الخ) وإعادة النظر فى نظم التمويل الزراعى والتسويق الزراعى بعيدا عن هيمنة الإحتكارات الراهنة .

٧-سياسات عادلة فى نظم التأمينات الإجتماعية وشبكات الأمان الإجتماعى ، بما يدخل إلى مظلتها ملايين العاملين بأجر فى القطاع غير المنظم ، ويلزم أصحاب المشروعات الخاصة بالتأمين الحقيقى على العاملين فى مشروعاتهم والإلتزام الكامل بنصوص قوانين العمل والتفتيش على المنشأت الخاصة والاستثمارية .

٨- سياسات عادلة للأمن والقضاء ، تجعل أجهزة الأمن بعيدة عن التحزبات السياسية والتحيزات الاجتماعية ، وتضمن بقاءها فى حماية القانون بنصوصه وروحه دون تعال أو قهر ، وكذلك المؤسسة القضائية ، فالعدالة البطيئة أو المشاركة فى جرائم تزوير الانتخابات هى ظلم بين دون زيادة أو نقصان .

٩- سياسات عادلة للبيئة والنظافة وسلامة الطرق ووسائل النقل العام (قطارات – سفن – سيارات .. الخ) ، دون تحيز لمناطق أو قطاعات اجتماعية على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب .

١٠-وأخيرا وليس آخرا ، سياسات عادلة لتوزيع الدخول تقوم على ثلاثة أركان أساسية هى :

(أ) تطبيق عادل ومتوازن لمبدأ الحد الأدنى للأجور والمرتبات فى كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والخدمية ، حكومية كانت أو خاصة أو أستثمارية ، طالما أنها داخل الحدود المصرية

(ب) تطبيق صارم لمبدأ الحد الأقصى للدخول فى القطاعات الحكومية والمصرفية الحكومية وفقا لمعادلة ٣٦ مثلا .

(ج) سياسات ضريبية جديدة تقوم على مبدأ عدالة توزيع الأعباء والمزايا ، عبر قانون جديد للضرائب يقوم على فكرة الضريبة التصاعدية على الدخول والأرباح وأخضاع الأرباح الرأسمالية Capital Gains للضريبة المعمول به فى معظم دول العالم المتقدم كما سوف نعرض بعد قليل

وهكذا يجرى إعادة توزيع الدخول بين العناصر المشاركة فى الإنتاج القومى والدخل القومى .

فلنتوقف هنا قليلا لشرح أبعاد ومكونات عملية إعادة توزيع الدخول كأحد المداخل الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية

ثالثا : آليات توزيع الدخول والثروات وتاثيرها على العدالة الإجتماعية

أذن .. بهذا المعنى فإن إعادة توزيع الدخول هو أحد أهم آليات تنفيذ شعار الثورة " العدالة الإجتماعية " ، هذا ناهيك عن الحاجة الضرورية لإعادة توزيع الثروات ذاتها ، بعدما تبين بعد الثورة مقدار الفساد ونهب المال العام والأصول المملوكة للشركات العامة الذى جرى طوال ثلاثين عاما أو يزيد ، وترتب عليها تركز هائل للثروات لدى طبقة محددة من رجال المال والأعمال المرتبطين بالحكم والإدارة (أراضى ، عقارات ، ودائع ، منشأت وغيرها) .

فإذا كان الدخل القومى National Income هو حصيلة القيم المضافة الصافية فى المجتمع [**] فى فترة محددة – عادة سنة – حيث يتوزع بين (٢٥):

- عوائد حقوق التملك .
- عوائد الأجور المدفوعة .

وقد جرى تغيير تدريجى فى الأوزان النسبية بين هذين الطرفيين الاجتماعيين والاقتصاديين ، حيث أنخفض نصيب كاسبى الأجور والمرتبات بكافة قطاعات النشاط الاقتصادى ، سواء بالقطاع الحكومى أو الأعمال العام والخاص أو الأجنبى من ٤٥% عام ١٩٧٣ ، إلى أن بلغ حوالى ٢٢% من الدخل القومى فى أواخر عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ .

وبالمقابل زادت عوائد التملك بكافة صورها (الخاصة والحكومية) سواء فى صورة أرباح أو فوائد أو ريوع زراعية وعقارية وغيرها . وهكذا فإن عوائد حقوق التملك التى تتخذ صور شتى ولأطراف متعددة سواء حكومية أو لرجال المال والأعمال والمؤسسات المالية (كالبنوك وشركات التأمين والسمسرة والبورصات .. الخ) يزداد نصيبها من كعكة الدخل القومى .

فإذا حاولنا تحديد الحجم التقديرى لعوائد الأجور المدفوعة نظرا لغياب بيانات دقيقة وأحصاءات يمكن الثقة فى دقتها ، فأن حجم الأجور والمرتبات عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ تقدر على النحو التالى :

جدول رقم (٥)

توزيع عوائد الأجور المقدرة فى القطاعات الرسمية بالاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠

البيان	حجم الأجور بالمليون جنيه
الأجور المدفوعة فى قطاعات الموازنة العامة للدولة *	٨٦١٣٥.٠
الأجور المدفوعة فى الهيئات الاقتصادية **	٨٨١١.٠
الأجور المدفوعة فى الشركات القابضة وشركات قطاع الأعمال العام وشركات القطاع العام ***	١٠٠٠٠,٠
الأجور المدفوعة بالقطاع الخاص غير المنظم @	٥٠٤٠٠.٠
الأجور المدفوعة بالقطاع الخاص المنظم&	٥٤٠٠٠.٠

الأجور المدفوعة بالقطاع المشترك والأجنبي &*	١٥٠٠٠٠٠
الأجمالى	٢١٥٣٤٦٠٠

المصدر : لطريقة حساب الأجور فى هذا الجدول راجع الملحق الحسابى رقم (١) .

*** هذا بخلاف الأجور والمكافآت المدفوعة فى شبكات الفساد والاقتصاد الخفى مثل الصناديق الخاصة التى تزايد أعدادها لتتراوح بين تسعة آلف إلى ١٢ ألف حساب وصندوق خاص .**

أى أن حصة كاسبى الأجور والمرتبات فى مصر عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ قد بلغ حوالى ٢١٥,٤ مليار جنيه تتوزع على حوالى ١٨,٠ مليون عامل ومشتغل (مقابل حوالى ٧ إلى ٨ مليون عاطل) ، وتتشكل هذه الحصة الأجرية حوالى ٢٠% من الدخل القومى فى ذلك العام .

صحيح أن هذه الأجور والمرتبات لا تذهب كاملة إلى مستحقيها حيث يجرى عليها أستقطاعات متعددة (ضرائب كسب العمل والتمغة والتوقيع وحصة العامل من التأمينات الإجتماعية والتأمين الصحى .. الخ) بحيث أن نسبة هذه الإستقطاعات تتراوح بين ١٣% إلى ٢٢% من إجمالى الأستحقاقات الأجرية للعامل طوال العقدين الأخيرين مقابل ٧% إلى ١٣% طوال عقدى الستينات والسبعينات من القرن الماضى .

هذا ناهيك عن التلاعب الفج الذى يجرى فى قطاع الأعمال الخاص حيث لا يجرى التأمين على العاملين لديهم بكامل الأجر المستحق ، مما يحرم العامل وأسرته من مستحقاته الفعلية من معاشات التقاعد بعد بلوغ السن القانونية . ويزيد من العبء الواقع على عاتق كاسبى الأجور والمرتبات بعدين إضافيين هما :

الأول :الإختلال الكبير فى هيكل الأجور والمرتبات والمكافآت داخل القطاع الحكومى ذاته ، سواء بين العاملين بالجهاز الإدارى (١,٣ مليون موظف) ، والعاملين بالإدارة المحلية (٣,٥ مليون موظف) والهيئات الخدمية (٥٠٠ ألف موظف) ، وبعضهم البعض ، أو داخل كل قطاع من هذه القطاعات ، حيث تتباين دخول ومكافآت العاملين بين الإدارات المختلفة والأفرع التابعة لنفس الجهة .

الثانية : الإختلال الكبير الناتج عن زيادة أعباء المعيشة على محدودى الدخل بسبب عمليات الخصخصة الجزئية التى تجرى منذ مطلع التسعينات تحت شعار تخفيف العبء عن كاهل الحكومة فى قطاعات هى بحكم الدستور والقانون من أهم واجبات الدولة والحكومة مثل قطاعات التعليم والصحة والأسكان . بحيث أصبح الأنفاق العائلى على هذه القطاعات يبتلع معظم دخول الأسر المصرية ، ففى التعليم بلغ ما أنفقته الأسر المصرية عام ٢٠٠٦ حوالى ٣٦ مليار جنيه إلى ٥٤ مليار جنيه ، بينما لم يزد ما خصصته الموازنة الحكومية فى ذلك العام على ٢٨,٠ مليار جنيه فقط ..!! (٢٦) .

فكيف نعيد توزيع الدخول بأستخدام آليتى " الأجور والمرتبات " من ناحية ، و" السياسات الضريبية " الجديدة من ناحية أخرى ؟

** القيمة المضافة الصافية =(الانتاج الإجمالى بسعر السوق) – (إعانات الانتاج والتصدير + الضرائب والرسوم السلعية والجمركية + المستلزمات السلعية والخدمية + مخصصات الإهلاك)

أولا : سياسات الأجور والمرتبات المطلوبة

أن المدخل الصحيح لوضع سياسات جديدة وعادلة ومتوازنة للأجور والمرتبات فى مصر بعد ثورة يناير المجيدة ، يبدأ من التشخيص الدقيق لملامح الوضع الراهن وتفاصيله ، سواء فى قطاعات الحكومة بكافة مكوناتها **، أو القطاع الرأسمالى الخاص والمشترك والأجنبى .

(١) فلنبدأ بسياسات الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى :

تكشف الدراسات المتعمقة لنظم الأجور والمرتبات فى مصر عن فداحة السياسات الأجرية المتبعة وأخلالها الجسيم بقيم العدالة الاجتماعية ، سواء فى القطاع الحكومى أو الخاص . ناهيك عما تخلفه من بيئة عمل غير إيجابية مشحونة بالتوتر والتوجس والبغضاء (٢٧) .

فلنتأمل معا توزيع الأجور والمرتبات بقطاعات الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الستة الأخيرة لنكتشف جوهر الخلل :

جدول رقم (٦)

توزيع باب الأجور وتعويضات العاملين طبقاً للتوزيع القطاعي خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠١١/٢٠١٠

" بالمليون جنيه "

السنوات	الجهاز الإداري للدولة		الإدارة المحلية		الهيئات الخدمية		الاجمالى	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	المجموع	١٠٠٪
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٨٠٥٥.٥	٣٩.٤٪	٢١٧٠٦.٨	٤٧.٣٪	٦٠٨٠.٤	١٣.٣٪	٤٥٨٤٢.٧	١٠٠٪
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠١٩٠.٠	٣٩.٣٪	٢٤٠٨٧.٠	٤٦.٨٪	٧١٥٣.٠	١٣.٩٪	٥١٤٣٠.٠	١٠٠٪
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٥٠٧١.٠	٤٢.١٪	٢٦٥٢٢.٠	٤٤.٥٪	٧٩٨١.٠	١٣.٤٪	٥٩٥٧٤.٠	١٠٠٪
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٠١٩٦.٢	٣٩.٦٪	٣٥٩٩٢.٨	٤٧.٣٪	٩٩٥٨.١	١٣.١٪	٧٦١٤٧.١	١٠٠٪
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٦٩٨٧.٠	٤٢.٩٪	٣٨٨٦٨.٠	٤٥.٢٪	١٠٢٨٠.٠	١١.٩٪	٨٦١٣٥.٠	١٠٠٪
٢٠١١/٢٠١٠	٣٩٠٦٤.٩	٤١.٣٪	٤٤١٦٥.٣	٤٦.٧٪	١١٣٧٨.١	١٢.٠٪	٩٤٦٠٨.٥	١٠٠٪

المصدر :وزارة المالية ، البيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ صفحات (٥٠، ٥١، ٥٢) ، وللعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٦ صفحات (٣٦، ٣٧) ، وللعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ، القاهرة ، أبريل ٢٠٠٧ صفحات (٤٠، ٤١) ، مجلد الحساب الختامي لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ القاهرة ، أبريل ٢٠١٠ صفحات (١٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦) ، البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٩ صفحات (

١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢) ، وللعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٠ صفحات (١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨).

لاحظوا هنا ثلاثة حقائق :

الأولى : أن الجهاز الإداري والعاملين فيه (وعددهم حوالي ١,٣ مليون موظف أكثر من نصفهم بوزارة الداخلية) يستحوذون وحدهم على النسبة الأكبر من كعكة الأجور والمرتبات والمكافآت.

الثانية: أن العاملين في الإدارة المحلية (وعددهم يزيد على ٣,٥ مليون موظف) يكاد يحصلون على ما يحصل عليه زملائهم في الجهاز الإداري للدولة.

الثالثة: داخل الجهاز الإداري نفسه هناك خلل كبير جداً بين بعض الوزارات وبعضها البعض وبين الأجهزة وبعضها البعض بل وداخل إدارات الوزارة الواحدة أو الجهاز الواحد (مكتب الوزير .. الخ).

وكمثال على هذا الخلل الجوهرى دعونا نقرأ هذا البيان الذى يظهر مقدار التفاوت الرهيب فى الإستحقاقات الأجرية بين العاملين فى الحكومة المصرية ، فهنا نجد أن العاملين فى رئاسة الجمهورية يحصلون شهريا على حوالى ١٨٠٠% من المرتب الأساسى ، بينما يحصل العاملون فى رئاسة مجلس الوزراء على حوالى ١٣٧٥% من المرتب الأساسى وهكذا بالنسبة لحوالى ٣٥ وحدة إدارية ، بينما يحصل العاملون فى الإدارة المحلية بالمحافظات (وعددهم ٣,٥ مليون موظف) على ١٢٥% فى المتوسط على أكثر تقدير من المرتب الأساسى شهريا ..!!

جدول رقم (٧)

متوسط المكافآت والأجور التى يحصل عليها العاملون فى أعلى الوحدات الإدارية الحكومية فى مصر عام ٢٠١١

م	الجهة	نسبة المكافآت	عدد الجهات
	أولاً : بيان نسب المكافآت المطبقة بالجهاز الإداري للدولة (كادر عام)		
١	رئاسة الجمهورية	١٨٠٠٪	٦ جهات فوق نسبة الـ ١٠٠٪ حتى ١٨٠٠٪
٢	الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء	١٣٧٥٪	
٣	وزارة الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية	١٠٢٠٪	
٤	مصلحة الضرائب العامة	١٠٠٠٪	
٥	قطاع الأسرة والسكان (وزارة الأسرة والسكان سابقاً)	١٠٠٠٪	
٦	مصلحة الضرائب على المبيعات	١٠٠٠٪	
٧	الجمارك	٩٠٠٪	٤ جهات تحصل على نسبة ٩٠٠٪
٨	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٩٠٠٪	
٩	هيئة الرقابة الإدارية	٩٠٠٪	
٠	وزارة الاستثمار	٩٠٠٪	
١	اللجنة العليا للانتخابات	٨٠٠٪	١ جهة نسبة ٨٠٠٪
٢	وزارة التعاون الدولي	٧٩٠٪	٥ جهات فوق نسبة الـ ٧٠٠٪ وأقل م ٨٠٠٪
٣	مركز معلومات قطاع الأعمال العام	٧٥٠٪	
٤	وزارة الدولة للتنمية الإدارية	٧٢٥٪	

م	الجهة	نسبة المكافآت	عدد الجهات
٥	دار الإفتاء المصرية	٧٠٠٪	
٦	قطاعي التجارة الخارجية	٧٠٠٪	
م	الجهة	نسبة المكافآت	عدد الجهات
ثانياً : بيان نسب المكافآت بالهيئات الخدمية (كادر خاص)			
١	الجامعات	٦٥٠٪	الجامعات ٢٥ بنسبة ٦٥٠٪
٢	مركز بحوث الإسكان	٦٥٠٪	٣ جهات دون نسبة الـ ٧٠٠ ٪ حتى نس ٦٠٠٪
٣	البحوث التربوية	٦٠٠٪	
٤	المركز القومي للامتحانات	٦٠٠٪	
٥	أكاديمية الفنون	٥٤٥٪	١ جهة بنسبة ٥٤٥٪
٦	الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية	٤٤٠٪	٣ جهات دون نسبة الـ ٥٠٠٪ حتى ٠٠
٧	مركز البحوث الزراعية	٤٢٠٪	
٨	المركز القومي لبحوث المياه	٤١٠٪	
٩	هيئة الرقابة والبحوث الدوائية	١٧٥٪	١ جهة دون الـ ٢٠٠% وستستفيد م تطبيق أحكام المادة (١١) من المرسو بقانون رقم (٥١) لسنة ٢٠١١ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١

المصدر " الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، رئاسة الجهاز ، بيان غير معلن ، حصل عليه الباحث شخصيا ، سبتمبر ٢٠١١

ويرجع الخلل الخطير فى نظام الأجور إلى ما جرى منذ يوليو عام ١٩٨٧ من تغيير فى بنية وهيكل الأجور ، حيث أخذت عناصر الأجور المتغيرة (المكافآت التشجيعية الشهرية – الحوافز – الأجور الأضافية .. وغيرها) فى الزيادة عاما بعد أخر على حساب الأجر الأساسى Base Salary بحيث أصبحت عناصر الأجور المتغيرة تشكل حوالى ٨٠% من الدخل الوظيفى .

ويعتمد زيادة الأجور المتغيرة فى الإدارة الحكومية على عاملين لا ثالث لهما هما :

الأول : مدى قوة ونفوذ الوزير أو ما يسمى السلطة المختصة Concerned Authority فى هذه الوحدة الإدارية أو تلك ، خاصة فى علاقته بشخصين هما وزير المالية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

الثاني : مدى قوة ونفوذ الوحدة الإدارية ذاتها مثل رئاسة الجمهورية ، أو رئاسة مجلس الوزراء أو الجهاز المركزى للمحاسبات أو الرقابة الإدارية .. الخ .

ويظهر البيان التالى وجه أخر من وجوه الخلل فى هيكل وبنية نظام الأجور بالقطاع الحكومى فى عناصره المختلفة .

** الجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية ، ثم نعرض للهيئات الاقتصادية بصورة مستقلة .

جدول رقم (٨)

تطور الأجور وتعويضات العاملين طبقا للمجموعات على مستوى الموازنة العامة للدولة

خلال الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٦) حتى (٠١٠/٢٠١١) " بالمليون جنيه "

البيان	٠٦/٢٠٠٥	٠٧/٢٠٠٦	٠٨/٢٠٠٧	٠٩/٢٠٠٨	٠١٠/٢٠٠٩	١١/٢٠١٠
	فعلـــــى				موازنة	مشروع موا
إجمالى الأجور والتعويضات للعاملين	*٤٥٨٤٢.٧*	*٥١٤٣٠.٠*	*٥٩٥٧٤.٠*	*٧٧١٧٩.٠*	*٨٦١٣٥.٠*	*٤٦٠٨.٥*
الوظائف الدائمة	١٢٧٧٤.٦	١٣٦٩١.٠	١٤٧٢٥.٠	١٥٣١٦.٠	١٧١٢٣.٠	٩١٠١.٠
الوظائف المؤقتة	٢٨٤.٤	٣٨٨.٠	٥٤٦.٠	٩٣٤.٠	١٠٤٥.٠	١٤١٩.٠
المكافآت	١٤٠٨٤.٩	١٦١٨١.٠	١٩٢٦٧.٠	٢٦٩٣٣.٠	٢٩٦٩٤.٠	٣٦٥٠.٣
البدلات النوعية	١٧٢٥.٩	١٨٧٧.٠	٢٠٢٠.٠	٦٧٠٧.٠	٧٨٣٥.٠	٨٩٦٣.٦
المزايا النقدية	٤٧٧٢.٧	٦٠١٥.٠	٦٩٨٦.٠	**١٢١٧٢.٠	١١٣٣٣.٠	٠٧٣٧.١
المزايا العينية	١٠٠١.١	١١٨٠.٠	١٤٣٦.٠	١٧٢٣.٠	٢٠٣٤.٠	٢٢٦٣.٣
المزايا التأمينية	٥٢٨٣.٧	٥٨٩٨.٠	٦٥٣٨.٠	٨٠٠١.٠	٨٦٨٦.٠	٩٤٤٤.٨
الأجور الإجمالية والاحتياطيات العامة	٥٩١٥.٤	٦٢٠٠.٠	٨٠٥٦.٠	٥٣٩٤.٠	٨٣٨٥.٠	٩٠٢٩.٢

المصدر : وزارة المالية ، البيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٦ من ص ٥٠ إلى ٥٢ ، والبيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ من ص ٣٦ إلى ٣٧ ، والبيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ من ص ٤٠ إلى ٤١ ، والبيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ من ص ١٠٨ إلى ١١٢ (والمتضمن المتوقع للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، والبيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ من ص ١٠٤ إلى ١٠٨.

** في هذا العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ زادت العلاوة الخاصة بنسبة ٣٠٪ مما أدى لتغيير الأوزان النسبية لبقية مكونات الأجور والمرتبات.

وهذا هو التوزيع النسبى لبنود الأجور :

جدول رقم (٩)

التوزيع النسبي لمكونات الباب الأول (الأجور وتعويضات للعاملين)

على مستوى الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٦) حتى (٢٠١٠/٢٠١١)

" ٪ "

البيان	٠٦/٢٠٠٥	٠٧/٢٠٠٦	٠٨/٢٠٠٧	٠٩/٢٠٠٨	١٠/٢٠٠٩	٠١١/٢٠١٠
	فعلـــــى				موازنة	مشروع مواز
إجمالي الأجور والتعويضات للعاملير	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

الوظائف الدائمة	٪٢٧.٩	٪٢٤.٧	٪٢٤.٧	٪١٩.٨	٪١٩.٩	٪٢٠.٢
الوظائف المؤقتة	٪٠.٦	٪٠.٨	٪١.٠	٪١.٢	٪١.٢	٪١.٥
المكافـــآت	٪٣٠.٧	٪٣١.٥	٪٣٢.٣	٪٣٤.٩	٪٣٤.٥	٪٣٥.٦
البدلات النوعية	٪٣.٨	٪٣.٦	٪٣.٤	٪٨.٧	٪٩.١	٪٩.٥
المزايا النقدية	٪١٠.٤	٪١١.٧	٪١١.٧	٪١٥.٨ **	٪١٣.٢	٪١١.٣
المزايا العينية	٪٢.٢	٪٢.٣	٪٢.٤	٪٢.٢	٪٢.٤	٪٢.٤
المزايا التأمينية	٪١١.٥	٪١١.٥	٪١١	٪١٠.٤	٪١٠.١	٪١٠.٠
الأجور الإجمالية والاحتياطيات العامة	٪١٢.٩	٪١٢.١	٪١٣.٥	٪٧.٠	٪٩.٧	٪٩.٥

المصدر : وزارة المالية ، البيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ من ص ٥٠ إلى ٥٢ ، والبيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٧/٢٠٠٦ من ص ٣٦ إلى ٣٧ ، والبيان الإحصائي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ من ص ٤٠ إلى ٤١ ، والبيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ من ص ١٠٨ إلى ١١٢ (والمتضمن المتوقع للعام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨) ، والبيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ من ص ١٠٤ إلى ١٠٨.

** **في هذا العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ زادت العلاوة الخاصة بنسبة ٣٠٪ مما أدى لتغيير الأوزان النسبية لبقية مكونات الأجور والمرتبات.**

هنا مناط الخلل وجوهر الحل للمشكلة :

١–إعادة توزيع بند المكافآت بين الأجهزة والوحدات الحكومية يؤدى إلى استعادة جزء من العدل والتوازن (رئاسة الجمهورية . رئاسة الوزراء .. الخ).

٢–قطاعي الأمن والدفاع يستحوذان على ٩٥٪ من المزايا العينية فينبغي إعادة توزيعه بالعدل بين الأجهزة الحكومية (ملابس . تغذية . أنشطة رياضية . اجتماعية .. الخ).

٣–المزايا النقدية تشمل العلاوات الخاصة تضم جميعاً إلى المرتب الأساسي (٣٣٠٪) وتلغى هذا السيرك (الأجور المجردة . المضمومة . غير المضمومة).

ولا تختلف الصورة كثيرا فى الهيئات الاقتصادية (وعددها ٥٠ هيئة عام ٢٠١٠) ويعمل بها حوالى ٥٠٠ ألف مشتغل فمنذ صدور القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ والذى قضى بفصل الهيئات الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة وكذلك شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام ، بزعم تحريرها من اللوائح والقيود الحكومية ، وإخضاعها لآليات السوق والمعايير الاقتصادية الحرة ، بحيث تقتصر علاقتها بالموازنة العامة للدولة ، فيما يؤول منها من فائض إلى الموازنة العامة للدولة ، أو ما تدعم به الموازنة العامة هذه الهيئات بسبب وجود عجز فى ختامى حساباتها .

وعاما بعد أخر تحولت معظم هذه الهيئات الاقتصادية إلى حالة العجز ، وبالتالى أصبحت عبئا على الدولة (مثل أتحاد الإذاعة والتليفزيون وهيئة السكك الحديدية .. الخ) بينما أستأثرت ثلاثة هيئات بأكبر فائض ، ليس بسبب كفاءة الإدارة ، وأنما بسبب طبيعة السلعة أو الخدمة الأستراتيجية التى تقدمها وهى :

١-هيئة قناة السويس .

٢-هيئة البترول .

٣-البنك المركزى والبنوك الحكومية التابعة .

وتحولت هذه الهيئات الثلاثة إلى إقطاعيات خاصة لمن يديرها ، سواء من حيث نمط توزيع المكافآت والأجور ، أو فى تقدير حجم الفائض المحول منها إلى الموازنة العامة سنويا ، أو فى تقدير حجم الاستثمارات والتطوير داخل هذه الهيئة أو تلك بحيث يستهلك داخليا جزء كبيرا من هذا الفائض ويحرم منه بالتالى الخزانة العامة للدولة .

لقد بلغت الأجور المدفوعة فى الهيئات الاقتصادية ككل عام ٢٠١١/٢٠١٠ حوالى ١٠,٢ مليار جنيه ذهب نصفها تقريبا إلى قطاع النقل والمواصلات والاتصالات (٤,٨ مليار جنيه) ، وفى الصدارة منها هيئة قناة السويس ، وبصرف النظر عن هيكل توزيع الأجور والمكافآت والمزايا العينية بين قيادات هذه الهيئة على حساب بقية العاملين فى الهيئة ، ونفس الأمر بالنسبة للأتصالات .

جدول رقم (١٠)

تطور الأجور بالهيئات الاقتصادية على مستوى القطاعات خلال الفترة من (٢٠٠٦/٢٠٠٥) حتى (٢٠١١/٢٠١٠)

بالمليون جنيه

البيان	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠
	فعليات				موازنة	مشروع موازنة
قطاع الزراعة والرى	١٨٧.٢	٢٢٠.١	٢٤٣.٠	٢٧٨.٠	٣٣٥.٠	٣٩٣.٠
قطاع الصناعة والبترول والتعدين	٢١٩.٤	٢٥٧.١	٣٢١.١	٣٦٦.٩	٤٦٨.٣	٥٢٢.٠
قطاع الكهرباء والطاقة	٢١١.١	٢٣٤.٠	٢٢٣.٨	٢٠٧.٧	٢١١.٣	١٦٦.٢
قطاع النقل والاتصالات والمعلومات	٢٥٨٩.٥	٢٩٤٢.٢	٣٣٩١.٤	٣٦٢٩.٨	٤٢١٢.٠	٤٧٤٩.١
قطاع التجارة والتموين	٤٠.٩	٤٤.٦	٤٨.٣	٥٠.٠	٨٠.٢	٩١.٥
قطاع المال والاقتصاد	٩٨.٨	١٣٧.٠	١٦٦.٠	٢٠٦.٦	٢٤٩.٦	٢٩٦.٣
قطاع الإسكان والتشييد	٣١٠.٠	٣٦١.٨	٣٧٩.٧	٤٢٩.٦	٥٣٢.٦	٦١٠.٧
قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة	٦٧٩.٩	٧٣٤.٣	٨٣٣.٢	٩٥٣.٦	١٠٧٩.٥	١٢٣٠.٨
قطاع الثقافة والإعلام	٤٨٧.١	٥٢٥.٦	٥٧٣.٤	٨١٤.٣	٦٦٨.٠	٨٧١.٧

قطاع السياحة	٢٠.٦	١٢.٣	١٦.٤	٢٢.٣	٢٤.٠	٣٣.٠
قطاع الدفاع والأمن والعدالة	١٢.٥	١٤.٤	١٤.٢	١٨.٤	١٥.٣	٢٠.٠
قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية	٥٤٩.٩	٦٠٧.٧	٦٨٨.٢	٩٤٠.٠	٩٣٥.٦	١٢١٥.٤
الاجمالى	٥٤٠٦.٩	٦٠٩١.١	٦٨٩٩.٠	٧٩١٧.١	٨٨١١.٥	١٠١٩٩.٩

المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية . البيان الاحصائى للهيئات الاقتصادية عن مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ ص ٦ . صادر مايو ٢٠٠٩ صفحات (٩٩، ١١٣) . صادر القاهرة ٢٠١٠ .

ويتوزع التركيب النسبى للأجور بالهيئات الاقتصادية على مستوى القطاعات خلال الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٦) حتى (٢٠١٠/٢٠١١) على النحو التالى :

جدول رقم (١١)

التركيب النسبى للأجور بالهيئات الاقتصادية على مستوى القطاعات خلال الفترة من (٢٠٠٥/٢٠٠٦) حتى (٢٠١٠/٢٠١١)

البيان	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠١١
	فعليات (٪)				موازنة (٪)	مشروع موازنة (٪)
قطاع الزراعة والرى	٣.٥٪	٣.٦٪	٣.٥٪	٣.٥٪	٣.٨٪	٣.٨٪
قطاع الصناعة والبترول والتعدين	٤.٠٪	٤.٢٪	٤.٧٪	٤.٦٪	٥.٣٪	٥.١٪
قطاع الكهرباء والطاقة	٣.٩٪	٣.٩٪	٣.٢٪	٢.٦٪	٢.٤٪	١.٦٪
قطاع النقل والاتصالات والمعلومات	٤٧.٩٪	٤٨.٣٪	٤٩.٢٪	٤٥.٩٪	٤٧.٨٪	٤٦.٦٪
قطاع التجارة والتموين	٠.٨٪	٠.٧٪	٠.٧٪	٠.٦٪	٠.٩٪	٠.٩٪
قطاع المال والاقتصاد	١.٨٪	٢.٣٪	٢.٤٪	٢.٦٪	٢.٨٪	٢.٩٪
قطاع الإسكان والتشييد	٥.٧٪	٥.٩٪	٥.٥٪	٥.٤٪	٦.٠٪	٦.٠٪
قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة	١٢.٦٪	١٢.١٪	١٢.١٪	١٢.١٪	١٢.٣٪	١٢.١٪
قطاع الثقافة والإعلام	٩.٠٪	٨.٦٪	٨.٣٪	١٠.٣٪	٧.٦٪	٨.٦٪
قطاع السياحة	٠.٤٪	٠.٢٪	٠.٢٪	٠.٣٪	٠.٣٪	٠.٣٪
قطاع الدفاع والأمن والعدالة	٠.٢٪	٠.٢٪	٠.٢٪	٠.٢٪	٠.٢٪	٠.٢٪
قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية	١٠.٢٪	١٠.٠٪	١٠.٠٪	١١.٩٪	١٠.٦٪	١١.٩٪
الاجمالى	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

المصدر : جمهورية مصر العربية ، وزارة المالية . البيان الاحصائى للهيئات الاقتصادية عن مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ ص (٦) . صادر مايو ٢٠٠٩ صفحات (٩٩، ١١٣) . صادر القاهرة ٢٠١٠ .

أذن بصورة عامة هناك خلل جوهرى فى توزيع فاتورة الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى ، فكيف نعيد التوازن بينها ؟ نبدأ بتطبيق برنامج الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للأجور وفقا للتقدير التالى :

جدول رقم (١٢)

تطبيق الحد الأدنى للأجور المقترح وتكاليفه في حال " حد أدنى للأجور ٩٠٠ جنيهاً " مع تدرج مالي لبقية الدرجات المالية

الدرجة	بداية مربوط الدرجة	نهاية مربوط الدرجة	التكاليف			
			عدد شاغليها	الشهرية	السنوية	اجمالى
الممتازة	٩٠٠٠	١٢٠٠٠	٩٦٣٥			أى إجمالى التكاليا السنوية ١١٥ مليا جنيه
العالية	٦٨٠٠	٨٥٠٠				
مدير عام	٥٥٠٠	٦٥٠٠		٩٦.٤ مليون جنيه	١٢٠٠ مليون	
الأولى	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٢.٠ مليون موظف			
الثانية	٣٠٠٠	٤٠٠٠				
الثالثة	٢١٠٠	٣٠٠٠		٥٢٥٠٠٠ مليون جنيه	٦٠٠٠ مليار	
الرابعة	١٦٠٠	٢١٠٠	٢.٠ مليون	٣٤٠٠٠٠	٤٠.٨ مليار	
الخامسة	١٢٠٠	١٦٠٠	٢٥٠ ألف	٣٥٠٠٠ مليون جني	٤٢٠٠٠٠ مليور	
السادسة	٩٠٠	١٢٠٠	٦٠٠ ألف موظ	٦٠٠٠٠ مليون جني	٧٢٠٠٠٠ مليور	

المصدر : من إعداد الباحث :

* العلاوة الدورية للدرجة السادسة : ١٢٠ جنيهاً سنوياً (١٠ جنيهات شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة الخامسة : ١٤٤ جنيهاً سنوياً (١٢ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة الرابعة : ١٨٠ جنيهاً سنوياً (١٥ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة الثالثة : ٢٤٠ جنيهاً سنوياً (٢٠ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة الثانية : ٣٠٠ جنيهاً سنوياً (٢٥ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة الأولى : ٦٣٠ جنيهاً سنوياً (٣٠ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة المدير العام : ٤٨٠ جنيهاً سنوياً (٤٠ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة العالية : ٦٠٠ جنيهاً سنوياً (٥٠ جنيهاً شهرياً).
* العلاوة الدورية للدرجة الممتازة : ٨٤٠ جنيهاً سنوياً (٧٠ جنيهاً شهرياً).

والسؤال : كيف سنأتى بهذا المبلغ الإضافى الذى لا يتجاوز ١٥ مليار جنيه كتكاليف لحصة الحكومة من التأمينات ؟

يمكننا الحصول على هذا المبلغ من خلال إتباع الإجراءات التالية :

١- إعادة هيكلة نظام الأجور والمرتبات بالوزارات والمصالح المركزية بالعاصمة سيؤدى إلى توفير حوالى خمسة مليارات جنيه خاصة فى نظم المكافآت الهائلة وغير المعقولة لكبار قيادات تلك الأجهزة والمصالح .

٢- ضم كل العلاوات الخاصة التى تقررت منذ يوليو عام ١٩٨٧ إلى المرتب الأساسى (وقدرها حتى إبريل ٢٠١١ حوالى ٣٣٠% من المرتب عام ١٩٨٧) ، وهى الفكرة التى توقف عندها موظفى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، دون أن يرنو بالبصر والبصيرة إلى ما هو أبعد من ذلك ، ويؤدى إلى ذلك إلى رفع قيمة المرتب الأساسى بحوالى ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه للعاملين فى المصالح الحكومية .

٣- وضع حد أقصى للدخول الوظيفية بما لا يزيد عن ٣٦ مثلا للحد الأدنى للأجور .

٤- رفع حد الأعفاء الضريبى من تسعة آلاف جنيه سنويا إلى ٢٠ ألف جنيه سنويا ، مما سيؤدى إلى زيادة الدخل الشهرى الوظيفى فى حدود ٣٠٠ جنيها شهريا للعاملين بالحكومة والهيئات العامة ، وكذا للعاملين بالقطاع الخاص والرأسمالى .

٥- إعادة النظر فى مصادر الإيرادات الحكومية، خاصة بإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية المبالغ فيها التى تمنح لرجال المال والأعمال المرتبطين بنظام الحكم والإدارة السابق وأبنائهم وزوجاتهم ، وكذا رجال المال والأعمال العرب والأجانب ، ومن خلال إعادة النظر فى فلسفة قانون ضرائب الدخل الجديد (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) ، وانتهاج مبدأ الضرائب التصاعدية وفقا لشرائح الدخل وبحد أقصى ٤٠% بدلا من الأسلوب القطعى الراهن (٢٠%) ، وهو ما من شأنه تدبير حوالى ١٠ إلى ١٥ مليار جنية سنويا للخزانة العامة للدولة .

٦- رفع كفاءة التحصيل الضريبى ، ووفقا لما ورد فى البيان المالى لوزير المالية عن العام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فقد بلغت المتأخرات الضريبية حوالى ٢٨ مليار جنية زادت فى العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى أكثر من ٩٥ مليار جنيه بعضها لدى رجال المال والأعمال والقطاع الخاص عموما ، وقد استمرت هذه الظاهرة السلبية الخطيرة خلال السنوات اللاحقة ، برغم التيسيرات الواردة فى القانون الجديد (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) وبرغم كثرة المناشدات والبرامج الإعلانية المتكررة والمكلفة ، ويعود السبب فى تزايد واستمرار تلك الظاهرة ، إلى عدم تغليظ العقوبات الجنائية والمدنية على جريمة التهرب الضريبى كما هو متبع فى الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، حيث تعتبر هذه الجريمة من الجرائم المخلة بالشرف والاعتبار ، تحرم مرتكبيها من حقوقه المدنية والسياسية (كحق الترشيح **والتصويت وشغل** المناصب العامة) ، بل على العكس أتبعت الحكومة ووزير ماليتها السابق مبادىء فاسدة ومفسدة فى صياغة القانون الجديد للضرائب وفى غيرها من القوانين المالية التى قد تمس رجال المال والأعمال ، فرخصت للوزير المختص سلطة التصالح ووقف الإجراءات الجنائية أو المدنية ووقف السير فى دعوى الخصومة فى أى لحظة يراها الوزير المختص (المواد ١٢١و ١٢٢و ١٢٤ و١٢٨) ، بما فتح الباب واسعا على الفساد والمجاملة والتهرب الضريبى ، بل والأخطر تنامى الإحساس لدى المواطنين بأنهم ليسوا متساوين أمام القانون ، وأن من له وساطة لدى الوزير يستطيع الخروج من المأزق وقتما يشاء ..!!

٧- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق فى الموازنة العامة للدولة ، خاصة ما يتعلق بمخصصات قطاع الأمن والدفاع والعدالة ، فلا يجوز – فى ظل دعاوى السلام وأخر الحروب – أن تتجاوزتلك المخصصات حوالى ٢٢% إلى ٢٥% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة ، خاصة بالنسبة إلى وزارة الداخلية التى أصبحت تمثل

عبء أضافيا على المجتمع وموارده ** وهذا من شأنه توفير حوالى خمسة مليارات جنيه سنويا ، توجه لصالح تعزيز وبناء النظام الجديد للأجور والمرتبات .

٨- ويستدعى الأمر كذلك تقليص بند " الاعتماد الإجمالى " أو ما أصبح يسمى (الأحتياطيات العامة) الذى بات يشكل إنتهاكا دستوريا وقانونيا لمبدأ الرقابة والمشروعية المالية ، ويمثل سردابا ودهليزا غامضا وواسعا لما يقارب ٦ إلى ١٠ مليارات جنيه كل عام ، لا تخضع لأدنى رقابة مالية أو تشريعية ، حيث توجه لصالح تعزيز سرى لبنود المكافآت لكبار المسئولين فى الأجهزة الأمنية والدولة ، وتعزيز الحسابات الخاصة فى رئاسة الجمهورية .

٩- خفض الإنفاق الترفى والمظهرى ، المبالغ فيه على المهرجانات وبند الدعاية والإعلان والاستقبالات والتى يمكن أن توفر حوالى ٢٥٠ مليون جنيه أخرى .

١٠- إلغاء الصناديق والحسابات الخاصة التى أفسدت القيادات المحلية والجامعية وإلغاء المادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة للدولة التى كانت تسمح لرئيس الجمهورية بإصدار قرارات جمهورية بإنشاء مثل تلك الحسابات الخاصة ، والمواد المماثلة فى قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣لسنة ١٩٧٩ وقانون الجامعات وتعديلاته رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ . والتى تبين وفقا للفحص الذى قام به الجهاز المركزى للمحاسبات حتى ٢٠٠٩/٦/٣٠ وجود فائض مالى فى هذه الحسابات يزيد على ٢٦.٠ مليار جنيه ، هذا بخلاف الصناديق والحسابات التى لم يتعرف عليها خبراء الجهاز بعد ومنها الحسابات الخاصة فى رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة المغلقة سابقا فى وجه المراقبة والفحص .

١١- ونظرا لتواضع الأداء الإقتصادى المصرى بصفة عامة، وانتشار حالات البطالة بين الشباب (٢٨) ، فقد يكون من المستحيل فى الفترة الحالية تطبيق تقدير (١٢٠٠ جنيها) . لذا فأن تطبيق الحد الأدنى للمرتبات (٩٠٠ جنيه) يصبح ممكنا فى المرحلة الحالية، خاصة أنه لن يكلف الموازنة العامة سوى إعادة تدوير recyclingنفقات الباب الأول وتنظيم أولويات الإنفاق بالموازنة ، بما يؤدى عمليا إلى توفير ما يعادل نصف قيمة هذه الأعباء الجديدة (أى حوالى ٦.٠ إلى ١٠.٠ مليار جنيه) .

أذن .. من الناحية المالية والواقعية لن يؤدى تطبيق النظام الجديد " العادل والمتوازن للأجور والمرتبات " إلى زيادة كبيرة فى الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة ، وإنما كل ما يتطلبه الأمر وقف حالة " الفوضى المنظمة " والمقصودة لذاتها التى تؤدى إلى سيرك مالى وإدارى ، وإعادة تنظيم مالية الدولة ومؤسساتها ، بما يسمح بتحقيق قدر أفضل من العدالة فى توزيع الموارد المالية للدولة .

** وفقا لبيانات عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ يعمل فى وزارة الداخلية حوالى ٧١٥ ألف ضابط وأمين شرطة وفرد أمن ، ليس من بينهم جنود الأمن المركزى الذين هم قانونيا فى خدمة التجنيد الإلزامى (خدمة العلم) ويتوزع هؤلاء بين ٦٤٣ ألف بالأمن والشرطة ، و٢١ ألف بمصلحة السجون ، و٥٢ ألفا آخرين بديوان عام وزارة الداخلية ، وفى ديسمبر عام ٢٠٠٧ بلغ عدد العاملين فى تلك الوزارة حوالى ٨٠٠ ألف فرد .

وربما كان من غير الصعب على حكومة تنتهج الدفاع عن الفقراء و محدودى الدخل فى المجتمع أن تعيد النظر فى النظام الضريبى الراهن الذى يتحيز بالمطلق لمصالح رجال المال والأعمال الفاسدين ، فالأخذ بفكرة " الضرائب التصاعدية " ووضع حد أقصى للضريبة فى حدود (٤٠%) بدلا من السارية حاليا وقدرها (٢٠%) فى قانون الدخل الجديد (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) هو طوق النجاة فى تعديل نظام الأجور غير الإنساني الراهن ، وتطبيق النظام الجديد ، الذى أصبح ضرورة حياة أو موت لكل كاسبى الأجور والمرتبات ومحدودى الدخل .

لقد حاولنا فى هذا الجزء إثبات أنه ليس من المستحيل – إذا صدقت النوايا وتحلى القائمون على الحكم والإدارة بالعقلانية والعدالة – تطبيق الحد الأدنى الإنسانى للأجور القائم على مفهوم (٩٠٠ جنيها) ، ووضعنا بالتالى روشتة إجراءات لتنفيذ هذا المشروع ، ويبقى بعد ذلكالمشكلة الأصعب وهى الخاصة بهيكل الأسعار وكيفية ربط الأجور والمرتبات بتطور الأرقام القياسية للأسعار ، وكيفية ضبط آليات سوق خرج عن حدود السيطرة وتحكم به طوال السنوات الماضية عدد محدود من المحتكرين ورجال المال والأعمال المرتبط بعضهم برجال الحكم والإدارة . وهو مالا يتسع له ورقتنا هنا (٢٩) .

(٢) **سياسات** الأجور المطلوبة بالقطاع الخاص والاستثمارى

هنا نواجه مشكلة أكثر صعوبة نظرا لتعدد أطراف العلاقة الأجرية ، من ناحية ، وغياب الأطر المؤسسية الفعالة من ناحية أخرى . فبالنسبة لأطراف العلاقة لدينا هنا الآتى :

١–العمال الذين يفتقرون غالبا لأطر نقابية فعالة وقادرة خاصة قبل ثورة ٢٥ يناير ، حيث كان يسيطر على بالتنظيم النقابى قيادات وعناصر ذات صلات وثيقة بأجهزة الأمن وبالحزب الحاكم الذى تسيطر عليه جماعات رجال المال والأعمال وعقلية السوق وفوضى السوق .

٢–جماعات رجال الأعمال متعددة مثل أتحاد الصناعات المصرية وأتحاد الغرف التجارية اللذين يسيطر عليهما غلاة الرأسماليين والرافضين عمليا لمقتضيات العدالة الاجتماعية سواء فى جانبها الأجرى أو جانبها الضريبى .

٣–أجهزة الدولة التى كانت نهبا لرجال المال والأعمال ، سواء فى السلطة التنفيذية أو التشريعية ، فغابت التشريعات الحامية لحقوق العمال والموظفين فى المشروعات الخاصة والاستثمارية .

٤–والمدهش أن القطاع الأجنبى والأستثمار المشترك قد حافظ على إلتزام مناسب ومعقول بحقوق العاملين لديه ، تأكيدا على معنى معين وصلت إليه هذه المجتمعات الصناعية ، على عكس الطبقة الرأسمالية المصرية التى أتسم سلوكها عموما بعدم مراعاة حقوق العاملين .

أذن .. كيف نعيد التوازن داخل القطاع الخاص المنظم Formal ، وغير المنظم Informal ونضمن العدالة الاجتماعية بما يوازن بين الأرباح وأصحابها من ناحية ، وحقوق العمال وأجورهم من ناحية أخرى ؟

هنا نستطيع أن نتخذ مجموعة من الإجراءات والسياسات الفورية والملزمة دون تردد لأطراف علاقات العمل فى المجتمع المصرى كله دون أستثناء وهى :

١- تطبيق مبدأ الحد الأدنى للأجور فى كافة المنشأت الخاصة المنظمة فورا بمبلغ ٩٠٠ جنيها ، وتقرير نسب العلاوة الدورية السنوية فى حدود لا تقل عن ١٠% والتى هى ثمن للخبرة .

٢- الربط المباشر بين زيادة الأجور سنويا وإرتفاع الأسعار فى ضوء معدلات التضخم المعلنة رسميا وبعد مراجعة أجهزة الإحصاء الرسمية والمجلس القومى للأجور .

٣- ضبط علاقات العمل من خلال تطبيق صارم لقوانين العمل الملزمة بالتأمين على العمال بكامل الأجر المتفق عليه والوارد فى عقود العمل ، وكذا إجراءات السلامة المهنية ، والتأمين الصحى وحقوق العاملين فى الأجازات الرسمية (الأعتيادية والعارضة والمرضية).

٤- حظر تشغيل العمالة أقل من ١٨ عاما .

٥- مراجعة المواد القانونية الواردة فى قانون الضرائب على الدخل التى تتضمن تسهيلات غير مبررة أقتصاديا لتقدير عناصر التكاليف بالمنشأة ومخصصات الإهلاك وغيرها والتى كانت تسهل على ضعاف النفوس من رجال المال والأعمال التهرب الضريبى وهو ما سنتناوله تفصيلا فى السطور اللاحقة .

٦- تجريم ممارسات بعض رجال المال والأعمال التى تقوم على حظرهم إنشاء نقابات العمال فى منشأتهم ، وكذلك قيامهم بإجبار العمال على توقيع إستمارة رقم (٦) الخاصة بالإستقالة فى نفس وقت تسلمهم العمل بالمنشأة .

العدالة الضريبية ..وحقيقة قانون الضرائب الجديد*

بدأت الحكومة منذ السبت الموافق(٢٠٠٦/٤/١) تطبيق قانون ضرائب الدخل الجديد (رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٦)، وهو القانون الذى ظلت وزارة المالية تروج له لما يزيد عن شهر كامل من خلال ضجة دعائية وإعلانية ، وإدعاء غير حقيقى بمزاياه للفقراء ومحدودى الدخل ، فيما تكشف بنود ومواد القانون ونصوصه عن كذب هذه الإدعاءات . فكيف نرى مخاطر هذا القانون وعدم عدالته ؟

(١) قانون الأغنياء ورجال التوكيلات:

لعل أولى الملاحظات التى تلفت النظر عند القراءة الدقيقة والفاحصة لمواد هذا القانون الفلسفة التى تحكمه، هو أنه صيغ بعقل حاوى يجيد لعبة الثلاث ورقات، وبقلب عقل بارد لرجل مال وأعمال، لا يهمه سوى تحقيق الربح حى لو ذهب الوطن وناسه إلى الجحيم .. والسؤال كيف؟

دعونا نتأمل مواد هذا القانون الجديد مقارنة بكل الدعاوى والصخب الإعلامى حول مزاياه للفقراء وجاذبيته للمستثمرين.

تضمنت المواد ٦و ٧و ٨ من القانون طريقة معاملة دخول الأشخاص الطبيعين (أى الأفراد) المقيمون وغير المقيمين فى مصر، حيث تحددت الضريبة على صافى دخولهم من مصادرها المختلفة (المرتبات وما فى حكمها

والنشاط التجارى والصناعى، والنشاط المهنى غير التجارى، والثروة العقارية) على ما زاد على خمسة آلاف جنية ** من دخل الممول خلال سنة (أى ما زاد على ٤٠٨ جنيهات شهريا)، وتكون أسعار الضريبة وفقا لشرائح ثلاث هى:

- الشريحة الأولى: أكثر من خمسة آلاف جنية وحتى ٢٠ ألف جنية بسعر ١٠%.
- الشريحة الثانية: أكثر من ٢٠ ألفا وحتى ٤٠ألف جنية بسعر ١٥%.
- الشريحة الثالثة: أكثر من ٤٠ ألف جنية بسعر ٢٠%.

فإذا قارنا بين ما ورد فى القانون الجديد، وما تضمنه القانون القديم رقم (١٥٧) لسنة ١٩٨١ ، والقانون (١٨٧) لسنة ١٩٩٣ ، نجدنا إزاء مهزلة حقيقية كيف؟

فقد كان القانون القديم ينص على فرض ضرائب على الدخل تتراوح بين ٢٠% لمن زاد دخله السنوى على ثلاثة آلاف جنية، وحتى أقل من ٥٠ ألف جنية ، و ٣٢% لمن زاد دخله على ٥٠ ألف جنية.

وإذا أدركنا أن محدودى الدخل فى مصر هم:

- **ستة** ملايين موظف بالحكومة.
- حوالى ١,٣ مليون عامل وحرفى فى المشروعات الصغيرة وقتئذ.
- خمسة ملايين عامل وحرفى فى المشروعات الصغيرة جدا.
- ٢ مليون عامل زراعى وعمال التراحيل وبناء وفواعلية.

نكون بصدد ١٤,٣ مليون مواطن يقل دخلهم الشهرى عن ٣٠٠ جنية فى ذلك الحين، أى الذين يقعون فى الفئة بين ثلاثة آلاف جنية سنويا إلى ١٠ آلاف جنية سنويا (بمتوسط شهرى ٢٥٠ جنيها إلى ٧٨٠ جنيها)، ومن ثم فأن سعر الضريبة المفروضة عليهم ، وبعد خصم حد الإعفاء المقرر فى القانون القديم (ألفان إلى ثلاثة آلاف جنية) لم تكن ذات معنى لأن فئات الدخل الأعلى (٥٠ ألف إلى أكثر من ذلك أى بمتوسط شهرى أربعة آلاف ومائتين جنية أو أكثر) كانوا قلة قليلة، وبالتالى فأن تخفيض سعر الضريبة فى القانون الجديد وتقسيم فئات الوعاء الضريبى هو تحصيل حاصل، ولن يحقق أى أستفادة حقيقية لأصحاب المرتبات والأجور، بل على العكس فأن زيادة المرتبات الأساسية والمكافآت والحوافز التى تمت خلال العشرين عاما الأخيرة (١٩٨٧ -٢٠١٠) بسبب ضم العلاوات الخاصة إلى المرتبات الأساسية قد أوقعهم فى شرائح دخل أعلى برغم إنخفاض سعر الضريبة.

أذن نحن إزاء عملية تلاعب قانونية وضرائبية جديدة .

**** زاد حد الإعفاء الضريبى إلى تسعة آلاف جنيه سنويا .**

(٢) موائد عامرة لرجال المال والأعمال والمتهربين:

حفل قانون الدخل الجديد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الذى يقع فى ١٤٨ مادة بعشرات المزايا والتسهيلات الجديدة لرجال المال والأعمال والسماسرة والمتهربين ووكلاء الشركات الأجنبية وغيرهم ومن نماذج ذلك :

١- تخفيض السعر المطلق للضريبة على الدخل من ٤٢% إلى ٢٠% كأقصى حد للضريبة على أى دخل للممول.

٢- إذا كان القانون الجديد قد قام بإلغاء الإعفاءات المقررة بقانون الاستثمار رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وغيره من قوانين بالنسبة للمشروعات الجديدة ، إلا أنه أحتفظ بها للمشروعات القائمة التى ما زالت مدة السريان قائمة " ١٠ سنوات من تاريخ بدء النشاط " ، أو تلك المشروعات التى حصلت على موافقة بنشاطها دون أن تبدأ النشاط فعلا شرط أن تبدأ العمل خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان القانون الجديد أى حتى عام ٢٠٠٨ .

٣-سمح القانون الجديد بترحيل الخسائر التى تقع على الشركات أو الأشخاص لمدة ٥ سنوات مالية، وهى ثغرة تفتح الباب لكثير من التلاعبات المالية والمحاسبية التى أشتهر بها كثير من رجال المال والأعمال وشركات القطاع الخاص المصرى عموما، وأستمرارها لمدة خمس سنوات هى فترة طويلة جدا.

٤- كما سمح القانون الجديد بخصم ٣٠% من قيمة المبالغ المستثمرة فى الآلات والمعدات المستخدمة فى الإنتاج، سواء كانت جديدة أو مستعملة فى أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات، وإذا كان الهدف من وراء ذلك هو تشجيع الاستثمار فى الآلات والمعدات الجديدة وحدها وليس الآلات والمعدات المستعملة، والتى تشكل فى حد ذاتها عبئا على الاستثمار ذاته، والموارد المالية للدولة عبر مخصصات الصيانة وإستيراد قطع الغيار ونسب الإهلاك والإستهلاكات.

٥-ويرتبط بذلك أيضا وضع القانون نظاما جديدا لحساب نسب الإهلاك والإستهلاكات التى تعد لدى كل الخبراء الاقتصاديين بمثابة "تفاحة إبليس" للمشروعات العاملة فى البلاد، حيث أعتادت هذه المشروعات المبالغة فى نسب الإهلاك والإستهلاكات، بهدف إظهار أرباحها بأقل من حقيقتها، من أجل التلاعب المحاسبى، وها هو القانون الجديد يقدم مزيدا من التسهيلات فى هذا المجال.

٦- فى محاولة من القانون الجديد لضرائب الدخل تجنب ثغرة كان بمقتضاها يقوم الممولين أو الشركات بإبرام عقود قروض وهمية، أو المبالغة فى الإقتراض بهدف الإستفادة من خصم تكاليف خدمة الدين من الوعاء الضريبى نص القانون الجديد على خصم العوائد المدنية التى تدفعها هذه الشركات على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما لا يجاوز أربعة أمثال حقوق الملكية، وهى نسبة مرتفعة جدا لأنها تتضمن ليس فقط رأس مال الشركة " المدفوع " أو " المصدر " بل يضم إلى ذلك عناصر وبنود أخرى.

٧- كما سمح القانون الجديد (المادة ٢٨) بخصم الديون المعدومة للممول وفقا لتوافر أربعة شروط مثل (وجود حسابات منتظمة للمنشأة ، وأرتباط الديون المعدومة بنشاطها .. الخ)، والأهم فى تقديرنا هو غياب ثقافة "الواجب الضريبى" لدى الممولين المصريين خاصة رجال المال والأعمال الجدد الذين قفزوا إلى سطح الحياة المصرية عبر وسائل بعضها أحتيالية مثل القروض المصرفية، وأستغلال النفوذ والمجاملات والوساطة والرشاوى لكبار المصرفيين وكبار

المسئولين وابنائهم .. الخ مما يجعلنا نتشكك فى كثير من التسهيلات والمزايا الجديدة الواردة فى قانون الضرائب، بأعتبارها فتح منافذ جديدة أمامهم إما للتهرب الضريبى أو نقل العبء الضريبى.

٨-كما استبعد القانون الجديد (مادة ٥٣) من حساب الأرباح والخسائر ، الأرباح الرأسمالية الناجمة عن تغيير الشكل القانونى للشركة، وبالتالى عدم إخضاعها للضريبة، وحدد القانون تغيير الشكل القانونى فى أعمال من قبيل :

- أندماج شركتين أو أكثر.
- أو تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين أو أكثر .
- أو تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال .
- وأخيرا عملية شراء أو أستحواذ على ٥٠% أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت، سواء من حيث العدد ، أو القيمة فى شركة مقيمة مقابل أسهم فى الشركة المشترية أو المستحوذة ، وهى كلها تفتح مجالات واسعة لتهرب ضريبى ، أو تخفيف عبء الوقع الضريبى على أنشطة الشركات الخاصة أو الجديدة .

٩- سمح القانون الجديد كذلك بخصم الخسارة التى تقع للشركات وعقود المقاولات والإنشاءات فى فترة معينة من أرباح الفترة السابقة ، وبما لا يجاوز الأرباح فى تلك الفترة .

١٠- كما أعفى القانون - تماما كما القانون السابق - إيرادات النشاط الزراعى والمساحات المزروعة فى الأراضى الصحراوية لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تعتبر الأرض فيه منتجة، أما من هو الذى يملك سلطة أعتبار الأرض منتجة فهى مسألة غير محددة بما يفتح الباب على مصرعيه لتهرب ضريبى من جانب بعض كبار الاستثمار الزراعى .

١١- وكماهى عادة الحكومات المصرية والنظام منذ ثلاثة عقود أو يزيد، حيث إزدواجية المعايير والكيل بمكيلين ، فالشدة والعقاب للمتهربين الصغار والحرفيين، أما الممولين الكبار فإن الليونة والتسامح هى السياسة الحكومية والضريبية إزاءهم، ويظهر ذلك جليا فى حالتين :

الأولى: ما نصت عليه المواد (١٢٠ و١٢١ و١٢٢و ١٢٤) من طريقة تشكيل لجان الطعن وحدود ونطاق صلاحياتها ، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٣٨) من جواز تفويض الوزير لرئيس المصلحة فى إجراء تصالح مع المتهرب من دفع الضرائب ، وكذلك ما نصت عليه المادة (١٣٧) من أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم الضريبية، أو إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بعد الرجوع إلى الوزير المختص، وهو هنا وزير المالية ، ولا ندرى بالضبط ما هى الحكمة من ذلك، إلا إذا كانت محاولة حماية كبار المتهربين من رجال المال والأعمال المشاركين فى حكم مصر والمجلس التشريعى والرئاسى، فتصبح رقابهم فى أيدى الوزير وفى أيدى الرئيس ومن حوله؟

الثانية: سيطرة رجال المال والأعمال على لجان الطعن ذاتها، حيث نصت المادة (١٢٠) على أن يكون تشكيل هذه اللجان على النحو التالى:

١- رئيس اللجنة من غير العاملين بمصلحة الضرائب ..!!

٢- عضوان من موظفى المصلحة يختارهما الوزير ..!!

٣- عضوان من ذوى الخبرة يختارهما اتحاد الغرف التجارية وأتحاد الصناعات المصرية من المحاسبين المقيدين فى جداول المحاسبين والمراجعين للشركات ..!!

٤- وللوزير الحق فى تعيين أعضاء احتياطيين ، وتكون هذه اللجان تابعة مباشرة للوزير، ويكون أنعقادها صحيحا فى حال حضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل.

هل نرى كيف يدير رجال المال والأعمال النظم المالية والاقتصادية والضريبية فى بلادنا ؟

وهنا يثور السؤال ما هى نتائج هذه السياسة الضريبية من الناحية المالية والحصيلة الضريبية ؟ وبمعنى أخر : من يدفع الضرائب فى مصر ؟

الآن .. نحاول من خلال عرض " موارد الموازنة " ، أو " إيرادات الموازنة " ، التعرف على إجابة موضوعية وعلمية لهذا السؤال :

أولا : الهيكل المالى لموارد الموازنة العامة

حتى يتبين لنا حجم هذه الموارد المالية دعونا نتأمل بيانات الجدول رقم (٩) الذى يظهر فيه بوضوح أن حوالى ٦٣% إلى ٧٠% من إيرادات الموازنة العامة للدولة تأتى من الضرائب العامة ، بينما لا تشكل " المنح " سوى ٣% إلى ٥% سنويا فى المتوسط ، أما " الإيرادات الأخرى " – مثل عوائد الملكية الحكومية للهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وغيرها – فلا تشكل سوى ٢٥% إلى ٣٠% من إجمالى موارد الموازنة

سوف نتعرض بالتفصيل إلى كل واحدة من تلك المصادر ، حتى نتعرف على الهيكل المالى للحكومة المصرية من ناحية ، وحتى نتعرف أكثر – وبالأرقام – على حقيقة حجم مساهمة المليارديرات الجدد والأغنياء عموما فى تحمل أعباء الضرائب العامة .

جدول رقم (١٣)

توزيع إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ –٢٠٠٨/٢٠٠٩ " بالمليار جنية "

السنوات	موارد الموازنة العامة				% للضرائب إلى إجمالى الموارد
	الضرائب	المنح	الإيرادات الأخرى	الإجمالى	
٢٠٠١/٢٠٠٢	٥٠.٨	٤.٣	٢٣.٣	٧٨.٣	%٦٥
٢٠٠٢/٢٠٠٣	٥٥.٧	٣.٣	٣٠.١	٨٩.٢	%٦٢.٥
٢٠٠٣/٢٠٠٤	٦٧.٢	٥.١	٢٩.٧	١٠١.٩	%٦٦.٠
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧١.٢	٢.٩	٢٨.٤	١٠٢.٥	%٦٩.٥
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١.٦	٢.٩	٤٥.٧	١٣٠.٢	%٦٢.٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١١٤,٣	٣,٩	٦٢,٠	١٨٠,٢	%٦٣,٤
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٣٧,٢	١,٥	٨٢,٨	٢٢١,٥	%٦٢,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٣,٢	٨,٠	١١١,٣	٢٨٢,٥	%٥٧,٨

المصدر : من واقع البيان الاحصائى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .ومن الحساب الختامى لموازنة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص ٣٠ ص٣٦ ص٣٧ .

أذن .. الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة تتأتى من حصيلة الضرائب ، وبعدها تأتى الإيرادات الأخرى التى سوف نكتشف بعد قليل أنها ضرائب أيضا تحمل على الشركات العامة ومحدودى الدخل ، ثم أخيرا من المنح الخارجية أو المنظمات الدولية ، أو من جهات حكومية .

فمن يا ترى يدفع هذه الضرائب ؟ وما هو نصيب وحصة الفقراء ومحدودى الدخل منها ؟ وما هى حصة الأغنياء ورجال المال والأعمال ؟

ثانيا : الضرائب يدفعها الفقراء ويتهرب منها الأغنياء

درجت أدبيات علم " المالية العامة والضرائب " على تقسيم الضرائب العامة إلى نوعين أساسيين هما :

–ما يسمى " الضرائب المباشرة " .

–وما يطلق عليه " الضرائب غير المباشرة " .

وقد اعتادت هذه الأدبيات على وصف " الضرائب المباشرة " بأنها تلك التى تمس دخول أصحاب عوائد الملكية ، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين ، أو أشخاصا اعتباريين (كالشركات ومؤسسات الأعمال) ، بينما نظر إلى " الضرائب غير المباشرة " بأنها تلك التى لا تميز بين دافعيها ، ومن ثم فهى تمس بشكل رئيسى دخول محدودى الدخل من المستهلكين والفقراء ، وهو ما يحمل قدرا من الظلم على هؤلاء الفقراء دون غيرهم .

وقد كان هذا التقسيم الكلاسيكى (التقليدى) يخفى فى جوهره محاولة القائمين على هذا العلم إخفاء الطابع الاجتماعى الحقيقى للعبء الضريبى ، فوفقا لهذا التصنيف فقد كان متوسط الحصيلة الضريبة من الضرائب المباشرة تدور حول ٣٥% فى المتوسط سنويا ، بينما الضرائب غير المباشرة تتراوح بين ٦٥% إلى ٧٠% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويا ، وقد كان هذا يريح الضمير قليلا بقدر ما يخفى حقيقة أخطر وأكثر ظلما حول الأعباء الضريبية الحقيقية فى وقت كان فيه عملية الاستقطاب والتركز فى الثروات قائمة على قدم وساق منذ عام ١٩٧٤ تحديدا .

وقد هالنى الموقف عندما كنت أشرع بتأليف كتابى حول" أزمة الانتماء فى مصر" الذى صدر عام ١٩٩٨ بعد أن استغرقت فى إعداده أكثر من عشر سنوات كاملة ، فضريبة الشركات أو ضريبة الأموال والتى تصنف عادة من بين الضرائب المباشرة ، كان يدفع معظمها (من ٤٢% إلى ٩٥%) الشركات العامة والبنك المركزى وهيئة قناة السويس وهيئة البترول وغيرها ، بينما تتضاءل حصة الشركات المملوكة للقطاع الخاص ، طوال عقد الثمانينات ، وقد استخلصت بالنتيجة أن حصة الأغنياء فى الحصيلة الضريبية طوال هذا العقد لم تكن تزيد عن ١٠% إلى ١٥% من إجمالى الحصيلة الضريبية ، وتحمل الفقراء ومحدودى الدخل والحرفيين الجزء الأعظم منها .

ووفقا للتصنيف الضريبى الوارد فى قانون الموازنة العامة الجديد (رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥) تتوزع الحصيلة الضريبية على خمسة مجموعات هى على النحو التالى :

١-الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية (وهى تشمل بندان وأربعة أنواع و ١٩ فرعا)

٢-الضرائب على الممتلكات (وتتضمن ثلاثة بنود وأربعة أنواع و ٣ فروع) .

٣-الضرائب على السلع والخدمات (وتشمل ثلاثة بنود و ٢٣ نوع و ٩ أفرع) .

٤-الضرائب على التجارة الدولية (وتتضمن ثلاثة بنود واثنتين من الأنواع) .

٥-ثم أخيرا ضرائب أخرى (وتشتمل على بند واحد وثلاثة أنواع) .

ولكن العناوين هنا خادعة وملتبسة ، بحيث قد يقع فى حبائلها من لا يعرف من القراء وغير المتخصصين الألاعيب الإحصائية والمحاسبية والتى يطلق عليها الخبراء الدوليين " السحر الاحصائى " statistical magic .

ثالثا : التلاعب المحاسبى .. والاحتيال السياسى

عند تأمل مسميات المجموعات الخمس التى أشرنا إليها قبل قليل ، يتبادر إلى الذهن العام ، أن أعباء الضرائب العامة يتحملها الكافة بصورة متوازنة أو حتى متقاربة ، فالمجموعة الأولى مثلا المسماة " الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية " تبدو وكأن الأعباء موزعة بالتساوى أو التكافؤ بين العناصر الثلاثة :

-الدخول من مرتبات وما فى حكمها .

-الأرباح .

-المكاسب الرأسمالية .

ولكن الحقيقة غير ذلك تماما ، فهذه المجموعة الضريبية التى تشكل حوالى ٣٨ % إلى ٤٢ % فى المتوسط سنويا من الحصيلة الضريبية خلال السنوات الثمانى الأخيرة (٢٠٠١/٢٠٠٢ -٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، حيث زادت من ١٨,٥مليار جنية فى العام الأول ، إلى ٨٠,٣ مليار جنية فى العام الأخير ، نجدها من بين أنواعها الأربعة وفروعها التى بلغت تسعة عشرة فرعا ، هناك نوعان فقط وبند واحد تأتى منها معظم حصيلة هذه المجموعة ، أى أن ٩٧% تقريبا من حصيلة هذه المجموعة الضريبية الرئيسية تأتى من أصحاب المرتبات ومن هيئات حكومية ، بينما ضريبة النشاط التجارى والصناعى – وأكثر من نصفها تدفعها شركات عامة ومملوكة للحكومة والباقى يؤديه القطاع الخاص – قد انخفضت خلال نفس الفترة من ٣,٣ مليار جنيه تقريبا إلى ٣,٠ مليار فقط (بنسبة انخفاض ٨% خلال السنوات الخمس) مقابل زيادة ضرائب المرتبات بأكثر من ٦٥% ، وكذا ضريبة الدمغة على المرتبات التى يدفعها الموظفون أيضا بنسبة ١١٩% أى تضاعفت خلال الخمس سنوات . .!!

جدول رقم (١٤)

توزيع حصيلة الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨

(بالمليون جنية)

النوع / والبند / والفرع	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
الضرائب على المرتبات المحلية	٢٢١٣.٩	٣٦٦٥.٦	٨٢٦٩.٩
ضرائب الدمغة على المرتبات	٦٢٦.٨	١٣٧٠.٠	١٠٠١٧.٨
ضرائب النشاط التجارى والصناعى	٣٢٣٩.٩	٣٠٠٠.٠	٤٦٨٧.٦
لضرائب على أرباح شركات الأموال منها	٧٨٧٥.٣	٢٠٥٥٢.٠	٦٥٩٧٠.٧
هيئة البترول – قناة السويس– البنك المركزى)	١٠٥٠٦,١	١٧٠٣٢,٠	٤٤٥٢٥.٧
أخرى (غير مبينة فى الموازنة)	٤٥٨٩.٦	٥٣٠٠.٠	١٣٢٦.٥
المجموع	١٨٥٤٥,٥	٣٣٨٨٧,٦	٨٠٢٥٤.٢

المصدر : من واقع البيان الاحصائى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، والحساب الختامة لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٣٠ص٣٦ص٣٧ .

أما الضرائب على الأرباح الرأسمالية (ومنها ضريبة الثروة العقارية) فلم تزد عن ٢,٥ مليون جنية _ أكرر اثنان ونصف مليون جنية _ عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثم زادت حتى بلغت عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حوالى ٥ مليون جنية فقط ، ثم ٤٠.٥ مليون جنيه فى العام ٢٠١٠/٢٠٠٩ فهل تصدقوا أن كل هذه التصرفات العقارية بمليارات الجنيهات سنويا للمليونيرات الجدد لم يتحصل منها ضرائب سوى على ٤٠.٥ مليون جنية فقط فى ذلك العام ..!!

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : لماذا يتعمد خبراء الموازنة العامة وخبراء الضرائب الحكوميون إضافة أسم " الضرائب على الأرباح الرأسمالية " على رأس عنوان المجموعة كلها .. أليس ذلك نوعا من الاحتيال السياسى والاجتماعى ؟ ألا يحتاج الأمر إلى إعادة النظر فى التصنيف والتبويب الضريبى المعتمد حاليا؟

****

ننتقل إلى المجموعة الثانية وهى " الضرائب على الممتلكات " وحصيلة هذه المجموعة لم تزد على ٩٩٦ مليون جنية فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (أى ما يعادل ١.٢% من إجمالى الحصيلة الضريبية لهذا العام) ، زادت فى العام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٢,٨ مليار جنيه (بما يعادل ١,٦% من حصيلة العام) وهى تتكون من العناصر التالية :

جدول رقم (١٥)

حصيلة " الضرائب على الممتلكات خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩(بالمليون جنية)

النوع / والبند / والفرع	٢٠٠١/٠٢	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٩
– ضريبة الأراضى	١٥٦.٥	١٧٨.٦	٢٧٨,٢
– ضريبة المبانى	١٠١.٨	١٤٧.٤	٣٣٣,٩
– رسوم نقل الملكية	٣٠١.٧	٣٤٧.٠	٥٤٥,٦
ضرائب ورسوم على السيارات	١٩٨.٢	٣٢٣.٠	١٦٠٥,٢
المجموع	٧٥٨.٢	٩٩٦.٠	٢٧٦٢,٩

المصدر :من واقع البيان الاحصائى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، والحساب الختامة لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٣١.

لاحظوا معى هذه الزيادة فى كل نوع من هذه الأنواع خلال السنوات الثمانى محل الدراسة ، سوف نكتشف أن الزيادة الكبيرة والملموسة حدثت فى الضرائب والرسوم على السيارات (بحوالى ٢٦٤% زيادة) ، وهى ضريبة تمس أكثر أصحاب السيارات من جميع الأنواع (تاكسى – سرفيس– ملاكى صغير – ملاكى شبح – نقل ..الخ) ، وبالتالى فإن المتضرر الأكبر من الزيادة هم أصحاب السيارات الملاكى القديمة والأجرة والتاكسى ، وهم الغالبية الكاسحة من مالكى السيارات التى تزيد حاليا على ٤ مليون سيارة ومركبة من جميع الأنواع .

****

أما المجموعة الثالثة وهى " <u>الضرائب على السلع والخدمات</u> " ، والتى تشكل بدورها ما بين ٤٠% إلى ٤١% من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال الفترة نفسها ، فإن من بين أنواعها وبنودها الكثيرة جدا (ثلاثة بنود و٢٣ نوعا و٩ فروع) نجد هناك عدد محدود من تلك الأفرع هى التى يجبى منها الجزء الأعظم من هذه الحصيلة وهذه الأفرع يقع عبئها مباشرة على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل ، أو على الأقل لا تميز بين دخول الممولين الفقراء والأغنياء ، بحيث يتضرر منها الفقراء ومحدودى الدخل مثل الضريبة العامة على المبيعات وضريبة المبيعات على الخدمات والضرائب على السلع المحلية **والضرائب على الخدمات الخاصة كما يظهرها البيان التالى :**

جدول رقم (١٦)

أعباء الضريبة على السلع والخدمات خلال عامى ٢٠٠١/٢٠٠٢ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩ "بالمليون جنية "

النوع / والبند / والفرع	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٩
– ضريبة المبيعات على السلع المحلية	٣٣٣٠.١	٥٧٠٠٠.٠	٩٥٤١.٥
ضريبة المبيعات على السلع المستوردة	٤٨٢٠.٠	٩٠٠٠٠.٠	١٨٠٦٣.٠
ضريبة المبيعات على خدمات الفنادق والمطاعم	٢٢٨.٧	١٠٠٠٠.٠	٢٢١٠.٥
خدمات التشغيل للغير	٣١٧٢.١	١٧٦٥.٠	٢٥٨٢.٣
خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٦٦١.٦	١٨٣٥.٠	٣٦٨٤.١
خدمات أخرى	٢٢٢.١	٤٠٠.٠	٣٢٦,٨.٨
ضرائب على السلع المنتجة محليا	٤٢٦٨.٠	٥٦٨٥.٦	١٤٤٥١.١
ضرائب على السلع المستوردة	٧١.٠	١١٤.٤	٢٢.٨

الضرائب على الخدمات الخاصة	٣١٤٧.١	٤٢٠٤.٥	١٠٥٦.٦
ضرائب التضامن الاجتماعى	١٤٩.٠	٣٣٨.٦	١٩٧.٦
ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها	١٠٥٤.٧	٢٦٦٢.٨	١٠٥٠٩.١
المجموع	٢٠٩٧٥.٤	٣٢٣٦٧.٣	٦٢٦٤٩.٨

المصدر :من واقع البيان الاحصائى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، والحساب الختامى لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ص٣١. ص٣٣

فإذا تأملنا البيانات التفصيلية لكل هذه الأنواع من الضرائب ، نجدها أما أنها تمس مباشرة الفقراء ومحدودى الدخل – مثل ضريبة المبيعات على السلع المحلية والمستوردة – حيث يؤدى فرض الضريبة دون رقابة حكومية على القطاع الخاص ، إلى نقل عبئها إلى المستهلكين وهو ما يسمى فى العلوم الضريبية بنقل عبء الضريبة transfer of taxes.

خذ مثلا ما يسمى " ضريبة التضامن الاجتماعى " وهى عبارة عن رسوم وضرائب فرضت على تذاكر السفر إلى الخارج ، بزعم أن المسافرين إلى الخارج هم أكثر قدرة مالية عن باقى المصريين فى الداخل ، وهى أكذوبة كبرى ، ذلك أن حركة السفر من مصر إلى الخارج فى معظمها تقوم أما على العمال المصريين المسافرين إلى بلاد المهجر المؤقت ، أو مبعوثين مصريين للتعلم فى الخارج ، أو متدربين من الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين يسافرون إلى دول التدريب فى أوربا وغيرها ، ومن ثم نكتشف أن عبئها وحصيلتها تتحقق من بسطاء الناس . وقس على ذلك الضرائب المفروضة على الاتصالات الدولية والمحلية.

والأنكى من ذلك وأغرب ، ما يسمى " ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها " التى زادت إلى الضعف من ١٠٥٤.٧ مليون جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٦٦٢.٨ مليون جنية فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ثم إلى ١٠,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، حيث نكتشف أن نصف هذه الضريبة تدفعها هيئة قناة السويس مجددا فى صورة " إتاوة " حيث زادت هذه الإتاوة من ٧٤.٨ مليون جنية إلى ١٠٣٣.٠ مليون جنية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ثم إلى ١٢٣٠,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .

ويأتى بعدها رسوم الإجراءات القنصلية التى زادت من ٢٥٤.٦ مليون جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٦٠١.٧ مليون جنية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ ، ثم إلى ٨٤١,٩ مليون جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وهذه يدفعها المصريون فى الداخل والخارج نظير الخدمات القنصلية التى تؤدى إليهم بصرف النظر عن مستوى معيشتهم ودخولهم ، وبالنظر إلى كون الأعداد الكبيرة من المصريين فى الداخل والخارج هم الذين يحصلون على هذه الخدمات فان محدودى ومتوسطى الدخول هم الذين يتحملون الجانب الأكبر من هذه الضريبة .

أما " الإتاوة على القمار " فقد زادت بدورها من ١٢٦.٥ مليون جنية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى ٢٥٠.٠ مليون جنية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، وعلينا هنا أن نقدر حجم مبالغ القمار الهائلة التى تجرى فى هذا النوع من النشاط

أما رسوم " الموانىء والمنائر " فقد زادت من ٢٥٩.٤ مليون جنية إلى ٤٣٥.٧ مليون جنية ، ثم إلى ٤٣٥,٧ مليون جنيه خلال الفترة نفسها ، أى أن ما تحقق من " إتاوة " على القمار فى مصر يكاد يقارب ما يتحقق من رسوم متحققة فى الموانىء المصرية ..!!

فإذا كان لدينا حوالى ثلاثة آلاف شركة من شركات المليونيرات الجدد فى أنشطة التجارة أو الصناعة – بخلاف الأنشطة غير المشروعة التى يمارسها البعض منهم مثل تهريب الفياجرا أو البودرة أو غيرها – فعلينا أن نتساءل : كم دفع محمد أبو العينين وأحمد كامل ونجيب سويرس وعائلته وممدوح إسماعيل وزهير جرانة ومحمد رشيد وعلاء مبارك وأخيه المعجزة جمال مبارك وغيرهم من ضرائب ، هل يستطيع أحدا فى هذه الدولة الفاسدة من قمة رأسها حتى أخمص قدميها ، أن يقدم لنا – ولو على سبيل طرف العين – كشفا بالضرائب التى سددها هؤلاء حتى يطمئن قلبنا وتهدأ خواطرنا ؟

****

نعود إلى المجموعة الضريبية الرابعة وهى " ضرائب التجارة الدولية " والتى تمثل حوالى ١٤.٤% ألى ١١.٢% من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال الفترة نفسها ، فنجد أن هذه الحصيلة تتأتى من ثلاثة مصادر هى :

–الضرائب الجمركية القيمية .

–الضرائب على السجائر والتبغ والدخان .

–ونصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات .

وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (١٧)

حصيلة " ضرائب التجارة الدولية " خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ "بالمليون جنية "

لنوع / والبند / والفرع	٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٩
– الضرائب الجمركية القيمية	٦٨٨٨.٣	٦٨٨٨.٣	١٣٠٦٤.٠
–ضرائب جمركية على السجائر والتبغ	٣٢٥.٠	٣٦٠.٠	٤٣١.٦
نصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات	٨٢.٦	٢٠٤.٨	٤٦١.٤
– الضرائب على الصادر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٧٢٩٥.٩	٩١١٤.٩	١٤٠٩٠.٦

المصدر :من واقع البيان الاحصائى للموازنة العامة لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، والحساب الختامى لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ص٣٣. ص٣٥

ونظرا إلى أن العبء الضريبى للرسوم الجمركية ينتقل من خلال السلع والخدمات المباعة فى الداخل – حتى لو كانت من مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة الأخرى – فان قيمة هذه الضريبة يتحملها الجميع دون استثناء ، ويستطيع أصحاب المشروعات نقلها كما ذكرنا إلى المستهلكين والفقراء عموما .

علينا أن نلاحظ أنه لا ضريبة تفرض على المصدرين والصادرات بدعوى تشجيع المصدرين ، وإذا كان ذلك صحيحا – ونحن نوافق عليه – فينبغى أن يكون هناك التزام مقابل على هؤلاء المصدرين ، وذلك بإيداع حصيلة صادراتهم بالنقد الأجنبى داخل البنوك المصرية ، وهو ما لم يحدث طوال الثلاثين عاما الماضية ، وعندما حدث الانهيار المروع فى قيمة الجنية المصرى مقابل الدولار فى مطلع عام ٢٠٠٠ وأدى إلى انخفاض متتابع فى قيمته أمام الدولار ، وأوشك نظام أسعار الصرف كله على الانهيار ، ضيق الأمر على مكاتب الصيارفة وجرى إغلاقها

عمليا ، ثم أصدر رئيس الوزراء المصرى وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد) قراره رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠٠٣ بضرورة إلزام كل المتعاملين مع الخارج من الهيئات الحكومية والخاصة والأفراد والمصدرين بإيداع وتحويل ٧٥% من حصيلة صادراتهم أو معاملاتهم مع الخارج بالنقد الأجنبى فى البنوك المصرية ، مما يعنى أن المصدرين من القطاع الخاص من أمثال "أحمد عز " أو " محمد أبو العينين " أو " زهير جرانه " أو " محمد المغربى " أو " محمد رشيد " أو غيرهم كثيرون كانوا يودعون حصيلة تعاملاتهم مع الخارج فى حسابات بالبنوك الأجنبية ، وهى خطيئة وطنية من خطايا هؤلاء وأصدقائهم فى قمة جهاز الحكم فى البلاد .

****

نعود إلى المجموعة الخامسة والأخيرة من الحصيلة الضريبية وهى المسمى " ضرائب أخرى " والتى تشكل حوالى ٤.٢% إلى ٥.٢% من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال نفس الفترة ، فقد جاءت كلها تقريبا من بند واحد هو " إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى " بحوالى ٤٢٨٥.٢ مليون جنية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ، وكذا فى بقية السنوات ، أذن هى ضرائب مفروضة على حركة الأموال المنقولة فى أنشطة البنوك العاملة فى البلاد .

وهكذا نستخلص أن عبء الضرائب الحقيقى فى مصر يقع على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل دون غيرهم – سواء بصورة مباشرة مثل ضرائب المرتبات والدمغة أو غير مباشرة عبر نقل عبء الضريبة من خلال الأسعار – وبالتالى فإن نصيب الأغنياء عموما وأصحاب المشروعات من المليونيرات والمليارديرات الجدد المرتبط معظمهم برجال الحكم والإدارة ، لا تزيد عن ١٠% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويا .

وقد زاد الطين بله صدور قانون ضرائب الدخل الجديد رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ الذى خفض سعر الضريبة المفروضة على دخول الأغنياء من ٤٢% على ما زاد عن ٥٠ ألف جنية ، إلى ٢٠% فقط بدلا من إتباع نظام الضرائب التصاعدية الذى يعد أكثر توازنا فى الأعباء عن النظام الجديد الذى أتى به جماعة الحكم ووزير ماليتهم يوسف بطرس غالى . لكن ما بالنا وأصحاب المصالح ضاغطون ، وأصحاب السلطة مشاركون ومستجيبون ، أما الفقراء ومحدودى الدخل الصامتون دائما والصابرون أبدا ، فلهم الله أو فليموتوا فى صمت .

فإذا كان هذا هو هيكل النظام الضريبى ونتائجه ، فما هو المطلوب لإعادة التوازن فى النظام الضريبى المصرى بما يحقق العدالة الاجتماعية المبتغاة ؟

السياسات الضريبة المطلوبة :

١- معالجة كل عناصر التحيز الاجتماعى الواضحة الواردة فى قانون ضرائب الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والسابق عرضها فى السطور السابقة وأهمها ، رفع سعر الضرائب المفروض من ٢٠% كحد أقصى إلى ٤٥% على شرائح الدخل العليا وأرباح الشركات كما هو معمول بها فى معظم دول العالم (أنظر الملحق رقم ٢) .

٢- أدخال الأرباح الرأسمالية Capital Gainsفى الدخول الخاضعة للضرائب فى حدود ١٠% إلى ١٥% كما هو معمول بها فى معظم دول العالم (أنظر الملحق رقم ٣) .

٣- رفع حد الأعفاء الضريبى من تسعة آلاف جنيها سنويا ، المعمول به حاليا إلى ٢٠ ألف جنيه بما يؤدى إلى تحسين دخول محدودى الدخل ومتوسطى الدخول من الموظفيين ومن على شكالتهم .

٤- إلغاء أى نص فى قوانين الضرائب والجمارك والبنك المركزى والقوانين الاقتصادية عموما تمنح ما يسمى " السلطة المختصة " Concerned Authority سلطات وصلاحيات تعصف بجوهر القانون وتفتح بابا واسعا للمجاملات وعلاقات الفساد والمحسوبية .

٥- مراجعة نظم المحاسبة المالية لعناصر التكاليف ومخصصات الإهلاك فى المنشأت الخاصة والرأسمالية ، بما يسد ثغرات صممت خصيصا للتهرب الضريبى بزعم من التسهيلات للمستثمرين على حساب المصلحة الوطنية العليا .

٦- تعديل المادة (٥٣) من قانون ضرائب الدخل الحالى رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بحيث تخضع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن عمليات الدمج والأستحواذ وتقسيم الشركات للضرائب تجنبا لعمليات التحايل والتلاعب الضريبى .

٧- تغيير نص المادة (١٢٠) من القانون المذكور التى تغلب رجال المال والأعمال وممثليهم فى لجان الطعن على التقدير والربط الضريبى ، وإلغاء تبعيتها للوزير المختص ، ويترك أمر مراجعة قراراتها للمحاكم المختصة .

٨- تغليظ العقوبات على التهرب الضريبى أسوة بما هو قائم فى الولايات المتحدة ، حيث يحظر على مرتكب هذه الجرائم ممارسة حقوقه السياسية مدى الحياة .

<u>الخلاصة :</u>

هكذا نستخلص حقيقة واضحة ، أن السياسات المطلوبة والملحة والفورية الآن ، تتمثل فى وضع سياسات الأجور والسياسات الضريبية التى عرضناها قبل قليل ، كمدخل للعدالة الإجتماعية ، وبدونها سيظل الحديث حول العدالة الإجتماعية مجرد دردشة ، وكسبا للوقت من جانب قوى الثورة المضادة .

فإذا كان الإحساس بالعدالة يستقر فى نفوس الناس المفتقرون منذ عقود طويلة لهذا الشعور ، فأن وجود سياسات عملية تنفذ على الأرض ويدركها أصحاب المصلحة فيها يوميا ، هو الضمان الوحيد لإستقرار الوضع السياسى فى البلاد .

ولا شك أن الأستقرار السياسى هو المدخل الطبيعى لدوران عجلة التنمية والتغيير، وهنا فإن الاستقرار فى العصر الثورى هو المتغير التابع ، لمتغير مستقل يتمثل فى سياسات جديدة فى كافة المجالات وفى طليعتها سياسات الأجور والضرائب .

لقد حاولنا فى العرض السابق تحليل جوهر الخلل فى هاتين السياستين فى عهد الرئيس المخلوع حسنى مبارك وعائلته ، ولم نتوقف عند نقد هذه السياسات ، بل أنتقلنا إلى تقديم أفكار لإعادة بناء سياسات الأجور والمرتبات والسياسات الضريبية .

هوامش الفصل الثالث

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، منشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩

(٢) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء منشوربجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٩

(٣) المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٩

(٤) المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨

(٥) المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٣

(٦) المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٥

(٧) المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢

(٨) The Egyptian Cabinet Information And Decision Support Center , Monthly Newsletter , MAY 2010

(٩)مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصرى ، " أوضاع الفقراء فى مصر " ، تقارير معلوماتية ، العدد (٣٩) السنة الرابعة ، مارس ٢٠١٠ .

(١٠)لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتابنا " اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١١ .

(١١)مركز معلومات مجلس الوزراء ، المنشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٧

(١٢)المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٨

(١٣)مركز معلومات مجلس الوزراء ، منشورة بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨ .

(١٤)مركز معلومات مجلس الوزراء ، منشورة بجريدة المصرى اليوم بتاريخ٢٠٠٩/٨/٣١

(١٥)المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦

(١٦)المرجع السابق ، جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١

(١٧)أنظر فى هذا عبد الخالق فاروق " كم ينفق المصريون على التعليم " القاهرة ، دار العين ، ٢٠٠٨

(١٨)تصريحات وزير الصحة الأسبق (حاتم الجبلى) من واقع المسح الأحصائى الصحى ، والمنشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٣ .
ولمزيد من التفاصيل فقد تناولنا فى كتابنا : " الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر " ، مكتبة الشروق الدولية ، تحت الطبع .

(١٩)أنظر فى هذا: Egypt Human Development Report 2010, Youth In
Egypt Building Our Future, UNDP and the Institution Of National Planning, Egypt, Cairo, 2010, P.25

(٢٠) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، منشور بجريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٥

(٢١) أنظر فى هذا ، مركز معلومات مجلس الوزراء المنشور فى جريدة المصرى اليوم بتواريخ ٢٠٠٩/٩/١ و ٢٠٠٩/٩/٣ و ٢٠٠٩/٨/٢٦ و ٢٠٠٩/٩/٣ و ٢٠٠٩/٩/١٤ و ٢٠٠٨/١٢/٢٠ .

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول البطالة يمكن الرجوع إلى كتابنا : " البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " القاهرة ، دار المحروسة للنشر ، ٢٠٠٤ .

(٢٣) . أكتشاف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى يمكن الرجوع إلى كتابينا :

– كم ينفق المصريون على التعليم ، القاهرة ، دار العين للنشر ، ٢٠٠٨ .

– كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. خطة أستراتيجية لإدارة وقت الأجازة الصيفية فى نظامنا التعليمى ، القاهرة ، دار العين للنشر ، ٢٠١٠ .

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتابنا :

– الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. كم ينفق المصريون على الرعاية الصحية " ، القاهرة ، تحت الطبع .

(٢٥)لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

– د. محمود عبد الفضيل " مقدمة فى المحاسبة القومية " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ .

- د. عبد الفتاح قنديل & د. سلوى سليمان " الدخل القومى " ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .
- عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الإدارة الحكومية " ، القاهرة ، مكتبة دار الكلمة ، ٢٠٠٣ .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول التعليم راجع كتابنا " كم ينفق المصريون على التعليم " مرجع سبق ذكره .

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى كتابنا :

- " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومى ١٩٦٢- ٢٠٠٢ " ، القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠٠٩ .

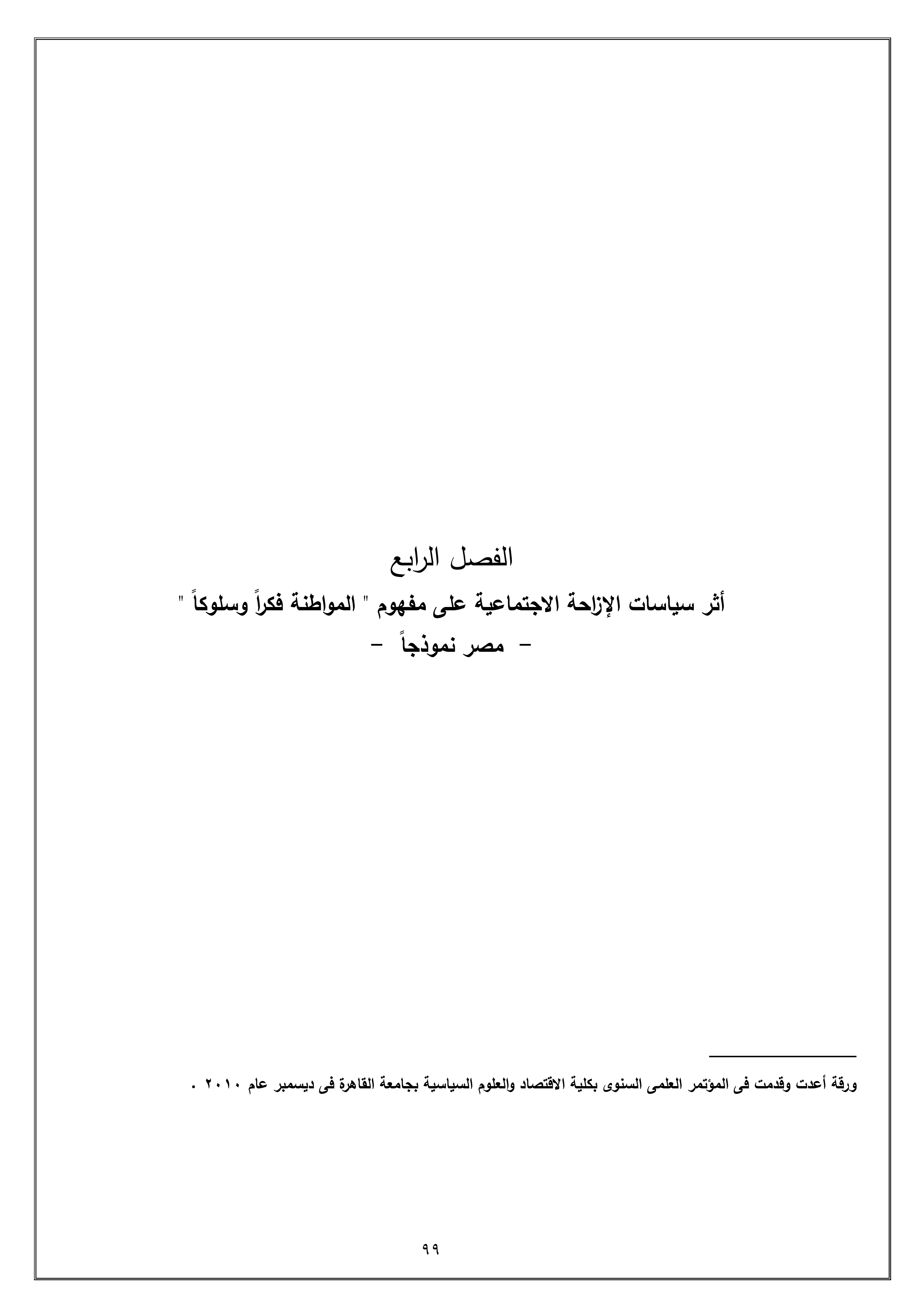
(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول حجم مشكلة البطالة فى مصر يمكن الرجوع إلى كتابنا :

- البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " ، القاهرة ، دار المحروسة للنشر ، ٢٠٠٤ .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الأجور والأسعار يمكن الرجوع إلى كتابنا :

- اقتصاديات الأجور والمرتبات .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور فى مصر " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١١ .

****



الفصل الرابع

أثر سياسات الإزاحة الاجتماعية على مفهوم " المواطنة فكراً وسلوكاً "

- مصر نموذجاً -

ورقة أعدت وقدمت فى المؤتمر العلمى السنوى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فى ديسمبر عام ٢٠١٠ .

شهدت العقود الأربعة الماضية اهتماماً متزايداً بظاهرة الفقر Poverty وأتخذ هذا الاهتمام عدة مستويات ؛ سواء على المستوى النظرى والتأسيس المنهجى لمفهوم "**الفقر**" Concept أوطرق قياسه ثم وضع السياسات والأساليب الكفيلة بمحاربته وتقليص فرص انتشاره.

صحيح أن الدراسة المبكرة لـ " **رونترى** " Rowntree المنشورة فى عام ١٩٠١ كانت محاولة جادة وجديرة بالأهتمام لقياس الفقر لدى الأسر المحرومة ، بيد أن " **الفقر**" كمفهوم تحليلى لم يحظ بالاهتمام الكافى إلا فى نهاية عقد الستينات ومطلع عقد السبعينات حينما تكثفت وتكررت دورات الأزمات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد الرأسمالى العالمى ؛ ونتج عنها ازدياد أعداد الفقراء والمحرومين وما بات يشكله ذلك من مخاطر سياسية واجتماعية عديدة.

فى هذه الورقة البحثية نحاول التوقف بالتحليل والنقد عند المفاهيم المتعددة والملتبسة للفقر على المستويين النظرى والتطبيقى وهو الجدال الذى لم ينقطع طوال الثلاثين عاماً الماضية فى كافة الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية ومن أتباع كافة المدارس والمذاهب والنظريات الاقتصادية والاجتماعية ؛ ثم ننتقل منها إلى التعرف على تأثير التغيرات المتعارضة التى طرأت على المجتمع المصرى منذ عام ١٩٧٤ ؛ ولعبت دوراً كبيراً فى تشكيل الخرائط الاجتماعية والطبقية الجديدة وفى مقدمتها خريطة الفقر والفقراء فى البلاد ومدى تأثير هذه الوقائع والمعطيات الجديدة على مفهوم المواطنة فكراً وسلوكاً لدى المصريين عموماً وأجيال الشباب على وجه الخصوص.

وفى الختام نحاول تقديم ما نراه سياسات مطلوبة مستقبلاً لتجاوز أثر هذه الوقائع السلبية والخروج من آثارها الضارة على كافة المستويات.

١- مفهوم " الفقر " ومعايير قياسه ومناط التباسه

برغم أن مظاهر الفقر والحرمان كانت ملازمة للمجتمع الإنسانى الحديث ؛ سواء فى صورته الإقطاعية القديمة أو فى شكلة الرأسمالى المعاصر ؛ وهو ما دفع الإمام " **أبو حامد الغزالى** " فى كتابه الشهير " **أحياء علوم الدين** " فى القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) إلى تعريف الفقير بأنه [**كل فاقد للمال**] [١] ، فإن الآلية الأساسية الملازمة لهذه الظاهرة قديماً وحديثاً هى " **آلية سوء توزيع الثروة والدخل** ".

الجديد فى الأمر ومنذ عدة عقود ؛ هو التعامل مع هذه الظاهرة باعتبارها أحد مكونات النظرية الاقتصادية الحديثة ؛ وابتكار الوسائل والأساليب والأدوات التحليلية المناسبة لتناولها تنظيراً وتحليلاً وبناءاً للسياسات العامة.

أولا : تطور المفهوم

إذا كانت كتابات المفكرين الاشتراكيين الأوائل فى مطلع القرن التاسع عشر قد تناولت ظاهرة الفقر باعتبارها أحد التجليات الأساسية المصاحبة للمجتمع الرأسمالى الحديث وابتكرت أدوات تحليلية لمعرفة أسبابه وتداعياته ؛ ومن أبرزهم كتابات " **كارل ماركس** " و " **فردريك انجلز** " فى كتاباتهما المعروفة [٢] ، واستخدامهما للأداة التحليلية الشهيرة " **فائض القيمة** " للتعرف على كيفية توزيع عوائد عملية الإنتاج فى المجتمع الصناعى الرأسمالى الحديث .

فإن الجديد فى مطلع القرن العشرين وفى دراسة " **رونترى** " Rowntree المنشورة عام ١٩٠١ هو التعامل مع الفقر كأداة تحليلية مباشرة وموضوعاً أساسياً للتناول.

وفى عقد الستينات عاد الحديث حول موضوع " **الفقر** " فى ارتباطه بقضايا " **النمو والتنمية** " Growth & Development أى كمظهر للتخلف من ناحية وكهدف للتنمية من ناحية أخرى [٣] وصاغ بعدها " **روبرت مكنمارا** " عام ١٩٧٣ مفهوم المؤسسة الدولية التى يقودها " **البنك الدولى** " التى عبر عنها مقولة " **إعادة التوزيع مع النمو** " Redistribution With Growth [٤] ، الذى ظهر بعد خمسين عاماً من إطلاقه أنه كان مجرد خديعة نظرية لم تؤد سوى لمزيد من اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من جهة وداخل الدول الفقيرة بين الطبقات الغنية فيها من جهة والطبقات الفقيرة من جهة أخرى.

النقلة الثانية فى مفهوم " **الفقر** " جاء فى منتصف السبعينات حينما صاغ عدد من خبراء " **منظمة العمل الدولية** " I L.O مفهوم " **الحاجات الأساسية** " على أساس أن الفقر لا يعنى الافتقار إلى الدخل فحسب وإنما فى عدم القدرة على الحصول على الصحة والتعليم وبقية الخدمات الأساسية [٥] .

وعبر عن نفس الفكرة فى المملكة المتحدة كل من Runciman & Peter Townsend باعتباره ليس فقط عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى للمطالب والاحتياجات ولكنه الفشل فى الحفاظ على مستويات البقاء المناسبة فى المجتمع [٦] .

ومنذ منتصف الثمانينات أضاف كل من روبرت شامبرز R .Chambers أبعاداً جديدة لمفهوم الفقر حيث اعتبر الإقصاء من المشاركة فى قضايا المجتمع واتخاذ القرارات فيه والعزلة وعدم وجود شبكات للضمان الاجتماعى مظاهر ومكونات للفقر والفقراء [٧] .

أما البروفسير " **أمارتيا صن** " Amartya sen فقد أدخل عنصر الاستطاعة أو القدرة Capability وعبر اجتهاده النظرى وضع الأساس لنقاش واسع أوصل المنظمات الدولية إلى صياغة الأداة التحليلية المسمى " **معيار التنمية البشرية** " بمكوناته المتعددة لقياس مستوى الفقر وتحديد نطاق الفقراء [٨] ، بحيث يمكن أن نطلق عليها " **مصفوفة الفقر** " Poverty Matrix ، وهو ما أخذت به تقارير التنمية البشرية التى اتبعها البرنامج " **الإنمائى للأمم المتحدة** " UNPD منذ مطلع التسعينات وصاغ منها بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى فى مصر التقارير الدورية المتتابعة للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٤ حتى يومنا هذا [٩] ، كما برز فى هذا الحقل المعرفى كل من " **مارتن رافاليون** " M. Ravallion من العاملين فى البنك الدولى [١٠] وأنتونى اتكنسون A. Atkinson من جامعة اكسفورد [١١] وفريرو ثوربيك وبيتر تونسند P. Townsend وغيرهم كثيرون [١٢] .

وقد تواكب مع هذا الاهتمام بمفهوم الفقر ومظاهره والسياسات الكفيلة بمكافحته من جانب المفكرين والخبراء الاقتصاديين فى العالم ؛ اهتمام بعض المنظمات الدولية والأممية فى إطار فهم مشترك بشأن الأمن الجماعى لسكان الكرة الأرضية فركزت منظمات الأمم المتحدة المتخصصة (اليونيسيف . والأغذية والزراعة .. الخ) على رصد مظاهر الفقر ووضع السياسات المتنوعة لمكافحته ، كما أنشئ الصندوق الدولى للتنمية الزراعية * International Fund For Agriculture Development (IFAD) ، عام ١٩٧٦ كشراكة بين دول منظمة التعاون والتنمية الأوربية OECD ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عام ١٩٧٦ وضمت فى عضويتها ١٦٥ دولة بهدف تقديم قروض زراعية وتمويل مشروعات وبرامج الحد من الفقر [١٣] وبالقدر نفسه عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات دولية حول " **قضايا الفقر والتنمية الاجتماعية** " وأبرزها :

- مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بقضايا البيئة والتنمية عام ١٩٩٢.
- مؤتمر التنمية الاجتماعية المنعقد بالعاصمة الدينماركية كوبنهاجن عام ١٩٩٥.
- مؤتمر القمة العالمى للأغذية المنعقد عام ١٩٩٦.
- مؤتمر قمة الألفية المنعقد عام ٢٠٠٠. وغيرها من المؤتمرات الأممية [١٤]

بيد أن هذه الجهود والسياسات طوال العقود الثلاثة الماضية لم تفلح فى تحقيق خفض فى عدد الفقراء فى العالم ؛ بل على العكس ؛ سجلت التقارير الدولية مظاهر جديدة مثيرة للقلق لعل من أبرزها :

١– زيادة الفوارق فى الدخول والناتج المحلى بين الدول الصناعية الغنية وبين الدول النامية أو الدول الفقيرة.

٢– زيادة حدة التناقضات الاجتماعية داخل كل بلد من البلدان النامية ذاتها بين الأغنياء والفقراء فيها [١٥] .

ويعود الفشل فى تحقيق هدف تخفيض أعداد الفقراء إلى عدة أسباب لعل من أبرزها التقلبات والأزمات العاصفة التى يمر بها النظام الرأسمالى بصفة دورية . وآخرها الأزمة العاصفة فى خريف عام ٢٠٠٨ والممتدة حتى الآن . والتى أدت إلى دفع عدة مئات إضافية من ملايين البشر إلى حالة الفقر والحرمان بحيث زاد عددهم فى العالم من ٨٥٠ مليوناً إلى أكثر من ١٢٠٠ مليون نسمة ، وكذلك ازدياد انخراط دول العالم النامى فى سياسات الخصخصة واعتماد

آليات السوق وجهاز الثمن فى توجيه وتخصيص الموارد فى خطط النمو التى هى بطبيعتها تؤدى إلى زيادة حدة الفقر وتدفع غالباً إلى عملية استقطاب وتركز حاد فى الثروة والدخل [١٦].

ثانيا : معايير القياس ومشكلاتها

على أية حال ؛ فإن هذه المعطيات المتناقضة بين الاهتمام المتزايد بالفقر والفشل فى الحد منه تجرنا إلى التوقف ملياً عند المقاييس المستخدمة فى قياس مظاهر الفقر ومدى فاعليتها فى التعامل العلمى مع الظاهرة الواسعة الانتشار ؛ خاصة بعد أن بدا واضحاً تلاعب حكومات كثير من الدول وبعض المنظمات الدولية . بما فيها البنك الدولى . بهذه المعايير والمقاييس لأغراض سياسية [١٧] .

فأين يكمن الالتباس فى تحديد ما يطلق عليه " **خط الفقر** " Poverty Line ؟

لقد تعددت التعريفات Definitions طوال هذه السنوات حول مفهوم " **الفقر** " وطرق قياسه ؛ فانقسمت بصورة خاصة إلى نوعين مختلفين للقياس :

الأول طرق القياس الذاتية :القائمة على توجيه أسئلة لعدد معين من الأفراد ؛ ثم يجرى تجميع إجاباتهم وإيجاد المتوسطات التى تحدد القيم المقبولة للاحتياجات الأساسية وبدونها ينخرط الفرد فى دائرة ومفهوم " الفقر ".

الثانى طرق القياس العلمية : سواء تلك المتعلقة بطريقة قياس الطاقة الغذائية المطلوبة للفرد أو طريقة قياس تكلفة الحاجات الأساسية Basic needs.

وتعود الطريقة الأولى إلى البروفيسير روبرت شامبرز R .Chambers بينما تعدد خبراء الطرق الأخرى ومن أبرزهم وفريرو ثوربيك (١٩٨٦) وأنتونى اتكنسون A. Atkinson " **أمارتيا صن** " Amartya sen وغيرهم.

بينما اعتمد البنك الدولى فى تعريفه للفقر على مستوى الدخل الذى يقل عن الحد الأدنى الضرورى لمواجهة الحاجات الأساسية [١٨] ، ثم توسع قليلاً فى تعريفه للفقر ، فأضاف إليها عناصر مثل الافتقار إلى المسكن والتعرض للمرض دون قدرة على الكشف الطبى وعدم القدرة على الإنفاق بالمدرسة ومعرفة القراءة وعدم وجود مصدر للمياه النقية وعدم المشاركة فى الحياة العامة وأخيراً التعرض للبطالة [١٩].

وبالمثل عرفت الأمم المتحدة منذ مؤتمر القمة الاجتماعية الذى عقد فى العاصمة الدينماركية (كوبنهاجن) عام ١٩٩٥ الفقر بأنه [**إنعدام فرص الاختيار والافتقار إلى القدرة على المشاركة فى الشئون العامة فى المجتمع وعدم كفاية الطعام والملابس الالتحاق بالمدرسة .. الخ**] [٢٠].

وأضاف إليها " ديفيد جوردن " David Gordon عنصر المعرفة والحصول على المعلومات من كافة مصادرها مثل الصحف والراديو والتليفزيون والكمبيوتر والتليفون .. الخ(٢١) .

أما " **مارتن رافاليون** " M. Ravallion فقد حاول عام ١٩٩٨ إيجاد أساس نظرى لـ " **خط الفقر** " مرتبطاً بنظرية المستهلك فعرفه بأنه[**التكلفة النقدية لفرد معين فى زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاهية مرجعى أو متفق عليه**] [٢٢] .

وهكذا برز مفهومين لـ " **خط الفقر** " Poverty Line :

الأول : " **خط الفقر المطلق** " من حيث هو قيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان.

الثانى : " **خط الفقر النسبى** " حيث يتغير مع التغيرات التى تطرأ على مستوى المعيشة .

ومن هنا درجت المراجع الدولية . للسهولة والبساطة . على استخدام " **خط الفقر المطلق** " لتقدير انتشار الفقر بين دول العالم وتحدد بدولار واحد للفرد يومياً باعتباره القوة الشرائية المكافئة للدولار فى البلد المعنى ثم زاد منذ مطلع الألفية الثانية إلى دولارين مكافئين.

وبهذا الإجراء الاعتباطى نتج مجموعة من النتائج والمقارنات الدولية المضللة فيما يتعلق بدرجة انتشار الفقر واتجاهات تغيره عبر الزمن.

ثالثا : مناط الإلتباس

وجوهر الالتباس هنا أن متوسط الدخل النقدى للفرد قد يزيد عن الحد المقرر لـ" خط الفقر " (دولارين يومياً) لكن فقر هذا الشخص قد يزداد بسبب زيادة التكلفة المباشرة لاحتياجات أساسية مثل (التعليم والصحة) من جراء سياسات الإزالة الاجتماعية the Offset social policies لتى تنتهجها الحكومة فى بلد ما كما هى الحالة فى مصر على ما سوف تعرض بعد قليل.

وكذلك يشير البعض إلى أثر عدد من السياسات المالية أو الضريبية أو التضخم وأثر تقلبات أسعار الصرف وضعف شبكات الضمان الاجتماعى وبرامج التنمية على زيادة رقعة الفقر واتساع دائرة الفقراء والمحرومين.

لذا فإن مقياس دولارين للفرد يومياً بالقوة الشرائية المكافئة لا تصلح على الإطلاق فى استخدامه كوحدة قياس ناجحة فى دراسة ظاهرة بمثل هذه الخطورة والاتساع.

٢- مصر وسياسات الإزاحة الاجتماعية

تتجاور وتتراكب وتتزامن وتتصاحب فى مصر ؛ مظاهر ومعطيات تبدو متناقضة ؛ وتدفع بكثير من الباحثين والمحللين والدارسين للحالة المصرية الى الارتباك والحيرة.

من جانبنا سوف نتوقف هنا عند ثلاث مستجدات فى المشهد الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ، ونناقش درجة تأثيرها على " المواطنة " ، وعلى سلوك المصريين عموماً وأجيال الشباب خصوصاً وهذه المشاهد هى :

١-الإزاحة الاجتماعية فى مجال التعليم.

٢-الإزاحة الاجتماعية فى مجال الرعاية الصحية.

٣-نظام الأجور والمرتبات.

بيد أنه قد يكون من المفيد قبل الخوض فى هذه الأبعاد الثلاثة أن نشير إلى مفهومنا للإزاحة الاجتماعية Social Offset والذى يعنى " نقل عبء تكاليف أداء بعض الخدمات الأساسية للمواطنين المكلفة بها الحكومة دستورياً وقانونياً من حيزها العام إلى كاهل الأفراد المستفيدين منها مباشرة وأهمها التعليم والصحة والتى هى شكل من أشكال خصخصة بعض مجالات الحيز العام المحتجز دستورياً للحكومة الى الفضاء الخاص للأفراد والجماعات ".

فلنتناول كل واحدة بشىء من التفصيل :

أولا : الإزاحة فى مجال التعليم :

تطور الموقف الحكومى تجاه قضايا التعليم تطوراً كبيراً خلال الستين عاماً الماضية وتحديداً منذ عام ١٩٤٤/١٩٤٣ حينما تبنت حكومة الوفد فى ذلك العام مبدأ مجانية التعليم فى المرحلة الابتدائية مما أدى لزيادة أعداد المقبولين فى هذه المرحلة التعليمية من ٤٣ ألفاً فى ذلك العام إلى ٦٥ ألف طالب وطالبة عام ١٩٤٦/١٩٤٥ واستمر فى الزيادة فيما بعد ذلك.

وفى عام ١٩٥١/١٩٥٠ عادت الحكومة وتبنت مبدأ مجانية التعليم الثانوى وفى عام ١٩٦٢ تبنت حكومة الرئيس جمال عبد الناصر مبدأ مجانية التعليم الجامعى ثم صدر الدستور الجديد عام ١٩٦٤ متبنياً مبدأ مجانية التعليم فى جميع مراحله وأشكاله واستمر هذا المبدأ الدستورى قائماً فى دستور عام ١٩٧١ وكافة التعديلات التى طرأت عليه حتى يومنا (١٩٨٠ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧) .

وبرغم ذلك فإن هذا المسار العام لم يمنع من وجود تعليم خاص بمصروفات فى بعض المراحل والمجالات وحتى عام ١٩٧٧/١٩٧٦ كان عدد المدارس الخاصة (بمصروفات) لا تزيد على حوالى ٦٧٨ مدرسة تضم فى صفوفها حوالى ١٥٠ ألف طالب وطالبة بينما كان عدد المدارس الحكومية أكثر من ١٢.٨ ألف مدرسة تضم حوالى ٦.٧ مليون طالب وطالبة ولم يكن هناك سوى جامعة خاصة واحدة هى الجامعة الامريكية بالقاهرة.

فإذا بنا وبعد اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى إزاء حوالى ٤٥٠٠ مدرسة خاصة عام ٢٠٠٩ تضم فى صفوفها أكثر من ١.٥ مليون طالب وطالبة .أما التعليم الجامعى فقد أصبح لدينا حوالى ١٦ جامعة خاصة وأكثر من ١٠٣ معهد خاص بمصروفات وكلها تضم فى صفوفها حوالى ٣٠٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف طالب وطالبة.

وعادة ما ينظر إلى التعليم فى علاقته بالفقر من زاويتين :

الأولى : أن الاستثمار فى التعليم يعد مدخلا لأستراتيجيات تخفيض مستوى الفقر عبر دعم القدرات والمهارات وأنتاجية الفقراء .

الثانية : بأعتبار الفقر قيدا على البيئة التعليمية على مستوى الكلى للمجتمع Macro من حيث أنخفاض معدلات الإلتحاق بالتعليم فى الدول الفقيرة وبالنظر لكون الأسر الفقيرة يحصل أبنائها على مستوى تعليمى أقل من المنظور الجزئى Micro (٢٣) .

ووفقاً لأحدث الدراسات فقد تبين أن الأسر المصرية قد انفقت على أبنائها فى مراحل التعليم المختلفة عام ٢٠٠٥ ما يتراوح بين ٣٧ مليار جنيه الى ٥٤ مليار جنيه بينما لم تزد مخصصات الموازنة العامة الحكومية على التعليم (الجامعى وقبل الجامعى) فى ذات العام عن ٢٦ مليار جنيه [٢٤] .

والأهم أن سوق التعليم الخاص والحكومى . الجامعى وقبل الجامعى . قد أصبح يزيد حجم الأموال المتدفقة فيه سنوياً على ٣٥ مليار جنيه إلى ٥٥.٠ مليار جنيه وفقا للعناصر الخمسة التى أعتمدناها للإنفاق العائلى **على التعليم وهى :**

١-نفقات رسوم ومصروفات رسمية مقرره بالمدارس الحكومية .
٢-نفقات رسوم ومصروفات بالمدارس الخاصة .
٣-نفقات الكتاب الخارجى أو المساعد .
٤-نفقات المجموعات الدراسية الرسمية (مجموعات التقوية) .
٥-الدروس الخصوصية غير الرسمية .

وقد أظهرت دراستنا التى قمنا بها فى عام ٢٠٠٦ وفقا لمنهج السيناريوهات المتبعة النتائج التى تظهرها الجداول الأربعة التالية(٢٥) :

جدول رقم (١٨)

نفقات الأسر المصرية على الرسوم والمصروفات الرسمية وتكاليف مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية

فى العام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " بالمليون جنيه"

البند	سيناريوالأول(منخفض)	السيناريوالثانى(توسط)	سيناريوالثالث(مرتفع)
سوم المصروفات الرسمية بالمدارس الحكومية			
أ) المرحلة قبل الإبتدائى	٢٤.٣	٥٧.٠	٨٩.٦
ب)المرحلة الابتدائية	٢٧٦.٣	٤٢٧.٤	٥٧٨.٥
ج) المرحلة الإعدادية	١١٥.٦	١٨٠.٦	٢٤٥.٦
د) المرحلة الثانوية	٧٠.٩	٩٨.٨	١٢٦.٦
مجموع (١)	٤٨٧.١	٧٦٣.٨	١٠٤٠.٣
-الرسوم والمصروفات بالمدارس القومية			
أ) المرحلة قبل الإبتدائى	٢٠.٠	٢٠.٠	٢٠.٠
ب) المرحلة الإبتداية	٦٢.٥	٦٢.٥	٦٢.٥
ج) المرحلة الإعدادية	٧٥.٥	٧٥.٥	٧٥.٥
د) المرحلة الثانوية	٣٠.٠	٣٠.٠	٣٠.٠
مجموع (٢)	١٨٨.٠	١٨٨.٠	١٨٨.٠
٣-الرسوم والمصروفات فى التعليم الفنى			
أ) التعليم الصناعى	٥٦.٦	٥٨.٧	٦٠.٧
ب) التعليم التجارى	٣٥.٤	٣٦.٧	٣٨.٠
ج) التعليم الزراعى	١٣.٦	١٤.١	١٤.٦
مجموع (٣)	١٠٥.٦	١٠٩.٥	١١٣.٣
رسوم والمصروفات فى المعاهد الفنية المتوسطة الحكومية			
أ) التجارى	٥.٧	٥.٧	٥.٧
ب) الصناعى	٢.٨	٢.٨	٢.٨
مجموع (٤)	٨.٥	٨.٥	٨.٥
كاليف مجموعات التقوية بالمدارس الحكومية	٥١.٢	١٥٣.٦	٥١١.٦
الإجمالى (١+٢+٣+٤+٥)	١٦٢١.١	٢٤٦٩.٣	٢٨٣٠.٧

المصدر : عبد الخالق فاروق " كم أنفق المصريون على التعليم " ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠٠٨

جدول رقم (١٩)

نفقات الأسر المصرية على التعليم الجامعى الحكومى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥"

بالمليون جنيه "

البند	سيناريو أول(منخفض)	سيناريو ثانى(متوسط)	سيناريو ثالث(مرتفع)
- تكاليف الرسوم بالجامعات الحكومية	٣٦٩.٩	٣٦٩.٩	٣٦٩.٩
ليف مجموعات التقوية بالجامعات الحكومية	٢٣.٨	١٢٨.٧	٥٢٨.٠
الإجمالى	٣٩٣.٧	٤٩٨.٦	٨٩٧.٩

جدول رقم (٢٠)

نفقات الأسر المصرية فى مؤسسات التعليم الخاصة (الجامعي وقبل الجامعي) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " بالمليون جنيه "

البند	سيناريو أول(منخفض)	سيناريو ثانى(متوسط)	سيناريو ثالث(مرتفع)
تكاليف الرسوم والمصروفات فى المدارس ١- الخاصة (دولى - لغات - عربى)	٩٩٧٥.٠	٩٩٧٥.٠	١١٤٧٥.٠
٢- الرسوم فى الجامعات الخاصة	٢٥.٠	٢٥٠.٠	٣٠٠.٠
- الرسوم فى المعاهد العليا والمتوسطة الخاصة	٤٥٠.٥	٤٥٠.٥	٥٥٦.٥
الإجمالى	١٠٦٧٥.٥	١٠٦٧٥.٥	١٢٣٣١.٥

جدول رقم (٢١)

إنفاق الأسر المصرية على النظام التعليمى غير الرسمى (السوق السوداء التعليمية) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " بالمليون جنيه "

البند	سيناريوأول(منخفض)	يناريوثانى(متوسط)	سيناريوثالث(مرتفع)
ب الكتب الخارجية (المساعدة) (متوسط حسابى	٢٤٧.٢	٦٩١.٠	٧١٤.٨
تكاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الحكومية			
أ) الشهادة الابتدائية	١١٢٨.٥	١٣٨٠.٠	٧٢٣٨.٢
ب) الشهادة الإعدادية	١٩٩٦.١	٢٤٤٣.٧	٥٣٤٦.٦
ج) الشهادة الثانوية	١٦١٣.١	١٩٣٩.٨	٢٩٤٤.٩
د) التعليم الفنى	-	-	١٠٤.٥
مجموع (٢)	٤٧٥٧.٧	٥٧٦٣.٥	١٥٦٣٤.٢
كاليف الدروس الخصوصية بالمدارس الخاصة			
أ) الشهادة الإبتدائية	-	٢٥١.٥	١٥٠٩.١
ب) الشهادة الإعدادية	-	٤٤٧.٦	٥٥٥.٨
ج) الشهادة الثانوية	-	٣٢٦.٧	٤٩٠.٠
مجموع (٣)	-	١٠٢٥.٨	٢٥٥٤.٨
الإجمالى (١+٢+٣)	٥٠٠٤.٩	٧٤٨٠.٣	١٨٩٠٣.٨

****

وبالتالى فأن مجموع ما تحملته الأسر المصرية من نفقات على أبناءها فى ذلك العام – مع استبعاد مصروف الجيب اليومى لأبناء المدارس الخاصة والجامعات الخاصة – يتراوح بين ٣٦٩٠٣.٢ مليون جنيه كحد أدنى و ٥٤١٧١.٩ مليون جنيه كحد أقصى .

وهكذا تبين أن الإنفاق العائلى يكاد يزيد عن الإنفاق الحكومى ذلك العام بأكثر من ١١.٠ مليار جنيه إلى ٢٨.٠ مليار جنيه ، بحيث نستطيع أن نشير إلى إنفاق مجتمعى على التعليم فى مصر يتجاوز عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالى ٦٣.٠ مليار جنيه إلى ٨٠.٠ مليار جنية .

وتكشف متابعة وتحليل السياسات الحكومية فى هذا المجال عدة آليات متبعة فى الإزاحة الاجتماعية أبرزها ثلاثة هى :

١- المبالغة فى مجاميع القبول لكليات القمة بالجامعات الحكومية وتقليص أعداد المقبولين فيها.

٢- اتباع صارم وغير مبرر للتوزيع الاقليمى بحسب مقر سكن الطالب وأسرته.

٣-إهمال وسائل التعليم الحديثة بالمدارس الحكومية و الجامعات الحكومية وتخصيص اهتمام أكبر لأقسام اللغات بمصروفات داخل بعض الكليات الجامعية الحكومية (باللغات الانجليزية أو الفرنسية بكليات الحقوق والتجارة والاقتصاد وغيرهما) بما يشكل التفافاً على الحق الدستورى للطلاب بالمجانية والتمييز بينهم على أساس القدرة المالية.

وعبر دفع عشرات الآلاف سنوياً من الطالب وأولياء أمورهم إلى الانخراط فى مؤسسات التعليم الخاصة (الجامعية وما قبل الجامعية) تجرى عملية إفقار متزايد لأسر هؤلاء الطلاب.

ثانيا : الإزاحة الاجتماعية فى مجال الرعاية الصحية

تعتبر دراسات حساب تكاليف العلاج أو الرعاية الصحية عموماً من أصعب الموضوعات وأكثرها تعقيداً فى فروع علم الاقتصاد والعلوم المالية ، خاصة فى مجتمع يتسم بضعف البنية الإحصائية القومية والقطاعية من ناحية ، وبسبب تعدد أنظمة الرعاية الصحية والعلاجية من ناحية أخرى ، وعدم وجود نظم محاسبية موحدة لحساب مصفوفة التدفقات المالية بين مكونات هذه النظم من ناحية ثالثة ، ثم أخيراً بسبب زيادة مساحة وانتشار ما نطلق عليه مدفوعات الظل Shadow Payments داخل أنشطة هذا القطاع أو ما يسمى ممارسات الفساد Corruption أو الأنشطة الموازية .

ربما كانت هذه المشكلة ، أقل حدة قبل منتصف عقد السبعينات حينما كانت روافد الإنفاق على الرعاية الصحية شبه محصورة ومحددة سواء فيما يرد من اعتمادات ونفقات وزارة الصحة والقطاعات الحكومية الصحية عموماً ؛ أو فى مبالغ الاشتراكات التى يساهم بها الأفراد والجماعات فى النظام الصحى السارى من القطاعين الحكومى أو الخاص. أما بعد هذا التاريخ فقد تنوعت أنشطة الرعاية الصحية ، وزاد اسهام القطاع الخاص والاستثمارى ، كما

لجأت الحكومة ووحدات وزارة الصحة إلى التوسع فى الخصخصة الجزئية للخدمة الصحية عبر ما يسمى " **نظام العلاج بأجر** " ؛ بالإضافة إلى انتشار أشكال أخرى للدفع من جانب الأفراد وذوى المرضى للحصول على الخدمة العلاجية المطلوبة .

وبتعقد شبكة المدفوعات تلك وتعدد مصادرها ؛ بدأت الأجهزة الرسمية المختصة فى دراسة الوضع الصحى فى مصر منذ منتصف الثمانينات للتعرف على الأوضاع الصحية عموماً وأشكال المدفوعات ودرجة رضاء جمهور المرضى على الخدمة الصحية المقدمة من جانب الوحدات الصحية الحكومية وغير الحكومية .

وقد بدأ أول مسح صحى ديموجرافى Demographic Health Survey (D.H.S) عام ١٩٨٨ ثم تكرر فى عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى مسحيين محدودى العدد نسبياً عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ خاصين بالمراهقين .

وتجرى أجهزة الإحصاء بالتعاون مع وزارة الصحة هذه المسوح الإحصائية كل عدة سنوات بحيث أصبحت هذه المسوح مرجعية أساسية للتعرف على الأحوال الصحية فى البلاد ، خاصة بالنظر لكبر حجم العينة المستخدمة فيها (١٦ ألف أسرة فى مسوح عام ٢٠٠٠ و٤٨ ألف أسرة عام ٢٠٠٥) .

كما انتظم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إعداد مشروع عن الإنفاق الأسرى كل عدة سنوات ونشطت من جهة أخرى عملية تنظيم وعقد المؤتمرات المحلية والدولية فى مصر لمناقشة بعض القضايا المرتبطة بقطاع الصحة مثل " **مؤتمر السياسات والاستراتيجيات الصحية فى مصر** " (١٩٩١) ومؤتمر " **الاستخدام الرشيد للأدوية** " (١٩٩٣) ومؤتمر " **التأمين الصحى الاجتماعى** " عام ٢٠٠٣ وغيرها .

ودخلت على الخط مؤسسات تمويلية دولية ذات أجندات رأسمالية محضة مثل البنك الدولى IB وهيئة المعونة الأمريكية U.S Aid اللتين مولتا دراسات وأبحاث عديدة ووضعت برامج عمل مثل برنامج استعادة النفقات Cost Recovery من أجل تعزيز مسيرة الخصخصة الجزئية لقطاع الصحة الحكومية والإسراع به نحو الخصخصة الكاملة [٢٦] كما وضع مشروع سيناريوهات لما سمى الإصلاح الصحى عام ١٩٩٨ بالتعاون بين هيئة المعونة الأمريكية ووزارة الصحة المصرية لنفس الهدف والغاية .

وقد حظى موضوع " **الإنفاق العائلى** " على الرعاية الصحية والعلاجية باهتمام معظم هذه الدراسات والمسوح الإحصائية وإن ظل الطابع الغالب عليها جزئى وغير شامل ٠ كما ركزت السياسات والبرامج المقترحة على كيفية إجراء عملية " **إزاحة اجتماعية** " جديدة بمعنى كيفية تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة ونقل هذا العبء جزئياً أو كلياً على الأفراد والجماعات ومؤسسات الأعمال عموماً ، وفى هذا السياق جاء الحديث حول ضرورة " **خصخصة هيئة التأمين الصحى** " كأولى الخطوات الحازمة والحاسمة فى هذا البرنامج تمهيداً للتوسع فيما بعد إلى مجال المستشفيات التابعة لوزارة الصحة أو لغيرها من الوحدات الصحية الحكومية الأخرى ، على أن يقتصر دور الدولة على مجرد تمويل الخدمة مع تقليص حزمة الخدمات الصحية المقدمة .

بينما تشير المسوح الإحصائية التى قامت بها وزارة الصحة بتمويل وتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولى عام ١٩٩٦/٩٥ إلى أن متوسط الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية قد بلغ ٥٠٤ جنيهاً ذلك العام (بمتوسط ٣ر٩٨ جنيهاً للفرد) موزعا بين :

- ٥٤% لشراء الأدوية .
- ٣٦% للإنفاق على الرعاية الطبية بالعيادات الخارجية .
- ١٠% على الرعاية الطبية الداخلية أو بالأقسام الداخلية [٢٧].

أما تقدير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وفقاً لمسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أعده لذلك العام فيشير إلى أن متوسط إنفاق الفرد على الرعاية الصحية قد بلغ ٣٩ جنيهاً فى الريف و ٢ر٦٢ جنيهاً فى المناطق الحضرية ؛ وهو ما حدا بالدكتورة " **هبة نصار** " إلى التأكيد على أن هذا التقدير غير دقيق ومتحيز إلى الأدنى إستناداً إلى فرضيه أن تكاليف الأدوية وحدها على المواطن المصرى تقدر بنحو ٥٥ جنيهاً ذلك العام .

وإذا كان شراء الدواء يشكل حوالى نصف تكاليف العلاج على الفرد فمعنى هذا أن تكاليف الرعاية الصحية تقدر ذلك العام بنحو ١١٠ جنيهاً وليس ٣٩ جنيهاً أو ٢ر٦٢ جنيهاً كما يشير الجهاز المركزى للإحصاء [٢٨] ، لعل هذا التباين الواسع فى التقديرات ؛ كان وراء الارتباك والتناقض والالتباس الذى صاحب عرض وتقييم بعض الخبراء والعاملين فى حقل الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال ؛ قدم " **د. سمير فياض** " –وهو رئيس سابق لهيئة المؤسسات العلاجية لعدة سنوات ؛ وأحد النشطاء البارزين فى حقل العمل العام – تقديراته المتناقضة تلك فى عمله الهام " **الصحة فى مصر** " ؛ فبينما يشير فى موضع من كتابه إلى إن المسوح قد أظهرت ان الفئات الدنيا تنفق ٥% من دخلها سنوياً على شراء الأدوية (أى ما يعادل ٣٦٢ جنيهاً)عام ١٩٩٦ فإن الفئات العليا تنفق حوالى ٣% فقط من دخلها على شراء الأدوية (بما يعادل ٣٤٥٦ جنيهاً للفرد) [٢٩] ؛ فإنه يعود فى موضع آخر للقول بأن متوسط استهلاك الفرد فى مصر من الأدوية يقدر بنحو ٥٠ جنيهاً سنوياً [٣٠] !!

بل ويعود فى مقطع ثالث للقول أن نسبة الأدوية المشتراة بمعرفة محدودى الدخل حوالى ١١% من دخلهم السنوى بينما لا تمثل سوى ١% فقط من دخل الأسر عالية الدخل [٣١] ..!!

فى حين أن المسوح الإحصائية ذاتها أظهرت أن ٦٠% من حجم مبيعات الأدوية فى الصيدليات الخاصة سنوياً تباع بدون تذكرة طبية [٣٢] .

هذا التضارب والتناقض فى استخلاص النتائج يعود إلى عدم وضوح منهج التقدير والتقييم وغياب إنضباط صارم فى الأسلوب العلمى المعتمد .

خذ أيضا تقدير " **د. سمير فياض** " وبعض المسوح الإحصائية التى قامت بها وزارة الصحة حول حجم ووزن المنظمات الأهلية الصحية فى الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية ؛ حيث تشير هذه المصادر أن الإنفاق على الصحة عام ١٩٩٦/٩٥ قد بلغ ٥ر٧ مليار جنيه ، منها حوالى ٥١% ينفقها القطاع العائلى والأفراد ، مقابل ٤٦% تنفقها الوحدات الحكومية ، وتشير نفس المصادر أن هذا الإنفاق العائلى المقدر بحوالى ٤٢٧٥ مليون جنيه ذلك العام (٧.٥مليار جنيه x ٥٧%) يوزع على النحو التالى :

- شراء الأدوية من الصيدليات الخاصة (٣٠%)
- العيادات الخاصة والمستشفيات الخاصة (٢٣%)
- مقدمى خدمة آخرين غير هادفين للربح (٣%)
- المنظمات الأهلية الصحية (١%)

والحقيقة أن هذا التقدير لو أخذنا به فمعنى هذا أن اجمالى المبلغ الذى تنفقه الأسر والأفراد داخل المنظمات الأهلية الصحية (وعددها يزيد عن ١٢٠٦ مستشفى و مستوصف) لا يتعدى ذلك العام ٤٢٫٨ مليون جنيه فقط لا غير .. !!

والمدهش أن هذا المبلغ المقدر للإنفاق العائلى على الرعاية الصحية يكاد يكون ثابتاً عبر الزمن ؛ فقد قدر عام ٢٠٠٠/٩٩ بحوالى ٧ مليار جنيه على اعتبار أن متوسط الإنفاق الفردى على الصحة قدر بحوالى مائة جنيهاً ذلك العام [٣٣] ، وهنا ينبغى التوقف عند أكثر هذه المسوح الاحصائية ذيوعاً وانتشاراً وانتظاماً والتى يعتمد عليها معظم هؤلاء الدارسين الذين اهتموا بالإنفاق على الرعاية الصحية خلال السنوات العشر الأخيرة ؛ وهى " **مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك** " التى يقوم بها بصفة دورية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وكان أخرها مسوح عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ الصادر فى سبتمبر من عام ٢٠٠٦ **فماذا قدم هذا المسح الاحصائى الجديد ؟**

لقد جرى هذا المسح على عينة واسعة نسبياً شملت حوالى ٤٧٫١ ألف أسرة بعدد أفراد يقدر بنحو ٢٠٧ ألف شخص وزعوا بين سكان بالحضر (٤٣٫٤%) ومقيمون بالريف (٥٦٫٦%) وروعى فى هذه العينة أن تمثل مختلف الفئات من حيث مستوى الدخل ومستوى المعيشة [٣٤].

وقد تفاوتت مبالغ الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية بين سكان الريف وسكان الحضر ، وكذلك بين أصحاب فئات الدخول المختلفة ؛ وجاء هذا التفاوت واسعاً وملحوظاً وقد توزعت عناصر الإنفاق على ثلاثة بنود أساسية هى :

١- المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية .
٢- خدمات مرضى العيادات الخارجية .
٣- خدمات المستشفيات [٣٥].

وهى كما هو واضح بنود واسعة تشتمل على طيف واسع من العناصر بحيث أصبح من الصعب التعرف بدقة على أوجه الإنفاق التفصيلية على العلاج لدى المصريين مثل الدواء وعمليات التحليل والتشخيص والرعاية الخارجية أو الإنفاق على الإقامة داخل المستشفيات نفسها.. الخ .

وتبين من نتائج أحدث مسوح " **للدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤** " والمنشورة فى سبتمبر عام ٢٠٠٦ مجموعة من الحقائق الأساسية والملاحظات أهمها :

أولاً : لقد جرى المسح وفقاً لتقسيم فئات الإنفاق الرئيسية والفرعية على عشرة أنواع من التقسيمات هى :

١- وفقا لنوع المسكن سبعة مستويات (شقة – أكثر من شقة – فيلا .. الخ) .
٢- وفقا لعدد الغرف بالمسكن ٤ مستويات (غرفة واحدة ، إثنان .. الخ).

٣- وفقاً لمتوسط عدد الأفراد بالغرفة ٥ مستويات (أقل من فرد ، فرد .. الخ).
٤- وفقاً لفئات الدخل السنوى للأسرة ٢٠ مستوى هى(اقل من ألف جنيه .. حتى أكثر من مائة ألف جنيه).
٥- وفقاً لحجم الأسرة ٧ مستويات هى(فرد واحد ، فردان .. حتى أكثر من ثمانية أفراد).
٦- وفقاً لفئات السن لرب الأسرة ١١ مستوى هى (أقل من ٢٠ سنة .. حتى أكثر من ٦٥ سنة).
٧- وفقاً للحالة الزواجية لرب الأسرة ٦ مستويات هى (أقل من السن ، لم تتزوج أبداً ، مطلق .. الخ).
٨- وفقاً للحالة التعليمية لرب الأسرة ٦ مستويات هى(أمى ، يقرأ ويكتب .. الخ).
٩- وفقاً للحالة العملية لرب الأسرة ٨ مستويات هى (يعمل بأجر نقدى ، صاحب عمل .. الخ) .
١٠- وفقاً لقطاع العمل لرب الأسرة ٩ مستويات هى (حكومى ، خاص ، تعاونى ، هيئات .. الخ).

ثانياً : وجرى كل هذا للأسرة فى ثلاث مجموعات هى :

- أسر فى حضر الجمهورية .
- أسر فى ريف الجمهورية .
- متوسط أسر جملة الجمهورية.

ثالثاً : كانت جملة النتائج فيما يتعلق بإنفاق الأسرة على الرعاية الصحية على النحو التالى :

جدول رقم (٢٢)

نتائج المسح الخاص بالإنفاق على الرعاية الصحية للأسر المصرية عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " بالجنيه "

المجموعة	ريف	حضر	جملة الجمهورية
- المنتجات والأجهزة الطبية	١٦٥.٧	٣١٠.٦	٢٣٣.٤
- خدمات مرضى العيادات الخارجية	١١٥.٥	٢٣٢.٨	١٧٠.٣
- خدمات المستشفيات	٣٣.٢	٦٨.٢	٤٩.٥
الاجمالى	٣١٤.٣	٦١١.٦	٤٥٣.١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، " بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " المجلد الثانى ، خصائص الأسرة والأفراد والظروف السكنية ، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٦ ، من ص ١٠ إلى ص ١٩١ .

بيد أن هذا لا يعكس بوضوح مقدار التباين والتفاوت الكبير فى إنفاق الأسر المصرية على الرعاية الصحية والعلاجية وفقاً لوضعها الاجتماعى والاقتصادى والمعيشى سواء فى الريف أو فى المدن فعلى سبيل المثال إذا أخذنا بفئات الإنفاق السنوى للأسرة وفقاً لفئات دخل رب الأسرة نجد أن هذا الإنفاق على الرعاية الصحية يبدأ من ٩٢.٩ جنيهاً لأسرة دخلها أقل من ألفى جنيها سنوياً ويتدرج صعوداً حتى يصل إلى ٥٧٢٧.٠ جنيهاً للأسرة التى دخلها السنوى أكثر من مائة ألف جنيه برغم أن متوسط أسر الجمهورية تعطينا نفس المتوسط (٤٥٣.١ جنيهاً) وهذا الرقم الأخير غير معبر بدقة على الطبيعة الحقيقية للإنفاق (العائلى) على الرعاية الصحية والعلاجية بدون الأخذ بعين الاعتبار البيانات التفصيلية – وليس المجمعة –لهذا الإنفاق وفقاً لفئات التقسيم المعمول به فى هذا المسح الاحصائى الكبير.

فإذا كانت نتائج تعداد عام ٢٠٠٦ تشير إلى أن عدد الأسر فى مصر قد بلغت ١٧.٣ مليون أسرة (بمتوسط ٤.٢ فرد للأسرة الواحدة منهم ٩.٥٢ مليون أسرة بالريف (بواقع ٥٧%) ، و ٧.٦ مليون أسرة فى المدن والحضر (بنسبة ٤٣%) فمعنى هذا أن ما تتحمله الأسر المصرية للرعاية الصحية ذلك العام سيكون وفقاً للمعادلة :

إنفاق الأسر المصرية على الرعاية الصحية =

(عدد الأسر فى الريف x متوسط إنفاق الأسرة على الصحة) +(عدد الأسر فى الحضر x متوسط إنفاق الأسرة على الصحة)

= (٩.٥٢مليون أسرة x ٣١٤.٣ جنيه) + (٧.٦ مليون أسرة x ٦١١.٦ جنيه .

= (٢٩٩٢.٢ مليون جنيه) +(٤٦٤٨.٢مليون جنيه) = **٧٦٤٠.٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥**

لكننا نميل إلى اعتبار هذا الرقم يقل كثيرا عن الإنفاق الحقيقى للأسر المصرية لعدة أسباب منهجية :

الأول : أن هذه النتيجة تأتى نتيجة استخدام متوسطات حسابية لا تعكس حقيقة التباين الاجتماعى ، ومستويات تركز الثروة والدخل فى المجتمع المصرى الذى من شأنه أن يضاعف فاتورة الإنفاق العلاجى للفئات والأسر الأعلى دخلاً عن تلك الواردة فى جداول المسوح المشار إليها.

الثانى : إن وقوع حوالى ٤٣% من الأفراد فى مصر تحت خط الفقر (أقل من دولارين للفرد يومياً) لا يعنى أن متوسط إنفاق الفرد من هذه الفئات الفقيرة على الرعاية الصحية يقل عن ٧٨ جنيهاً سنوياً فى الريف ، أو ١٥٠ جنيهاً للفرد فى المدن والحضر بما يكاد يقل عن ١٠ جنيهات شهرياً ، حيث أن شدة الحاجة للعلاج تحت تأثير المرض قد يدفع الكثيرين منهم حتى للسؤال وطرق الأبواب للحصول على قيمة العلاج من أجل ضمان استمرار الحياة ذاتها .

الثالثة : إدراك أهمية مكان ومساحة الفئات الوسطى (بين أعلى الدخول وأدناها) ، ومعدل ترددها على العيادات الخاصة أو المستشفيات العامة والخاصة يمنح قدراً اكبر من الدقة فى تحديد حجم الإنفاق (العائلى)على العلاج من جيوبهم الخاصة .

لذا ربما كنا لهذه الأسباب الثلاثة – أكثر ميلاً إلى اعتبار ما ذهب إليه " **د. عبد المنعم عبيد** " من أن نفقات الأسر المصرية على الرعاية الصحية من جيوبهم الخاصة (دون الاشتراكات فى نظم التأمين الصحى وصناديق الرعاية الصحية الأخرى العامة أو الخاصة) تكاد تزيد على ٢٠ مليار جنيه ذلك العام(٣٦) .

فإذا تأملنا نتائج المسح الاحصائى لإنفاق الأسرة المصرية على الرعاية الصحية لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤الذى قام به جهاز التعبئة العامة والإحصاء فى تفاصيله نكتشف مدى التباين الشديد فى إنفاق هذه الأسر وفقاً لفئات الدخل لرب الأسرة أو لسكان الحضر أو الريف .

معايير ومؤشرات أساسية فى التقدير والحساب :

تكاد تجمع كل الدراسات والأبحاث والمسوح الصحية على مجموعة من المعايير والمؤشرات الدالة التى يمكن من خلال إستخدامها بصورة علمية صحيحة ووفقاً لمصفوفة الإنفاق Expenditure Matrix إن تقربنا من تقديرات مناسبة لحجم الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية عموماً والرعاية العلاجية على وجه الخصوص ؛ لعل من أبرز هذه المؤشرات والمعايير:

١- إن حوالى ٦٠% من الزيارات الخارجية للأفراد المرضى تتم لدى القطاع الخاص (العيادات والمستشفيات الخاصة) بكافة مكوناتها ، وهى بالترتيب (العيادات الخاصة – عيادات الجمعيات الأهلية – والعيادات الملحقة بالمساجد والكنائس) ، ثم تأتى بعدها عيادات القطاع العام ، وعيادات الاستقبال والعيادات الخارجية بوحدات وزارة الصحة . وإذا تأملنا نوعية الخدمات المقدمة فى تلك العيادات الخاصة ؛ وفقاً للمسح القومى لمقدمى الخدمة الصحية عام ١٩٩٥ الذى قامت به أجهزة وزارة الصحة بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية ؛ تبين أن ممارسة الطب الوقائى فى هذه العيادات الخاصة يكاد يعادل ١٧% من الحالات ، بينما ممارسة التطعيم والرعاية الصحية للأطفال فى حدود ٤% فى حين أن فحص المرضى وأعمال الإسعاف والحقن والتدخلات الجراحية هى الأكثر شيوعاً (٣٧) .

٢- ووفقاً لدراسات عام ١٩٩٧ فإن تكلفة الزيارة (التردد) على العيادات الخارجية بالعيادات الخاصة كانت فى حدود ٢٧ر٧ جنيهاً للمريض بينما تصل إلى (١٩ر٠٧ جنيهاً) بوحدات ومستشفيات وزارة الصحة وتقل هذه التكلفة بنحو ١٢% إلى ١٤% فى وحدات هيئة التأمين الصحى ؛ ويقدر الخبراء ان ٣٥% من هذه التكلفة يدفعها المواطنون أو المرضى من جيوبهم الخاصة وتتحمل الوحدات الصحية الجزء الآخر عدا العيادات الخاصة التى يتحملها المريض كاملة [٣٨] ، وبلا شك فإن هذه التكلفة قد زادت إلى الضعف تقريباً خلال العشر سنوات الماضية (١٩٩٧-٢٠٠٧) ومراجعة جدول أتعاب الأطباء فى عياداتهم الخاصة تؤكد هذه الحقيقة (انظر الجدولين رقمى ١٨ ، ١٩) .

٣- معدل الزيارات الخارجية للمريض الواحد فى مصر هى ٣ر٥ زيارة فى المتوسط سنوياً ؛ تتفاوت هذه النسبة من منطقة جغرافية إلى أخرى ؛ فى الحضر (٤ر٤٨ زيارة/ سنة) وفى الريف (٢ر٧٥ زيارة/ سنة) وفى المحافظات الحضرية تصل إلى (٥ر١٧ زيارة/ كل سنة) [٣٩]

وهكذا يتبين أن الفئات الفقيرة فى الريف والأحياء تقل زيارتها للوحدات الصحية (الخاصة أو الحكومية) برغم ما يعانونه من أمراض ربما تكون أكثر من غيرهم من سكان الحضر والأحياء الغنية ؛ وبالتالى يمكن استخلاص حقيقة أن عامل الدخل المنخفض يؤثر سلباً على قدرة هذه الفئات الاجتماعية على المتابعة الصحية الدورية لدى العيادات الخاصة والعامة .

٤- معدل الإقامة فى أسرة وزارة الصحة كمتوسط عام حوالى ٤ر٨ يوم لكل مريض ولكنها فى محافظات مصر العليا ٢ر٥ يوم/مريض وفى محافظات الحدود ٢ر٣ يوم/مريض [٤٠] ، وهى تتفاوت من محافظة إلى أخرى ؛ وبالتالى فإن معدل دوران السرير Bed Turn-Over ، أو ما يطلق عليه " **مؤشر إنتاجية السرير** " تدور فى المتوسط العام حول

٣٦ مريض لكل سرير سنوياً ، بما يشير إلى تدنى مستوى إنتاجية السرير فى وحدات وزارة الصحة ، وهو ما يؤدى كذلك إلى تدنى معدل أشغال الأسرة فى وحدات وزارة الصحة ، بحيث تتراوح بين ٣٢% إلى ٤٥% من اجمالى الطاقة السريرية المتاحة فى تلك الوحدات [٤١] ، وبدلاً من أن يدفع هذا المسئولين فى هذا القطاع إلى وضع سياسات جديدة لجذب المرضى إلى أسرة وزارة الصحة وتحسين الخدمة وتخفيض تكاليف العلاج وغيرها من السياسات يجرى الحديث حول وجود فائض Surplus فى أسرة وزارة الصحة وبالتالى الدفع فى طريق البحث عن بيع بعض هذه المستشفيات والوحدات من خلال ما يسمى سياسات الخصخصة. . !!

٥- يتوزع إنفاق المرضى على الرعاية الصحية والعلاجية على ثلاثة محاور أساسية هى :

- ٥٤% من هذا الإنفاق على الأدوية .
- ٣٦% على الرعاية الطبية الخارجية (أى العيادات الخاصة والعامة بكافة أنواعها) .
- ١٠% على الرعاية الطبية الداخلية من خلال الإقامة فى تلك الوحدات [٤٢] .

وهنا تواجهنا نتائج المسح الذى قام به الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حول " **الدخل والإنفاق والاستهلاك** " فى الأسر المصرية بحقائق ومعطيات شديدة التناقض .

****

محاولة لبناء نموذج حسابى جديد لتقدير الإنفاق العائلى على العلاج فى مصر

إذا كان من السهل التعرف على بنود وعناصر الإنفاق الحكومى على الرعاية الصحية من واقع الموازنة العامة للدولة وهيئاتها الاقتصادية وشركاتها ؛ فإن هناك صعوبات جمة فى التعرف بدرجة معقولة على حقيقة التدفقات النقدية والمالية داخل مصفوفة التعاملات القطاعية لقطاع الصحة ككل ؛ خاصة حينما تزداد حصة مدفوعات القطاع العائلى من ناحية وحينما تزداد نسبة مدفوعات الظل Shadow Payments داخل هذا القطاع من ناحية أخرى.

كما أن تعدد أطراف مقدمى وممولى الخدمة الصحية مثل الوحدات الخاصة والاستثمارية التى تتسم به من آليات هادفة للربح والوحدات الأهلية سواء الملحق منها بدور العبادة (المساجد والكنائس) أو الجمعيات الأهلية المدنية بما تتميز به من طبيعة اجتماعية غير ربحية غالباً .. أضف إلى ذلك إن دخول شركات التأمين الخاصة على خط الرعاية الصحية سواء للعاملين فى المشروعات الاجنبية والمشتركة أو فى غيرها قد زاد الصورة تعقيداً وتشابكاً ناهيك عن الوحدات الصحية (مستشفيات وغيرها) التى أنشئتها بعض الوزارات (كالدفاع والداخلية والكهرباء والنقل والمواصلات .. وغيرها) والتى لا تنشر بياناتها وميزانياتها المتعلقة بمواردها ونفقاتها بصورة مستقلة وشفافة كل هذا قد أضاف على الصعوبات القائمة صعوبة جديدة .

وهنا يأتى السؤال .. كيف نبنى نموذجاً رياضياً واقتصادياً يقترب بنا أكثر من حقيقة الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية والعلاجية ؟ وما هى عناصر هذا النموذج ؟

للإجابة عن هذا السؤال المركب ؛ قد يكون من المناسب التوقف عند محورين للعمل والتحليل هنا :

الأول : عناصر وبنود الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية والعلاجية .

الثانى : كيفية استخدام المؤشرات والمعايير الأساسية الدالة التى استخلصتها الدراسات السابقة .

دعونا نتناول كل واحدة بشيء من التفصيل :

اولا : عناصر وبنود النموذج الحسابى للإنفاق العائلى

يمكننا حصر هذه العناصر والبنود على النحو التالى :

١- قيمة مبالغ الاشتراكات الشهرية أو السنوية المستقطعة من أجور ومرتبات العاملين بأجهزة الدولة المختلفة ، وشركات قطاع الأعمال ، والهيئات الاقتصادية لصالح الرعاية الصحية ، سواء لحساب هيئة التأمين الصحى، أو صناديق الرعاية الصحية الخاصة ، أو المؤسسات العلاجية ، أو غيرها من الجهات الصحية .

٢- تكاليف الزيارات الخارجية للوحدات الصحية العامة التابعة لوزارة الصحة أو المؤسسات العلاجية أو التأمين الصحى أو غيرها من الوحدات الصحية الحكومية .

٣- تكاليف الزيارات الخارجية للعيادات الخاصة والمستوصفات التابعة للجمعيات الأهلية المدنية أو الملحقة بالمساجد والكنائس .

٤- تكاليف الرسوم المقررة للخدمات الإضافية مثل الأشعات والتحاليل وغيرها من الإجراءات التشخيصية أو العلاجية .

٥- حصة المريض من تكاليف الإقامة الداخلية بالمستشفيات الحكومية ووحداتها المختلفة (وزارة الصحة – هيئة المستشفيات والمعاهد – المؤسسات العلاجية) .

٦- حصة المريض من تكاليف الإقامة الداخلية ، أو العمليات الجراحية بالمستشفيات الخاصة والاستثمارية .

٧- حصة المريض من تكاليف إجراء العمليات الجراحية ، أو العلاجية بالوحدات الصحية الحكومية .

٨- تكاليف شراء الأدوية والمستلزمات الطبية من جانب الأفراد المرضى .

٩- تكاليف المتابعة العلاجية أو التأهيلية خارج أو داخل الوحدات الصحية الحكومية .

١٠- تكاليف المتابعة العلاجية أو التأهيلية خارج أو داخل المستشفيات الخاصة والاستثمارية .

١١- مدفوعات الظل أو الإكراميات والرشاوى التى تتخذ صوراً متعددة نذكر منها :

- التعاقدات الخارجية التى تتم بين المريض والطبيب قبل إجراء العمليات الجراحية أو الدخول والإقامة فى المستشفى الحكومى .

– الإكراميات التى تمنح من المريض وأهله لطاقم التمريض أو الخدمة السريرية (ممرضات – تمرجيات – .. الخ)

– المدفوعات التى تدفع من المريض وأسرته مقابل الحصول على بعض الأدوية أو الأجزاء التعويضية (مفاصل صناعية ومسمار لعمليات العظام .. الخ) لبعض الموظفين أو المسئولين داخل هذه المستشفيات العامة والحكومية .

-مدفوعات الزيارات الخارجية التأهيلية (اللاحقة للإقامة داخل المستشفيات العامـة) لدى الطبيب المعالج فتكاد تكون إجبارية وليست اختيارية للمريض .

ونقدم هنا نموذجين لأتعاب كشف العيادات الخاصة للأطباء فى محافظتى القاهرة ن والمنيا من واقع عينة عشوائية جرى اختيارها .

جدول رقم (٢٣)

متوسط أتعاب كشف العيادات الخاصة وفقاً للمستوى المهنى والعلمى والتخصصى

فى منطقة باب اللوق (وسط القاهرة) ومصر الجديدة فى عام ٢٠٠٨ " بالجنيه "

التخصص	كشف الاستاذ(بالجنيه)	كشف الاستشارى(بالجنيه)	الاستشارة
رمد	١٠٠-١٥٠	٥٠-٧٠	٣٠
أعصاب	٢٥٠-٣٠٠	٨٠-١٠٠	٥٠
باطنة	١٠٠-١٥٠	٧٠-٨٠	
صدر	١٥٠-٢٠٠	٧٠-٩٠	٥٠
جلدية	١٠٠-١٥٠	٥٠-٨٠	
نفسية وعصبية	١٠٠-٢٠٠	٨٠-١٠٠	٥٠
عظام	١٠٠-١٥٠	٧٠-٨٠	
علاج طبيعى	٤٠-٥٠	٢٥-٣٠	وفقا للجلسات
أطفال	٨٠-١٠٠	٧٠-٨٠	
أنف وأذن وحنجرة	١٠٠-١٢٠	٥٠-١٠٠	
أمراض القلب	١٢٠-١٥٠	١٠٠-١٢٠	
مسالك	١٠٠-١٥٠	٨٠-١٢٠	
العمليات يتم الاتفاق عليها بحسب التخصص ونوع العملية (صغرى أو كيرة أو متوسطة)			

المصدر : من واقع الحصر الفعلى الذى قام به الباحث المساعد جمال صالح .

أما فى محافظة المنيا (مركز مغاغة والعدوة) فإن الأتعاب كانت كالتالى :

جدول رقم (٢٤)

متوسط أتعاب كشف العيادات الخاصة وفقاً للمستوى المهنى والعلمى والتخصصى

فى مركزى مغاغة والعدوة بمحافظة المنيا عام ٢٠٠٨

التخصص	كشف استشارى(بالجنيه)	كشف اخصائى(بالجنيه)	الاستشارة
رمد	٢٠-٣٠	١٠	
أعصاب	٢٠-٤٠	١٥	
باطنة	١٥-٣٠	١٥	
صدر	٢٠-٢٥	١٠	
جلدية	١٠-٢٠	١٠	

عظام	٢٠-٣٠	١٥	
أنف وأذن وحنجرة	١٠-١٥	١٠	
أمراض القلب	٢٠-٣٠	١٥	
مسالك	٢٠-٤٠	١٥	
مخ وأعصاب	٤٠-٥٠	٢٠	
طبيب الوحدة الصحية بالقرية ٥ جنيهات قيمة الكشف ، والزيارة بالمنزل ١٠ جنيهات ، و العمليات يتم الاتفاق عليها مع الاستشارى			

المصدر : من واقع الحصر الفعلى الذى قام به الباحث المساعد جمال صالح

ويمكن القول أن عناصر الإنفاق العائلى على الرعاية الصحية والعلاجية تتوزع على العناصر الآتية :

١) تكاليف الزيارات للعيادات الخاصة والمستوصفات الخاصة .
٢) تكاليف شراء الأدوية من الصيدليات مباشرة .
٣) قيمة الاشتراكات السنوية المدفوعة والمستقطعة من أجور ومرتبات المنتفعين بنظام التأمين الصحى وصناديق الرعاية الصحية المستقلة الموجودة ببعض الوزارات والمصالح الحكومية مثل (الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة)
٤) تكاليف الزيارات للعيادات الخارجية المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية العامة (رسوم زيارة وكشف – رسوم معامل تحليل أو أشعات تشخيصية ٠٠ الخ) .
٥) تكاليف الإقامة الداخلية للمرضى ومرافقيهم فى المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية العامة بما فيها (هيئة المستشفيات التعليمية والمؤسسات العلاجية وهيئة التأمين الصحى) .
٦) ثم أخيراً تكاليف العلاج والإقامة فى المستشفيات الخاصة والاستثمارية.
٧) ثم يخصم من هذه النفقات حصة احكومة مما يسمى العلاج على نفقة الدولة سنوياً.

ثانياً : استخدام العناصر والبنود فى النموذج القياسى

لدينا كما سبق وعرضنا ستة مكونات أساسية للإنفاق العائلى على الرعاية الصحية والعلاجية ، وفى ضوء ما قمنا به من دراسة تفصيلية وتقديرنا بشأن الإنفاق العائلى والمرضى فى مصر عام ٢٠٠٦ من جيوبهم الخاصة(٤٣) ، فإننا نصل إلى نتيجة يقدر فيها حجم هذا الإنفاق بحوالى ١٧ مليار جنيه إلى ١٨.٨ مليار جنيه موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٨)

اجمالى إنفاق المرضى المصريين من جيوبهم على العلاج والرعاية الصحية عام ٢٠٠٦

البند	الإنفاق " بالمليون جنيه "	ملاحظات
تكلفة زيارات العيادات الخاصة	٥٨٩٧.٥	
تكلفة زيارات العيادات الخارجية بالمستشفيات الحكومية	١٠٤٢.٠	
تكلفة شراء الأدوية	٥٥٠٠	
تكلفة الاشتراكات المستقطعة من أجور ومرتبات العاملين والمشتركين فى التأمين الصحى	١٠٠٠.٠	
تكلفة الإقامة والعلاج بالمستشفيات الحكومية	بمتوسط ١٨٦٤.٣	سيناريو أول = ٩٠٧.٢ سيناريو ثان = ١٩٦٤.٢ سيناريوثالث = ٢٧٢١.٦
تكلفة الإقامة والعلاج بالمستشفيات الخاصة والاستثمارية	٣٧٨٥.٧	
تكلفة اشتراك فى نظم صحية أخرى	٣٠.٠	
المجموع	١٩١٤٩.٥	
يستبعد منه تكاليف العلاج على نفقة الدولة	١٠٠١.٠	
صافى نفقات القطاع العائلى من جيوبهم الخاصة	١٨١٤٨.٥	
يضاف إليها مدفوعات الظل أو أموال الفساد	٢٨٩.٠	وفقا لثلاثة أفتراضات
إجمالى الإنفاق العائلى على الصحة	١٨٤٣٧.٥	

المصدر : عبد الخالق فاروق " كم ينفق المصريون على الرعاية الصحية " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣

وهكذا فإذا جمعنا الأموال التى أنفقها المصريون على الصحة من جيوبهم out of pocket ، وتلك التى أنفقتها الحكومة المصرية من موازنتها السنوية وقدرها حوالى ٨.٠ مليار جنيه ، بالإضافة إلى ما خصصته الجهات الحكومية والشركات العامة ، والهيئات العامة من أعتمادات للعلاج (المجموعة الثانية من الباب الأول تحت مسمى المزايا العينية) ، بما يجعل إجمالى ما أنفقه المصريين على الصحة والعلاج عام ٢٠٠٦ يقدر بحوالى ٢٧.٠ مليار جنيه .

****

٣–تأثير هذه السياسات على المواطنة .. فكراً وسلوكاً

تأسس مفهوم المواطنة Citizenship منذ اندلاع نيران الثورة الفرنسية (عام ١٧٧٩) وحتى إدخال هذا النص فى المادة الأولى من الدستور المصرى عام ٢٠٠٧ على قاعدة قانونية وسياسية وثقافية أساسية ألا وهى المساواة.

صحيح أن النص على المساواة قد ورد فى النسخة الأولى من دستور عام ١٩٧١ فى المادة (٤٠) حيث تنص على [المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة) .

فلم يضف إدخال نص المادة الأولى الخاصة بالمواطنة فى " التعديلات " الدستورية عام ٢٠٠٧ والقاضى بأن [جمهورية مصر العربية دولة نظامها يقوم على المواطنة ....] جديداً من حيث الجوهر والعمق بقدر ما كان مجرد تأكيد على نفس المعنى والدلالة.

والحقيقة أن النص الدستورى لا ينتج وحده معطياته أو نتائجه بقدر ما يساعد على الدفع نحو بيئة سياسية وثقافية تشجع على ممارسة مقتضاه.

هذه العلاقة الجدلية بين بيئة النص وفاعليته تثير الكثير من الجدل والنقاش سواء على المستوى القانونى والدستورى أو على المستوى السياسى والواقعى.

على أية حال . فالعبرة دائماً ليست فى توافر النصوص الدستورية بقدر ما تحققه الممارسة السياسية والاجتماعية فى الواقع الميدانى.

ولا شك أن وجود سياسات عامة كتلك التى أشرنا إليها قبل قليل والتى أطلقنا عليها الإزاحة الاجتماعية Social Offset تنعكس سلباً على قطاعات واسعة من المتضررين بها على مستويين :

الأول : مستوى الوجدان وسيادة ثقافة اغترابية.

الثانى : على مستوى السلوك وانعدام الرضا.

ومما لا شك فيه أن اتباع الدولة ذاتها لسياسات اقتصادية أو اجتماعية تؤدى إلى زيادة الفقر بين فئات واسعة من السكان يصيب فى مقتل مفهوم المواطنة . فعلى مستوى الوجدان والثقافة السائدة يرسخ ذلك معانى الإقصاء والتهميش ، وقد كشفت الدراسات المسحية Survey التى قام بها عدة مراكز بحثية عن هذه الحقيقة ، ووفقا لمركز معلومات مجلس الوزراء تبين درجة تأثير الفقر على نسب المشاركة السياسية حيث لم تزد نسبة هذه المشاركة بين الفقراء على ٢٦% (٤٤) ، كما أن أقبال الفقراء على مصادر المعرفة المختلفة تعد متواضعة ، فنحو ١٣% فقط من الفقراء يستخدمون الصحف مقارنة بنحو ٥٨% من الأغنياء ، وكذلك فأن ٥.٧% من الفقراء يقرؤون الكتب مقارنة بنحو ٣٣% من أفراد الطبقة الغنية (٤٥) .

وتظهر دراسات أخرى أن ٥٦.٦% من الأسر الغنية فى مصر لديها تأمين إجتماعى ، بينما الطبقات الفقيرة التى تعمل ليس لديها هذا التأمين بأستثناء ١٥.٨% منهم ، وكذلك الأمر بالنسبة للتأمين الصحى نجد أن ٤٧.٢% من الأسر الغنية لديهم تأمين صحى بينما الطبقات الفقيرة لا تتجاوز النسبة ١٣.٩% (٤٦) .

ولا يتوقف الأمرعند حدود المشاركة السياسية ، بل أن الفقرهو الدافع الأكبر لتورط مئات – إن لم يكن عشرات الآلاف – من أبناء الطبقات الفقيرة فى ممارسة الجريمة بكافة أنواعها(٤٧). ولعل أنتشار وتزايد حدة البطالة بين الشباب والفتيات من بين أبناء الفئات الوسطى والفقيرة يمثل عنصرا أضافيا لعملية الإنسحاب الواسعة النطاق من قبل هؤلاء الشباب من الحياة العامة والمشاركة فى القضايا الوطنية العامة (٤٨) .

وتكاد تصل الحالة الإنسحابية تلك إلى حد ركوب قوارب الموت فى رحلات متكررة بحثا عن ملاجىء آمنة على شواطىء وعرة فى الساحل الشمالى للبحر الأبيض المتوسط .

وبرغم محاولات الحكومات المصرية المتعاقبة وضع الخطط والتصورات بشأن تخفيض الفقر فى البلاد ، فأن النتائج لم تكن أبدا بمستوى الخطط الموضوعة (٤٩) كما تشير بذلك عدة تقارير دولية ومحلية بسبب طبيعة السياسات المتبعة التى تنحاز بوضوح إلى طبقة رجال المال والأعمال بصفة دائمة تحت زعم توفير المناخ الملائم للأستثمار ، كما أن الممارسة السياسية والانتخابية التى يشوبها الكثير من العوار ، تؤدى بدورها إلى تعزيز مشاعر الغربة والانسحاب لدى قطاعات واسعة من السكان وخصوصا فئات الشباب .

والخلاصة أن المواطنة ليست أغنية يجرى ترديدها فى وسائل الإعلام ، بقدر ما هى نمط حياة الدولة وشعب يتساوى فيه الجميع ، وينال فيه الجميع نفس الحقوق والواجبات ، ولا شك أن كا ما عرضنا – وهو غيض من فيض – يؤكد على العكس على وجود إنتهاك فاضح لهذا المبدأ ، سواء على المستوى القانونى ، أو على المستوى الاجتماعى والسياسى .

****

هوامش الفصل الرابع

(١) د. على عبد القادر على ، " الفقر .. مؤشرات القياس والسياسات ."

(٢) راجع فى هذا :

-كارل ماركس " رأس المال " الصادر فى ثلاثة أجزاء منذ عام ١٨٥٨.

-فردريك انجلز " أحوال الطبقة العاملة انجلترا ."

-كارل ماركس و فردريك انجلز " البيان الشيوعى " الصادر عام ١٨٤٨.

-كارل ماركس " الثامن عشر من بروميير " لويس بونابرت " ، الصادر عام ١٨٧٠ .

(٣) قطوش سامية " معضلة الفقر .. آثارها ومظاهرها " ، جامعة الجزائر.

(٤) روبرت مكنمارا – وزير الدفاع الأمريكى "

(٥) أنظر فى هذا :

Overseas Development Institute, (ODI), "Poverty Briefing,' 3 February 1999

(٦)**Ibid**

(٧) **Ibid**

(٨) د. على عبد القادر على " الفقر .. مؤشرات القياس والسياسات " مرجع سابق.

(٩) أنظر فى هذا أول تقرير للتنمية البشرية فى مصر الصادر عام ١٩٩٤ وآخرها عام ٢٠١٠.

(١٠) **Ravallion," Poverty Lines in Theory & Practice", Working paper, LSM No. (33) World Bank, Washington D.C, 1998**

(١١) **A. Atkinson," On The Measurement Of Poverty, Econometric a , Vol. 55, 1987**

(١٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى أوراق العمل والسياسات والأبحاث المعدة لدى إدارات البنك الدولى على موقع البنك الدولى **www.worgdbank.org**

(١٣) (الصندوق الدولى للتنمية الزراعية " موجز الإطار الاستراتيجى للصندوق للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠) **www.Ruralpovertyportal.org**

(١٤) الأمم المتحدة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، تقرير التنمية المستدامة ، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة / المعنون " مكافحة الفقر " ابريل / مايو ٢٠٠١. ةأنظر كذلك : حفلت تقارير البنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بالكثير من الفصول حول مفهوم شبكات الأمان الاجتماعى ، وكذلك : World Social Protection Report 2014/15

– World Social Protection Report 2017–19 Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals

(١٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " مكافحة الفقر " مرجع سابق.

(١٦) أنظر على سبيل المثال تقرير " بعثة البنك الدولى " عن حالة الفقر فى مصر عام ٢٠٠٧ ، التى قدرها بنحو ٢٧٪ ، بينما كانت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن " البرنامج الانمائى للأمم المتحدة " بالتعاون مع معهد التخطيط القومى فى القاهرة قد قدرها بحوالى ٤٣٪ من السكان .

(١٧) تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، والمعنون " الهجوم على الفقر " .

(١٨) د. على عبد القادر على ، مرجع سبق ذكره.

(١٩) لمزيد من التفاصيل راجع : د. على عبد القادر على " الفقر .. مؤشرات القياس والسياسات " مرجع سابق.

(٢٠) **P.A.P-Blog, Human Rights.. What is Poverty?**

(٢١) د. على عبد القادر على ، مرجع سبق ذكره.

(٢٢) د. على عبد القادر على ، مرجع سبق ذكره.

(٢٣) **Zoe Oxaal ," Education And Poverty : A gender Analysis " , Swedish international development cooperation agency (SIDA) , report no. 53, June 1997 .**

(٢٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا راجع مؤلفنا :
عبد الخالق فاروق " كم ينفق المصريون على التعليم " القاهرة ، دار العين ، ٢٠٠٨ خاصة الفصل الخامس والسادس .
(٢٥) عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق .
(٢٦) حول التعرف التفصيلى على أجندات هذه المؤسسات التمويلية الدولية وطبيعة أهدافها وطريقة عملها أنظر الكتاب الخطير لأحد أهم خبراء هذه المؤسسات والذى ترجم لأكثر من ٤٠ لغة خلال أربعة سنوات ، " جون بيركنز " إعترافات قرصان اقتصاد .. الاغتيال الاقتصادى للآمم " ترجمة ومراجعة مصطفى الطنانى و د. عاطف معتمد ، القاهرة ، دار الطنانى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨
(٢٧) د. سمير فياض " الصحة فى مصر " القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ودار العالم الثالث ، فى إطار مشروع مصر ٢٠٢٠ ، ص ٤١٩.
(٢٨) د.هبه نصار " الإنفاق الاجتماعى على الصحة .. رؤية وتقييم عام " ، ص٩٦ .
(٢٩) د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص٢٣٢ .
(٣٠)د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص٢٤١ .
(٣١)د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .
(٣٢) د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص ٢٥٩ .
(٣٣) Dr. samir fouad , " Egypt national health accounts 2001-2002 " , cairo ,Egypt , November 2005 , p.43p.44p045 .
(٣٤) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، " بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ " ، القاهرة ، المجلد الرابع ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، ص
(٣٥) المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٦١ حتى ص ١٢٤ .
(٣٦) د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص٣٥٨ وكذلك د. عبد المنعم عبيد " خطة الحكومة ولجنة سياسات الحزب الوطنى لبناء تأمين صحى اجتماعى شامل " ورقة واردة فى : د. محمد حسن خليل (محرر) " قانون التأمين الصحى الجديد " القاهرة ، جمعية التنمية الصحية والبيئية ، ملحق مجلة " منبر الصحة والبيئة " العدد (١١) ٢٠٠٦ .
(٣٧) د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .
(٣٨) د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص٣٧٠ .
(٣٩) د. سمير فياض ، المرجع السابق ، ص٣٥٦ .
(٤٠) " د. سمير فياض ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٤ ويشير المؤلف فى ص ٣٦١ إلى متوسطات مختلفة فهى ٩ يوم / مريض فى محافظة السويس و ٣ر٤ يوم/ مريض فى أسوان والمتوسط العام ٦ر٤ يوم / مريض .
(٤١) national health accounts 2001-2002 , op. cit , p.6
(٤٢) " د. هبة نصار " مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ .
(٤٣) عبد الخالق فاروق " اقتصاديات الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. أو كم أنفق المصريون على الصحة " ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣ . وكذلك الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء " نشرة احصاء الخدمات الصحية لعام ٢٠٠٦ " ، القاهرة ، يونيو ٢٠٨ ، ص ١٦١ ، جدول رقم (٣٥) .
(٤٤) مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم أتخاذ القرار " أوضاع الفقراء فى مصر " ، تقارير معلوماتية ، العدد (٣٩) ، السنة الرابعة ، مارس ٢٠١٠ . وأنظر كذلك القطاع الخيرى فى إنجلترا وويلز عام ٢٠٠٦ .
(٤٥) المرجع السابق .
(٤٦) The Egyptian Cabient Information And Decision Support Center , Monthly Newsletter , MAY 2010 .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلفنا :

عبد الخالق فاروق و محمد فرج " أزمة الانتماء فى مصر .. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادى " ، القاهرة ، مركز الحضارة العربية ، ١٩٩٨ ، خاصة الفصلين الثالث والرابع .

(٤٨)) أنظر فى هذا عبد الخالق فاروق " البطالة فى مصر .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " القاهرة ، دار المحروسة ، ٢٠٠٤ .

(٤٩) أنظر على سبيل المثال :

United Nations & Ministry Of Planning " Millennium Development Goals ..Second Country Report .. Egypt 2004 " .

****

الملحق رقم (١)

طريقة حساب وتقدير الأجور المدفوعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠

*يعمل بالموازنة العامة للدولة حوالى ٥,٥ مليون موظف ومشتغل علاوة على حوالى ٦٠٠ ألف أخرين يعملون بنظام العقود المؤقتة ، ويتوزع هؤلاء على ثلاثة قطاعات رئيسية هى الجهاز الإدارى للدولة (١٥٧ وحدة) والإدارة المحلية بالمحافظات (حوالى ٣٨٧ وحدة) والهيئات الخدمية (حوالى ١٤١ هيئة) .

** يعمل بالهيئات الاقتصادية حوالى ٥٠٠ ألف موظف ومشتغل وأهمها هيئة قناة السويس وهيئة البترول وهيئة السكك الحديدية وأتحاد الإذاعة والتليفزيون والبنك المركزى والبنوك الحكومية التابعة له .. الخ .

*** يعمل بالقطاع الخاص غير المنظم حوالى ١٤ مليون عامل منهم حوالى ٧ مليون عاطل تقريبا ، وإذا قدرنا متوسط الأجر اليومى للعامل ٢٠ جنيها ، فأن متوسط الأجور المدفوعة يوميا حوالى ١٤٠ نليون جنيه ، وبالتالى سنويا حوالى ٥٠,٤ مليار جنيه . (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوم عمل) .

@ يعمل بالقطاع الخاص المنظم حوالى ٣ مليون عامل ومشتغل ، وإذا قدرنا متوسط الأجر اليومى للعامل أو المشتغل بحوالى ٥٠ جنيها يوميا ، فيكون متوسط الأجر اليومى المدفوع فى هذا القطاع حوالى ١٥٠ مليون جنيه ، وبالتالى سنويا بحوالى ٥٤,٠ مليار جنيه . (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوم عمل) .

&يعمل بالقطاع المشترك والأجنبى حوالى ٥٠٠ ألف عامل ومشتغل ، فى قطاعات البترول والتأمين والبنوك ، وإذا قدرنا متوسط الأجر اليومى للعامل فى هذا القطاع ١٠٠ جنيه ، فأن متوسط الأجور المدفوعة يوميا فى هذا القطاع تقدر بحوالى ٥٠ مليون جنيه ، وبالتالى سنويا بحوالى ١٥,٠ مليار جنيه . (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوم عمل) .

&*العاملون بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام عددهم لا يزيد على ٧٠٠ ألف عامل ومشتغل ، ومتوسط الأجر اليومى لهم يتراوح بين ٣٠ جنيها إلى ٥٠ جنيها ، أى أن متوسط الأجور المدفوعة يوميا فى هذا القطاع يتراوح بين ٢١ مليون جنيه إلى ٣٥ مليون جنيه ، وبالتالى سنويا يتراوح بين ٧٣٥٠ مليون جنيه إلى ١٢٢٥٠ مليون جنيه ، أى بمتوسط سنوى يعادل ١٠,٠ مليار جنيه .





السيرة الذاتية وقائمة

مؤلفات الخبير الاقتصادى / عبد الخالق فاروق

– ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧ .

– حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – عام ١٩٧٩ .

– حصل على ليسانس الحقوق – جامعة القاهرة – عام ١٩٩٢ .

– حصل على دبلوم فى القانون العام – كلية الحقوق – جامعة القاهرة – ١٩٩٧ .

–حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩ .

– عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.١٩٨٠–٢٠٠٢ فترات متقطعة .

– وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

– وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

– وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

– يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية ، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية .

– يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

– عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١ .

– عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢ .

– مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣ .

<u>الجوائز الحاصل عليها :</u>

– حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه " النفط والأموال العربية فى الخارج"

– وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب " النفط والأموال العربية فى الخارج " .

– وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١٠، عن كتابه " كم ينفق المصريون على التعليم "

– وحائز على جائزة أفضل كتاب فى العلوم الاجتماعية صدر فى مصر عام ٢٠١٥ فى معرض القاهرة للكتاب فى فبراير عام ٢٠١٥ ، عن كتاب " اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين فى مصر والعالم " ن الصادر عن هيئة الكتاب المصرية عام ٢٠١٥ .

مؤلفاته :

١ – اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة أولى – صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١

٣ – " اختراق الأمن الوطنى المصرى " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .

٤ – " أوهام السلام " – طبعة أولى – صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٥ – " التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر " ، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤ .

٦ – " النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ – ١٩٩٥ " ، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ – " أزمة الانتماء فى مصر " (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨ .

٨ – " أزمة النشر والتعبير فى مصر " ، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

٩ – " أوهام السلام " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١٠ – " مصر وعصر المعلومات " – طبعة ثانية مزيدة ومنقحة – صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠ .

١١ – " أبو زعبل ١٩٨٩ " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٢ – " اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر " صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢ .

١٣ – " الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان " صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ .

١٤ – " النفط والأموال العربية فى الخارج " – صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢ .

١٥ – " اقتصاديات الإدارة الحكومية " صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣ .

١٦ – " الاقتصاد المصرى .. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤ .

١٧ – " البطالة .. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة " صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ – " المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى " صادر عن دار سطور ٢٠٠٤ .

١٩ – مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر" صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ٢٠٠٤ .

٢٠– " هموم مثقف فى وطن مرتبك " صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥ .

٢١– "الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك" صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٢– " عشرون كتابا فى كتاب " صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣– " اقتصاد المعرفة العربى .. مشكلاته ووافق تطوره " ، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز زايد ، ٢٠٠٥ .

٢٤–" الفساد فى مصر .. دراسة اقتصادية تحليلية " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٥– " احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط " ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ .

٢٦– " انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦ .

٢٧– " مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧ ٢٨– " عريضة اتهام ضد الرئيس " ، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨ .

٢٩- كم ينفق المصريون على التعليم " ، صادر عن دار العين ، ٢٠٠٨ .
٣٠- " جذور الفساد الإدارى فى مصر .. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ " صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩ .
٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى .. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى ، القاهرة ، دار العين ، ٢٠١٠ .
٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر .. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية ، ٢٠١١
٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك " ، القاهرة ، المركز العربى الدولى للإعلام ، ٢٠١١ .
٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر .. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور " ، القاهرة ، دار الشروق الدولية . ٢٠١٢
٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة .. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢
٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة . ٢٠١٢
٣٧- كيف نعيد بناء مصر ، صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢
٣٨- كيف نعيد بناء مصر " صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٢ .
٣٨- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر .. *كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية*" صادر عن مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠١٣
٣٩- مأزق الاقتصاد المصرى .. وكيفية الخروج منها " صادر عن دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٣ .
٤٠- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
٤١- " القوانين الاقتصادية المفسدة " – مع أخرين – صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
٤٢- " أكذوبة الدعم " ورقة سياسات عامة ، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١٣
٤٣- " القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان " صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤ .
٤٤- أقتصاديات الحج والعمرة – طبعة ثانية – صادرة عن مركز دال للبحوث والتوثيق ، القاهرة ٢٠١٤.
٤٥- اقتصاديات جماعة الأخوان المسلمين . ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥ .
٤٦- "حقيقة الدعم وأزمة الاقتصاد المصرى .. بين المغالطات المالية والمحاسبية والحقائق السياسية والاقتصادية " ، صادر عن مركز الاستقلال للدراسات والاستشارات ، عام ٢٠١٥ .
٤٧- " تجربتى بين ثورتين .. حقائق ووثائق " ، صادر عن دار نشر جزيرة الورد ، عام ٢٠١٥ .
48- الركائز الاستراتيجية لإعادة بناء الدولة المصرية " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٦
٤٩- " عشش وقصور .ز كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية الفاخرة " ، القاهرة ، مركز الإستقلال ، ٢٠١٦ .
٥٠-شهداء ثورة ٢٥ يناير .. قصة ثورة .. وقصة كتاب " ، القاهرة ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، ٢٠١٦
٥١- أختيارات صعبة " مشاغبات مثقف ثورى فى دواوين الحكومة " ، القاهرة ، دار دلتا للنشر ، ٢٠١٦
٥٢- أين البترول والغاز المصرى .. آليات الفساد ونهب الثروة الوطنية طوال أربعين عاما .. مع برنامج مقترح لإعادة بناء قطاع البترول " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٧ .
٥٣- مال الحكومة السايب .. دراسة لتقدير قيمة الأصول الحكومية ، صادر عن مركز الإستقلال للدراسات ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

54- هل مصر بلد فقير حقا ؟ ردا على الرئيس السيسى ، صودر الكتاب من جانب السلطات المصرية ، ونشر على مواقع التواصل الاجتماعى .

٥٥-إنقاذ مصر .. السياسات الاقتصادية البديلة " ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ٢٠١٨ .

<u>له تحت الطبع</u>

٥٤- " اختيارات صعبة .. سيرة ذاتية وموضوعية (جزأن) .

٥٥- كيف نهبت مصر (١٩٧٤- ٢٠١٥) .

٥٧- هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة ، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية .

- **بالاضافة إلى مئات اللقاءات الصحفية والتليفزيونية .**

الملحق رقم (١)

طريقة حساب وتقدير الأجور المدفوعة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠

*يعمل بالموازنة العامة للدولة حوالى ٥,٥ مليون موظف ومشتغل علاوة على حوالى ٦٠٠ ألف أخرين يعملون بنظام العقود المؤقتة ، ويتوزع هؤلاء على ثلاثة قطاعات رئيسية هى الجهاز الإدارى للدولة (١٥٧ وحدة) والإدارة المحلية بالمحافظات (حوالى ٣٨٧ وحدة) والهيئات الخدمية (حوالى ١٤١ هيئة) .

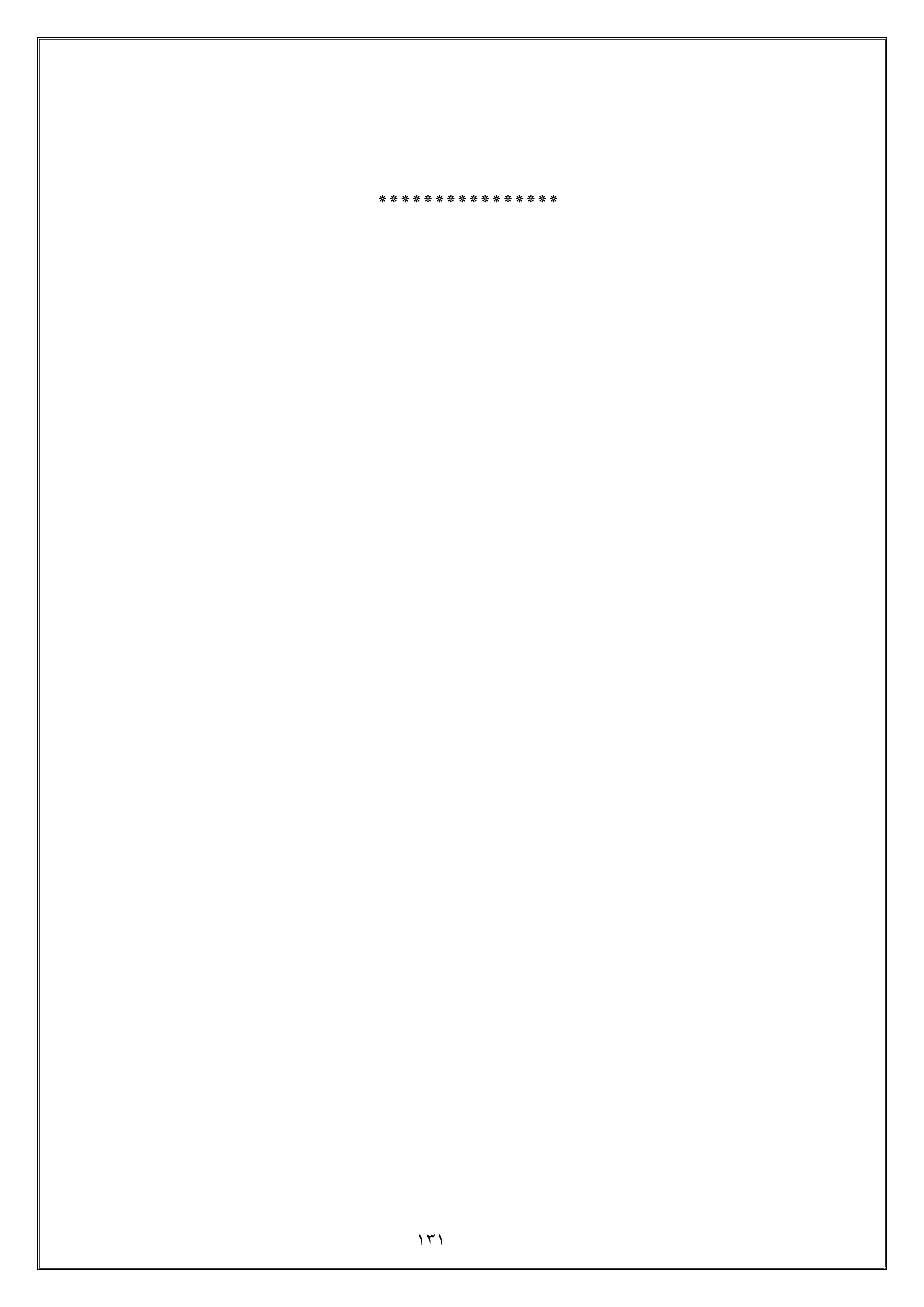
** يعمل بالهيئات الاقتصادية حوالى ٥٠٠ ألف موظف ومشتغل وأهمها هيئة قناة السويس وهيئة البترول وهيئة السكك الحديدية وأتحاد الإذاعة والتليفزيون والبنك المركزى والبنوك الحكومية التابعة له .. الخ .

*** يعمل بالقطاع الخاص غير المنظم حوالى ١٤ مليون عامل منهم حوالى ٧ مليون عاطل تقريبا ، وإذا قدرنا متوسط الأجر اليومى للعامل ٢٠ جنيها ، فأن متوسط الأجور المدفوعة يوميا حوالى ١٤٠ نليون جنيه ، وبالتالى سنويا حوالى ٥٠,٤ مليار جنيه . (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوم عمل) .

@ يعمل بالقطاع الخاص المنظم حوالى ٣ مليون عامل ومشتغل ، وإذا قدرنا متوسط الأجر اليومى للعامل أو المشتغل بحوالى ٥٠ جنيها يوميا ، فيكون متوسط الأجر اليومى المدفوع فى هذا القطاع حوالى ١٥٠ مليون جنيه ، وبالتالى سنويا بحوالى ٥٤,٠ مليار جنيه . (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوم عمل) .

&يعمل بالقطاع المشترك والأجنبى حوالى ٥٠٠ ألف عامل ومشتغل ، فى قطاعات البترول والتأمين والبنوك ، وإذا قدرنا متوسط الأجر اليومى للعامل فى هذا القطاع ١٠٠ جنيه ، فأن متوسط الأجور المدفوعة يوميا فى هذا القطاع تقدر بحوالى ٥٠ مليون جنيه ، وبالتالى سنويا بحوالى ١٥,٠ مليار جنيه . (بأفتراض أيام العمل ٣٠٠ يوم عمل) .

&*العاملون بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام عددهم لا يزيد على ٧٠٠ ألف عامل ومشتغل ، ومتوسط الأجر اليومى لهم يتراوح بين ٣٠ جنيها إلى ٥٠ جنيها ، أى أن متوسط الأجور المدفوعة يوميا فى هذا القطاع يتراوح بين ٢١ مليون جنيه إلى ٣٥ مليون جنيه ، وبالتالى سنويا يتراوح بين ٧٣٥٠ مليون جنيه إلى ١٢٢٥٠ مليون جنيه ، أى بمتوسط سنوى يعادل ١٠,٠ مليار جنيه .



****